

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف:

أ. أمحمد برقوق

إعداد الطالبة:

تومي ليلية

اللجنة المناقشة	
أبو القاسم دلال.....	رئيسا
أمحمد برقوق.....	مشرفا
تيقامونين إبراهيم.....	مناقشا

السنة الجامعية 2013-2011

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...
أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...
إلى أستاذي برقوق محند، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على
توجيهاته و نصائحه القيمة...
إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بمجمل طاقمها
إلى كل أساتذتي الأفاضل...بن عبد العزيز و الأستاذ ربيع و الأستاذ السعدي
المشرف علي في فترة تربصي في وزارة الشؤون الخارجية.
إلى كل من علمني حرفا...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على كتابة أسطر هذه
المذكرة...

تومى ليليا

إهداء

إلى قرتي عيني من وهبتي الحياة و مصدر إلهامي أُمي الحنونة و إلى
من كان سندي في الحياة و مثالي الأعلى أبي العزيز.
إلى إخوتي نبيل و بلال مصدر فخري و أخواتي صارة، خليدة و
مينة و إلى جدي أطال الله في عمرهما و إلى روح جدتي رحمهما
الله.

إلى خالي العزيز و زوجته العزيزة التي لا طالما سهرت معي لإتمامي
هذا العمل و لم تمل أو تكل و إلى خالاتي و أخوالي و بالأخص
خالي كريم الذي ساعدني بتوجيهاته القيمة، و إلى عماتي و أعمامي.
و إلى زملائي الذين لا طالما كانوا سند لي كهينة، محمد، عبد
الرحمان، عبد الواحد، وليد الذي أتعبته بتسألاتي، مهدي،
ليلى، إيمان، جميلة، سلمى ونسرين، نريمان، نسرين.
أهدي عملي

ملخص

تعتبر هذه الدراسة، دراسة جيوبوليتيكية إنطلاقا من موقع الجزائر الجيوستراتيجي ومساحتها وثروتها الغنية والمتنوعة، كان التساؤل كيف توجه الجزائر سياستها الخارجية إنطلاقا من جميع هذه المعطيات.

إن إنتماء الجزائر إلى ثلاثة فضاءات جغرافية (مغربية، متوسطية، إفريقية) يزيد من تعقيد مهامها خاصة مع تضاعف المخاوف و المخاطر المحيطة بها، بالخصوص بعد تعقيد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والحراك العربي في كل من تونس و ليبيا الذي أدى إلى إنتشار كافة اشكال الجريمة المنظمة، (التجارة غير الشرعية، انتشار الجماعات الإرهابية بما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وسعي القوى الدولية لتدخل في المنطقة في ظل إستراتيجية مكافحة الإرهاب وهذا ما يتنافى مع مبادئ الجزائر التي ترفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة.

و نخلص في الأخير جل هذه التهديدات التي تحيط بالمجال الجغرافي للجزائر يحفزها للتحرك في فضاءها عبر مشاريع تنموية و أخرى أمنية ودبلوماسية بما يخدم مصالحها ويجعلها بعيدة عن التهديدات.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الفضاء الإقليمي، السياسة الخارجية، الجيوبوليتيك.

Résumés

En tenant compte de la position géostratégique de l'Algérie, de la largesse de sa superficie et de l'impotence de ses richesses fort diversifier, cette étude s'inscrit dans une vision purement géopolitique, et la question a été posée pour dire quelles est l'orientation de la politique étrangère a adopté en considérant tout les paramètres et donnees ci-dessus.

L'appartenance de l'Algérie à trois espaces géographique complique d'avantage sa mission. Notamment avec la recrudescence des menaces et danger qui l'entoure particulièrement la complexité de l'environnement sécuritaire dans les pays de sahel et les mouvement arabe en Tunisie et Lybie en ont aboutis a l'apparition de tout sortes de crimes organisés(le commerce élicite, et l'extension de groupe terroriste connus, notamment sous l'appellation de l'organisation d'el Qaeda aux Maghreb islamique et l'intention des puissances internationales pour l'intervention dans la région en marge de la stratégie de la lutte contre le terrorisme, ce qui est contraire au principe de l'Algérie qui refuse l'immiscions des puissances étrangers dans la région.

En résumé, les menaces qui entourent l'espace géographique de l'Algérie l'oblige indubitablement a œuvre dans sont espace a travers les projets de développement et autre sécuritaire et diplomatique tout en préservant ses intérêts et l'éloigne de ses menaces.

Mot clés: Algeria, espace territoriale, politique étrangère, géopolitique.

Abstract

Taking into account the geostrategic position of Algérie, the width of its size and importance and its very diversified wealth, this is a part of a purely geopolitical vision and the question was raised to say that it is the direction of foreign policy to adopt in considering all partners and data quoted.

Membership of Algeria in three geographical areas further complicates its mission especially with increase of threats and dangers surrounding and particularly the complexity of the environment safety in the Sahel countries and Arab movements in Tunisia and Libya has led to the emergence of all kinds of organised crime, illicit trade and extension of known terrorist groups, especially under the name of the organisation of al Qaida in the Islamic Maghreb, and the interest of the international power for intervention in the region on the sidelines of the strategy of the fight against terrorism, which is contrary to the principles of Algeria refusing immiscion of foreign power in the region.

In summary, the threats that surround the geographical space of Algeria oblige undoubtedly its work in space through development and other security and diplomatic projects while preserving its interests and distance from these threats.

Key word: Algeria, territorial area, foreign policy, geopolitique.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأسيس النظري للسياسة الخارجية و الجيوبوليتيك

المبحث الأول: مفهوم و متغيرات السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: متغيرات السياسة الخارجية

المبحث الثاني: مفهوم الجيوبوليتيك

المطلب الأول: تعريف الجيوبوليتيك

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للجيوبوليتيك

المبحث الثالث: العامل الجغرافي و تأثيره في السياسة الخارجية

المطلب الأول: العامل الجغرافي والسياسة الخارجية

المطلب الثاني: العامل الجغرافي كمحرك للسياسة الخارجية

الفصل الثاني: الوزن الجيوستراتيجي للجزائر

المبحث الأول: المؤهلات الجغرافية للجزائر

المطلب الأول الموقع الجغرافي للجزائر

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية

المبحث الثاني: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.

المطلب الأول الفضاء المغربي

المطلب الثاني: الفضاء المتوسطي

المطلب الثالث: الفضاء الإفريقي

المبحث الثالث: التهديدات و الرهانات التي تواجه استقرار الجزائر

المطلب الأول: خطر الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

المبحث الأول: تحرك السياسة الخارجية مغاربيا

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي المغاربي بين مساعي الإتحاد و الواقع

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات المغاربية.(ليبيا،تونس)

المبحث الثاني : الفضاء المتوسطي

المطلب الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي و الأمن

المبحث الثالث: توجه السياسة الخارجية الجزائرية في فضاء الساحل الإفريقي

المطلب الأول: إعادة التنظيم الاقتصادي في الجنوب

المطلب الثاني: السياسة الأمنية و السياسية للجزائر باتجاه الفضاء الساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمة

تختلف الدول في موقعها الجغرافي من مكان إلى مكان ، وتبعا لهذا الموقع أو ذاك تزداد أهمية الدول أو تقل ، فقد يكون الموقع على مفترق طرق تجارية أو في منطقة ذات ثروات معدنية أو نفطية وقد يكون العكس و تبعا لذلك تزداد الأخطار المحيطة بالمكان أو تقل أيضا مع الظروف المحيطة . و هنا تبرز أهمية التعامل مع الآخرين من غير سكان المنطقة ، هذا التعامل الذي ينبغي بالضرورة أن يكون متوازنا و مسيرا بعقلانية وينعكس بالمصلحة و تبادل المنفعة مع الجميع ، وهذا ما يسمى بالسياسة الخارجية .

إن الموقع الجغرافي لأي دولة من دول العالم يؤثر سلبيا أو إيجابيا في سياستها الخارجية ، و يكون هذا التأثير إيجابيا إذا كانت الدولة تتمتع بموقع جغرافي مفتوح يطل على بحار و شواطئ طويلة ، و من هنا لا بد من الوقوف على طبيعة الموقع الجغرافي للجزائر و من أجل معرفة إيجابيات هذا الموقع ، و مدى التأثير الذي يلعبه في السياسة الخارجية الجزائرية ، و الوقوف على السلبيات أيضا لمعرفة كونها تشكل محددات من محددات هذه السياسة .

و إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات التضاريس و امتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر تمثل حوار الطبيعة و الإمكانيات المتاحة و كيفية التعامل الإنساني معها ، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها ، و لكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله .

تقع الجزائر في موقع جيوسراتيجي وهذا لإنتمائها إلى ثلاثة فضاءات جيوسياسية(الفضاء المغربي،الفضاء المتوسطي،الفضاء الإفريقي)، إلا أن هذه الفضاءات تحمل في طياتها تهديدات أمنية خاصة الفضاء الساحل الإفريقي بعد الأزمة المالية وتدهور الأوضاع في المنطقة وما ترتب عنه من رهانات جيوسراتيجية كالإرهاب،

والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإتجار بالأسلحة، و نفس التهديد يصدر من الفضاء المغربي بالأخص بعد الحراك العربي والأزمة في ليبيا وتونس، ففي قلب هذه التهديدات كيف توجه الجزائر سياستها الخارجية من أجل تطويق جل هذه التهديدات

نهدف في دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الجزائرية وأثر هذه السياسة في جعل الجزائر بلدا مستقرا سياسيا و اقتصاديا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في العنوان ذاته" دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية"، الجزائر محيطها ملغم و هي محاطة بالتهديدات، كيف تواجه هذه التهديدات الآليات التي تتبعها ، والمثير للاهتمام هو تمسك الجزائر بمبادئها رغم الضغوطات الدولية و تدعيم سياستها الدفاعية و زيادة الميزانية العسكرية.

مبررات اختيار الموضوع :

أ-مبررات موضوعية

تلعب الجغرافيا السياسية دورا مميزا عند تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة ، فهي تشكل حافزا أو محددًا لصناع القرار في الدولة عند اتخاذهم قراراتهم السياسي ، و لابد من إبقاء عوامل البيئة المتعلقة بالجغرافيا السياسية حاضرة في الأذهان عند صياغة القرارات و اتخاذ المواقف الدولية ، و التعامل مع مواطني الدولة إذا أرادت الدولة أن

تتعامل بشفافية مع المعنيين بذلك ، و بقدر ما تكون الدولة ناجحة في هذا الاتجاه ، تكون متفوقة في الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة في إدارة سياستها الخارجية .

ب-مبررات ذاتية :

لعل السبب الرئيسي في اختيار هذا الموضوع يرجع للميل المزدوج لكل ما هو يتعلق بالدراسات الجغرافيا السياسية و الدراسات في مجال السياسة الخارجية خاصة المتعلقة بالجزائر .

أدبيات الدراسة :

يعود الاهتمام بهذا الموضوع إلى القراءات المتكررة للكتب المتخصصة في هذا المجال مثل كتاب رقعة الشطرنج الكبرى لبريجنسكي وكتاب المتعلق بالجغرافيا السياسية لموسى الزعبي والجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك للدكتور محمد رياض ومذكرة منصور لخصاري الأمن الوطني الجزائري و مذكرة السيد حسام حمزة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري.

إشكالية :

تتفاعل الدول في محيطها الإقليمي والدولي عبر السياسة الخارجية لكل دولة والتي تكون إما سياسات تعاونية أو صراعية ،الا ان عامل الصراع والتعاون يضل مرهون بمجموعة من المحددات ،التي تؤثر في عملية تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية لاي دولة ،وابرز هذه المحددات نجد المحدد الطبيعي الجغرافي ، ومن هذا المنطلق يمكن أن

نطرح الإشكالية البحثية التالية كيف يمكن للمحدد الجغرافي التأثير في تصميم و

تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية

-ما أهمية العمق الإستراتيجي للجزائر؟

-كيف يمكن للإمتداد الجغرافي أن يفعل السياسة الخارجية الجزائرية؟

-هل ساهم المحدد الجغرافي في تقوية أو إضعاف السياسة الخارجية الجزائرية؟

الفرضيات:

-العمق الإستراتيجي للجزائر له دور هام في تحقيق مصالحها و أهدافها .

-تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية ذات سمات فريدة تميزها عن الدول الأخرى.

-الإمتداد الجغرافي يساعد على تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية.

الإطار المكاني للدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس و المتمثل في دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، فإن الإطار المكاني للدراسة هو الفضاءات الجيوسياسية للجزائر: الفضاء المغاربي، الفضاء المتوسطي و الفضاء الإفريقي(الساحل) وتأثيره على الحدود الجغرافية الجزائرية خاصة بعد أزمة الساحل و ليبيا.

الإطار المنهجي :

المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج التاريخي لاستحداث أسباب فشل التجربة التكاملية المغاربية بالخصوص مشكلة الصحراء الغربية، والعلاقات التاريخية الجزائرية مع فضائها الثلاث (المغربي، المتوسطي، الإفريقي).

منهج تحليل المضمون: إستخدم من خلال الرجوع إلى تقارير الأمم المتحدة التي تضمنت ردود من الحكومة الجزائرية حول القضايا الراهنة (ليبيا، مالي).

منهج دراسة حالة: الذي يعرف بأنه بحث معمق لحالة ما ألا و هي في دراستنا الجزائر.

المنهج التحليلي: وهذا لتحليل واستخلاص العلاقة الموجودة بين حادثة ما والوضعية أو الظروف معينة واستخلاص قواعد لتعميمها على شبيهة.

الفصل الأول

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية و الجيوبوليتيك.

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي والمعرفي، بحيث يمكن الباحث في أي موضوع كان، أن يربط موضوعه بالنظريات المفسرة والموجهة لمجال دراسته، والتي تؤكد صحة أطروحاته لاحقاً، فهي تحدد ما يريد الباحث الوصول إليه.

انطلاقاً من ذلك وتماشياً مع مقتضيات البحث ارتأينا وضع فصل يساعد على الربط لاحقاً بين الأفكار وتسهيل عمليه التنسيق، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بداية من المبحث الأول الذي يتضمن التعريف بمفهوم السياسة الخارجية، وأهم المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار، وفي المبحث الموالي تطرقنا للدراسة مفهوم الجيوبوليتيك وأهم النظريات المفسرة له، لننتهي في المبحث الثالث بمحاولة إيجاد العلاقة بين العامل الجغرافي والسياسة الخارجية، وهي العلاقة التي أشار إليها مفكرو الجيوبوليتيك لهذه العلاقة، وكيف للجغرافيا أن تؤثر على السلوك الخارجي للدولة، وكيف أن موقعها وحدودها وتضاريسها يمكن لها أن تؤثر في صناعة القرار الخارجي.

المبحث الأول: مفهوم و متغيرات السياسة الخارجية.

عرف العالم تغيرات كثيرة وعديدة أدت بدورها إلى تغيير معاني المفاهيم وصعوبة تحديد تعريفات دقيقة، وهذا ينطبق على مفهوم السياسة الخارجية بحيث يرجع هذا لاتساع مجالات الدراسة بزيادة الفواعل الدولية مما يزيد من المنافسين، ويزيد من درجه تعقيد الساحة الدولية من حيث حصر المتغيرات والمؤشرات، فهذه التغيرات زادت من التهديدات التي تواجهها الدول وزادت من تعقيد صناعة القرار الخارجي، وهذا ما يجعل التعاريف تختلف من مفكر لآخر، فكل يحصر تعريفه حسب وجهة نظره وزاوية دراسته، الشيء الذي سنلاحظه لاحقا في تعريف مفهوم السياسة الخارجية، كما سيتم التطرق أيضا في هذا المبحث لأهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الدولة خارج إقليمها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

تتميز تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة بعدم الثبات والاتفاق على تعريف واحد لهذه السياسة شأنها شأن المفاهيم العديدة الأخرى في حقل العلوم السياسية. وعليه سنقوم باستعراض بعض التعاريف للسياسة الخارجية.

فيعرفها **مارسيل ميرل**: "السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود"، فهو بهذا يؤكد أن السياسة الدولة تتجاوز مجالها الجغرافي في معالجتها لمشكلاتها، ليأتي **حامد ربيع** ويعرفها بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، بحيث أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية¹

¹ سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*. ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع)، 2012. ص15.

لحركة خارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، استنادا إلى ذلك يدخل في النشاط الخارجي الأفراد والجماعات كعامل مؤثر في صناعة القرار، وعلى المنوال ذاته يقدم فيرنس وسنايدر تعريفا للسياسة الخارجية يرادف بين السياسة الخارجية، وقواعد العمل وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات فيقول أن: "السياسة الخارجية هي منهج للعمل مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"¹.

وتعرف أيضا " بأنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع دول أجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان."²

ويعرف باترك موجان "السياسة الخارجية بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو همّت لهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، فموجان هنا يربطها بأهداف الدولة قصد التأثير في الفواعل الدوليين الآخرين، و يضيف مازن الرضاني على ذلك ويقول أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانعي القرار"³.

¹ محمد السيد سليم تحليل السياسة الخارجية. ط2، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص ص 7، 8

² المرجع نفسه، ص 8.

³ سعد حقي، مرجع سابق الذكر، ص 15 .

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

أما بالنسبة لكارليسنييس يعرفها على أنها: "الأعمال المعبرة عنها في شكل تعليقات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف، وفاعلين حكوميين، وغير حكوميين يقعون وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات" فهو يحدد من يقوم بصناعة السياسة الخارجية، والهدف الذي يراد الوصول إليه.¹

وبالعودة لـ **ويلكنفيلد** وزملائه فهم يقولون: "بأنها تتكون من تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها الدول ذات السيادة بهدف التغير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السيادية". كما يعرفها **فاضل زكي** أنها الخطة التي ترسمها العلاقات الخارجية للدول مع غيرها من الدول". وتعرف أيضا على أنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بالدولة التي تتخذها في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية.²

وقدم **روزناو** أكثر التعريفات شمولاً فهو يعرف السياسة الخارجية: "بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً". وفي مقام آخر يعرفها بأنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير مرغوب فيه".³

انطلاقاً من هذه التعاريف السالفة الذكر وتأسيساً عليها يمكن أن نستخلص أنه ليس هنالك تعريف دقيق للسياسة الخارجية، فهناك من يربطها بالنشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة، ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة

¹ - محمد السيد سليم، مرجع سابق الذكر، ص 8.

² - المرجع نفسه، ص 8.

³ - المرجع نفسه، ص 8.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

السياسة الخارجية، فإذا لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، صف إلى أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف و السياسات بالإضافة إلى الأنشطة، وهنالك من يرادف السياسة الخارجية مع قواعد العمل، فالسياسات الداخلية أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل التصرف والاختيار. وهنالك من يرادف بينها وبين الأهداف الخارجية لأن هذه الأخيرة قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكيات محددة في البيئة الخارجية.

فالهدف لا تكون له قيمة في السياسة الخارجية ما لم تعبئ الوحدة الدولية مواردها لتطبيقه، ومن ثم هنالك من يربط سلوكيات الدول وإقليمها بالمجتمع الدولي بما يخدم مصالحها، وهنالك من يربطها بعنصرين التخطيط و المصلحة الوطنية.

ومن الواضح أن التعاريف المقدمة للسياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكيا بمعنى الفعل وما شابه. ولكن ما لاحظناه في مجمل التعاريف أنهم يربطون الفعل السياسي للدولة خارج حدودها الجغرافية وإقليمها، وللمتغير الجغرافي دور لا يستهان به في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الخاصة لأي دولة.

المطلب الثاني: متغيرات السياسة الخارجية.

المقصود بمتغيرات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، إذ أن أي تغيير يطرأ في أحد هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغيير في مجرى السياسة الخارجية فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، والبعض الآخر يقسمها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، وهو التصنيف الذي سنتبناه.

أولاً: المتغيرات الداخلية.

1- المتغير الجغرافي: ينبع تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من مجمل خصائصها الجغرافية التي تتنوع وتتباين درجة تأثيرها، ومن بين هذه الخصائص حجم الدولة الذي قد يكون واسعاً أو ضيقاً ولكل منها تأثيراته الخاصة المباشرة أو غير المباشرة، الإيجابية أو السلبية في حركة سياستها الخارجية. أما بالنسبة للاتساع فهو يترتب عن جملة من مزايا سكانية واقتصادية عسكرية، فهو يساعد على سبيل المثال في إيواء أعداد كبيرة من السكان، ويمنح الدولة وفرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية والغذائية، فضلاً على أنه يمنحها ذلك العمق الإستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد إستراتيجية الدفاع من العمق، وكذلك تسهل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنباً لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها.

ويمكن لكل هذه الإيجابيات أن تتحول إلى سلبيات في حالة غياب الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، كذلك هو الحال في انكماش الدولة فهو يحرمها من الموارد والمصادر الأولية الإستراتيجية التأثيرية في العلاقات الدولية، أما من ناحية أخرى فإن الانكماش الجغرافي يدفع كقاعدة بالدول التي تتميز به إلى اعتماد مجموعة سلوكيات خارجية محددة كالانغماس الضئيل في التفاعلات السياسية الدولية، ومع ذلك فإن مجموعه من الدول الصغرى في مساحتها استطاعت بقيادتها استثمار المتاح من مصادرها وقدراتها البشرية من أجل بناء ركائز عملية وتقنية واقتصادية وعسكرية وطيدة¹.

¹ مثنى علي المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد" *مجلة العلوم السياسية*، (العدد 38-39. العراق). ص 109.

وعليه يحتل الموقع الجغرافي مكانة هامة في تحديد مدى قوة أو ضيق الدولة، علما أن العالم عرف دولا صغيرة الحجم تركت بصمة في الساحة الدولية دون غير ها من الدول الكبيرة من حيث الشكل والحجم. فالموقع إذن يؤثر على السياسة الخارجية من عدة نواحي.

2- المتغير الاقتصادي: يتضمن المتغير الاقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي وكمية ونوع الموارد الأولية المتوفرة ومعدات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي، وتؤثر كل هذه في السياسة الخارجية للدولة، إن الحرب كخيار سلبي بالنسبة للبعض يعبر عنه البعض الآخر كخيار إستراتيجي ينفع الأهداف الإستراتيجية الحيوية بالنسبة للدولة فقد يكون ذلك بدافع السيطرة على الموارد الأولية أو المرور إلى المعابر البحرية التجارية، فالهدف غالبا ما يكون اقتصاديا بالمقام الأول فالدول لا يمكن أن تخطو أي خطوة دون تحديد الربح الاقتصادي، وخير مثال على ذلك في هذا الصدد تراجع بريطانيا عن موقفها خلال أزمة السويس بسبب التهديد الأمريكي بضرب الجنيه الإسترليني، وفرض حظر على الإمدادات البترولية التي تأتيها من أمريكا اللاتينية، وبالنسبة للإتحاد السوفيتي تدهور الأوضاع الاقتصادية دفع بغربا تشوف التخلي عن سياسة مواجهة الغرب، ومن هنا تظهر لنا أهمية المتغير الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة¹.

¹ بنبو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي المالي والنيجر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 6.

3- المتغير العسكري: يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها المسلحة كمّا ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، وفضلاً عن ذلك قد تستخدم مباشرة فتننتج مفعولاً محدداً أو لا تستخدم، ولكنها قد تؤدي لنفس المفعول، ولأهمية وظائفها في أوقات الحرب والسلم تعد من بين أبرز المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية لكافة الدول¹.

وعليه فإن نوعية التأثير يتفاوت من دولة لأخرى، فالدول الضعيفة هي التي لا تستطيع حماية نفسها فتلجأ للدعم الخارجي والقبول عن النتائج المترتبة عن هذه الحماية خاصة حينما يتعلق الأمر بسيادتها، الأمر الذي لا يحدث للدول القوية التي لا تحتاج لأي أحد من أجل فرض نفسها دولياً في كافة الأصعدة.

3- المتغير المجتمعي: يعتبر المتغير المجتمعي الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية، وهي مجموعة سمات وصفات عامة، التي يشترك فيها جميع مواطنو الدولة عقائدياً ولغويًا وتتكون الشخصية الوطنية من عدة مصادر كالتنشئة الاجتماعية والسياسية وغيرها. فالخصائص القومية تعد أحد الأبعاد البنيوية للوحدة الدولية المؤثرة في سياستها الخارجية، فهذه الأخيرة تتأثر بالتكوين الاجتماعي، وبالتحديد طبيعة تكوين النخبة السياسية والتكوين الطبقي، وشكل جماعات الضغط. بالإضافة إلى حجم السكان الذي يمكن أن يكون عامل إيجابي لأنه يوفر المحاربين العسكريين والعمال الصناعيين، وأفضل مثال ينطبق على ذلك الصين، ولكن في حالة الدولة الفقيرة فهذا يزيد من عبء سياستها الخارجية².

¹ هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2012، ص 36.

² ميلود العطري، الإطار المفاهيمي في تحليل السياسة الخارجية رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة (جامعة الجزائر).

الجزائر. (2006). ص 13.

ثانيا: المتغيرات الخارجية:

تتمثل المتغيرات الخارجية مجمل العوامل و الظروف الخارجية التي تتبع من النظام السياسي والدولي، وهذه المتغيرات تؤدي على صانع القرار السياسة الخارجية بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير ومدى تأثيره على صانع القرار.

1- **المنظمات الدولية:** تعتبر المنظمة الدولية وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجالات معينة، اتفقت إرادة دول الأعضاء على تحديدها، حيث تتعاون الدول من خلالها لحل المشاكل التي تعني العالم وتمس مصالحها المشتركة، ولا سيما الاقتصادية التي تتجاوز قدراتها الذاتية، هذا كله جعل من المنظمات الدولية ذات تأثير في سياسات الخارجية للدول الأعضاء، ومن هنا فمشاركة كافة الدول في المنظمات الدولية تأثير متفاوت النسب والدرجات في السياسات الخارجية، وهذا التأثير يزداد بازدياد ظاهرة الاعتمادية الدولية¹.

2- **الشركات المتعددة الجنسيات:** وهي كل مشروع يسيطر على موجودات وأصول إنتاجية، مكاتب بيع في دولتين أو أكثر، ولا تتبع القدرة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية من ضخامة حجم مبيعاتها وإنما كذلك من محصلة احتكارها لرؤوس الأموال والتقنية والتجارة السلعية الدولية، فضلا عن تحكمها في الموارد الأولية لعديد من الدول من ضمنها مصادر الطاقة، وقد أدى كل هذا بها إلى أن تصبح قوة مؤثرة دوليا، وبالشكل الذي جعلها فاعلا منافسا للدول القومية وتأثيرها يمتد ليطال السياسة الخارجية للدول المضيفة².

¹ مثنى علي المهداوي، مرجع سابق الذكر، ص113.

² -ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، ط1، (الأردن: دار المجدل لوي للنشر، 2005)، ص115.

3-الرأي العام الدولي: إنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية، هذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء تصرف دولي يكون فيه خروج على الاتفاق، و قد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة، وبذلك يكون الرأي العام مؤثرا بطريقة أو بأخرى بالسياسة الخارجية للدول¹.

انطلاقا مما تم تناوله كان هدفنا من دراسة متغيرات السياسة الخارجية هو الوصول إلى أن هنالك علاقة بين السياسة الخارجية للدول، وبين المتغير الجغرافي الذي يلعب دورا مؤثرا في رسم السياسة الخارجية للدول.

¹نفس المرجع، ص113.

المبحث الثاني: مفهوم الجيوبوليتيك.

لطالما أدت الجغرافيا دورا مهما في الشؤون الإنسانية فقد رسمت هوية وطابع وتاريخ الدول والأمم، وساعدت كما أعاققت النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولعبت دورا مهما في العلاقات الدولية، والجيوبوليتيك هي دراسة تأثير العوامل الجغرافية في السلوك الدولة وكيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعة وسكانها، وطبيعة أراضيها في سياستها الخارجية.¹

المطلب الأول: تعريف الجيوبوليتيك.

الجيوبوليتيك من المصطلحات الشاسعة الاستعمال في الأدبيات الأكاديمية، كما العملية ولاسيما ما تعلق منها بإبراز آثار الامتدادات الجغرافية للدول والمنظمات على سياستها العامة ومواقفها السياسية.

يقوم البناء اللفظي للجيوبوليتيك على اجتماع المصطلحين الجغرافية السياسة فهي تعبير مركب من مقطعين Geo تعني الأرض و Politique و تعني السياسة ما نتج عنه أن عبر المصطلح على ما يدور في فلك العلاقة الناشئة من تقاطع.² وتعني كلمة الجيوبوليتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية، فكلمة جيوبوليتيك مقصود بها عمليا هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى، إن جوهر الجيوبوليتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع

1-مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* ط1، (الإمارة العربية المتحدة:مركز الخليج لأبحاث، 2008)، ص161.

2-محمد صالح العجيلي، "دولة الإمارات العربية دراسة في الجغرافيا السياسية"، (العدد45، أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص13.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

والتركيب الجغرافي، وقد جاء في تعريف الجيوبوليتيك أنها "النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض، أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها، أو هي الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل الحصول على مجالها الحيوي".¹

وعليه فإن الجيوبوليتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية، ولكن لا ينظر للدولة كمفهوم ثابت بل ككائن حي ديناميكي استنادا إلى نظرية رانتزل، وتدرس الجيوبوليتيك العلاقات المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات التقنية) ذلك من جهة نظرا قومية وذاتية، وتركز الجيوبوليتيك اهتماما على مطالب الدولة من حيث المساحة، وقد وجد أن هنالك خمسة عناصر في الجيوبوليتيك بالنسبة لمساحة الدولة، وهذه العناصر هي الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين القوة اليابسة والماء والحدود السياسية، كما تهتم بالوضع في المستقبل أي الدراسات الإستشرافية فيما يجب أن تكون عليه الدولة في حين أن الجغرافيا السياسية تدرس الكيان القائم للدولة كما هو فعلا بحيث يقول هاوسهوفر "الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة أما الجيوبوليتيك فهي تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة".²

3-منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية لأمن الوطني الجزائري"، مجلة شؤون الأوسط، (العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص. 2.
-كلاوس دودز وديفيد أتكينسون، *الجغرافيا السياسية في مائة عام*، ط1، تر: عاطف معتمد، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2010)، ص. 30.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

وفي السياق ذاته يعرفها كيلين"على أنها علم دراسة الدولة كمنتظم جغرافي كما تتجلى في فضاءها". أما بالنسبة لراتزل "الجيوبوليتيك هي علم الذي يجسد المزاي والشروط الجغرافية، خاصة الفضاءات الكبرى التي تلعب دورا هاما ومحددا في حياة الدولة". وحسب هاوسهوفر "الجيوبوليتيك دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الجيوسياسي الذي تتحرك فيه الأحداث".¹

كما يذهب بيير ماري في تعريف الجيوبوليتيك القول: "بأنها دراسة العلاقات التي توجد ما بين مسار سياسة القوة المبنية على أساس الدولي والإطار الجغرافي الموجودة فيه".² ويعرف مورو دو فاجيس "الجيوبوليتيك: أنها تهتم بما له علاقة بالموقع و السياسة أي ما يمكن أن تساهم به المعطيات والظروف الطبيعية، أما في دراسة السياسة و في ممارستها أو كذا الإجابة عن ماذا؟ و كيف يهتم رجل السياسة بالمحيط؟ و ما ذا يمثل بالنسبة إليه؟". وهو ما عبر عنه الأميرال فرنسوا كارون في قوله: "هي دراسة العوامل والظروف الطبيعية، وتحديد طبيعتها والتعمق في دراستها بما يعطي بطريقة أو بأخرى بعدا أو مشروعا سياسيا للدراسة". وما جاء في تعريف إيف لاكوست حين اعتبرها دراسة تراحم السلطة فوق الإقليم".³

فالجيوبوليتيك تبعا لذلك يتسع مداها ليستوعب كل التحاليل التي تقوم بربط العلاقة بين المشاريع السياسية ومختلف الفواعل الموجودة على المستويين الداخلي والخارجي الإقليمي الدولي وربطها بالفضاء الجغرافي، فهي تهتم بدراسة مختلف مظاهر التأثير المتعلقة في الوقت ذاته بالجغرافيا والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

¹ مرجع نفسه، ص31.

² Pascal Boniface, *la geopolitique les relations internationales*, (paris : edition eyrolles, 2011), p11, 12.

³ محمد السماك، *الجغرافيا السياسية منظور الواحد والعشرين ط1*، (عمان: دار اليازوري، 2011)، ص37، 35.

أنظر أيضا في:

Lacoste Yves, « La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique », Hérodote, 2012/3n° 146-147, p. 14-44.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

من هذا المنطلق فإن الجيوبوليتيك إذن وضع الإقليم في جغرافيته وربطه بالمحيط السياسي الذي يدور فيه، وبذلك انتقلت الجغرافية باعتبارها علم وصف الأرض لتشمل ما يدور في محيطها من رهانات سياسية واقتصادية واجتماعية وإستراتيجية، وهو ما جعل منها تساهم في التخطيط الناجح والفعال لمختلف السياسات العامة للدولة، لتشمل الجيوبوليتيك العلاقة بين المسائل السياسية والإستراتيجية للإقليم، فصارت تبعا لهذا تهتم بدراسة المحددات الجغرافية الطبيعية والإنسانية المحددة لخصوصيات الداخلية والخارجية للدول، من خلال توضيح المرتكزات الأساسية والفواعل السياسية المساهمة في السلم والحرب، وفي الدفاع عن الإقليم السيادي للدولة التي تحاول أن تضمن بفعل مختلف إستراتيجياتها التميز والبقاء كمجتمع له كيانه وهويته في حركية التاريخ، وهو ما قد يتسع لدراسة كل ما يتصل بالسيطرة على الأرض وبسط النفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، فالنظرة الجيوسياسية لدى دولة ما، إنما يتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعالا في أوسع مساحة من الأرض وعليه يكون الصراع الدولي على النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية، ودفاع الدول عن مصالحها الحيوية ومحاولة فرض الدول لهيمنتها على دول أخرى، وما شابه ذلك هي تصب في صلب الدراسات الجيوسياسية وتحليلاتها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للجيوبوليتيك.

ظلت مفاهيم الجغرافيا الإستراتيجية مقتصرة على أثر البيئة الطبيعية في المناورات السياسية العسكرية، ومع التطور الذي عرفه العالم بداية من وسائل النقل إلى التطور التكنولوجي الذي بدأ يمس كل ميادين الحياة أضحت العالم كقرية صغيرة و من السهل التواصل فيما بين الشعوب بدأ بذلك المنظور الجغرافي يتغير وتتطور تحليلاته وزوايا دراساته خاصة مع ماكيندر وماهان وصولا إلى بريجنسكي.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

تعود أصول النظريات الحديثة إلى القرن الماضي على يد مؤسسي الجغرافيا الحديثة "ألكسندر فون هومبرت" و "كارل ريتير"، وقد أكد كلا من هذين العالمين أن هنالك علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي، لقد طور كارل ريتير أفكاره بتقسيم الكرة الأرضية الموحدة إلى قسمين الأرض (اليابسة القارات) والماء (البحر) والحدود بين هذين القسمين هما العلم القديم والجديد فيما يتميز العالم القديم بتشابه مناخي كبير لأنه يمتد امتدادا كبيرا مع دراجات الطول أي الشرق غرب على طول الدوائر العرضية محدودة ووصفه بعالم الجبال و الهضاب وأن السهول محدودة الاستغلال، أما العالم الجديد فتظهر فيه اختلافات مناخية أكبر لأنه يمتد من الشمال إلى الجنوب امتدادا كبيرا ويتصف بثروة السهول، وجاء العالم "جويه" ليؤكد على تكامل العالمين، وأن زعامة العالم أخذت في الانتقال من أوروبا إلى أمريكا الشمالية، وعنده أن القارات تجتمع في ثلاثة مجموعات مزدوجة واحدة في الشمال والثانية جنوبها، وأن الشمالية تعطي الجنوبية حضارتها ومدينتها، وأن آسيا مهد الحضارة وأوروبا المكان الذي نضجت فيه، وأن أمريكا الشمالية هي نقطة النهاية العظمى لهذه العملية الحضارية¹.

-أولا:المجال البري:وهذا يعني المفكرين الذين اهتموا بالمجال البري أي اليابس بداية من راتزل وصولا إلى دي لابلانز، لأنه هنالك من اهتم بمجالات جغرافية أخرى كالمجال البحري والجوي.

1-فريدريك راتزل:يعتبر راتزل من أهم رواد الجيوبوليتيك حيث أنه أوضح في الكثير من البراعة العلاقة بين الدولة ونظمها ونموها، وبين البيئة الجغرافية، فقد تكلم عن

¹ عدنان الصافي، الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية منذ النشأة إلى الحداثة، ط1، (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص73، 72.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

المساحة المثالية للدولة التي تستطيع أن تسيطر عليها وتبسط نفوذها في أرجاء هذه المساحة، ويمكن للسكان استغلالها على الوجه الأكمل وأشار إلى أهمية الدول الكبرى في ربط وتوجيه السكان نحو مراكز القوة، وذكر أهمية كثافة السكان وغنى الدول، وانتشار العمران حتى تصبح الدولة وحدة متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج، طبقاً لهذه الأفكار نشر راتزل كتاباً في الجيوبوليتيك يعتبر أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من الجغرافيا¹. فقد أورد راتزل سبعة قوانين تحكم حركة الدولة في مجالها الحيوي، وذلك في مقاله بعنوان "القوانين السبعة لنمو الأراضي للدولة"، وهذه القوانين هي²:

1. إن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها.
2. إن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها مثل التجارة والأفكار والنشاط التبشيري وغير ذلك.
3. إن نمو الدولة يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها.
4. إن الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي المغلق للدولة، والذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.
5. إن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية والنهرية والسهول والمناطق الأخرى الغنية بمواردها الاقتصادية.

¹ فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 29

² بيير سييليريه، الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية ط1، ترأحمد عبد الكريم، دمشق: دار الأهالي للنشر والتوزيع، 1988، ص 23.

6. إن الحافز الأول للنمو الإقليمي والتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها، ومعنى ذلك أن الدولة ذات المدينة الأعلى تنزع إلى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارة الأدنى.

7. إن الميل العام لتوسيع الأراضي والدمج والاستيعاب ينتقل من دولة إلى أخرى، ثم ما يلبث يتشدد ويتزايد بعد ذلك.

نلتمس في أفكار راتزل نوع من العنصرية حين يتحدث عن تفاوت قدرة الدول على الريادة، وإمكانية القوة الألمانية من السيطرة العالمية.¹

2- **رودلف كيلين**: فيما يعتبر راتزل الدولة ككائن عضوي يتغذى وينمو يحيا ويموت، وذن احتياجات حيوية، من أجل البقاء والاستمرار، الشيء الذي عدله العالم السويدي **كيلين** حيث يرجع له الفضل في أنه أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيكا.

فقد نقل **كيلين** عن راتزل فكرة الدولة ككائن حي عضوي ينمو لقناعاته بالداروينية الاجتماعية ، ولكن هو شبهها بالإنسان حيث تكون الأرض الجسد وتكون العاصمة القلب والرئتين والأوردة والشريان تكون الطرق والأنهار ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة الأطراف، وأن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان، ورأى أن الجغرافيا يجب أن تسخر لخدمة الدولة ، وبذلك تتحول الجغرافيا بمجملها إلى جيوبوليتيكا، فالدولة بالنسبة إليه الدولة ليست كائنا حي فحسب بل هي كائن ذات شعور وقدرات خلقية وعقلية، فهدف الدولة النهائي هو الوصول إلى حدود طبيعية جيدة خارجيا وإلى وحدة متناسقة داخليا.²

¹ - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق الذكر، ص30.

² المرجع نفسه، ص30.

3-كارل هاوسهوفر: إذا كان كيلين قد خطى بفضل السبق في استخدام كلمة الجيوبوليتيكا التي عرفها بأنها: "البيئة الطبيعية للدولة، فإن هذا المفهوم قد تطور بعد ذلك خاصة عند الألمان فيما بعد الحرب العالمية الأولى، حين ساد مبدأ الدولة ككائن حي، وقد تحول مفهومه في الجيوبوليتيكا إلى خدمة الأغراض القومية الألمانية، أي أصبحت دراسة المجال الحيوي من وجهة نظر الدولة ذاتها، وأن على الدول العمل على المضي في تحقيق المطالب القومية، وأن تتنازل في سبيل تحقيق هذا المجال الحيوي الذي يعتبر مرادفا للتوسع العسكري، وهذا ما شرعت ألمانيا في تطبيقه على أرض الواقع تماشيا مع أطماعها التوسعية والرغبة في السيطرة على أوروبا، والتوسع على حساب الدول المجاورة.¹

4-هالفورد ماكيندرو نظرية قلب الأرض: وجه ماكيندر اهتمامه إلى نظام عالمي الذي أسماه قلب الأرض، بحيث يعتبر أول من ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاهما اسم المكانة الأولى في العالم، وقد تحدث عن من يتمكن من حكم قلب أكثر أرضية أهمية في العالم أوراسيا سواء كانت روسيا أم الصين سيتمكن من منافسة بنجاح الدولة البحرية والتغلب عليها، والشيء الجيد في تفكير ماكيندر أنه كان يغير ويكون أفكاره مواكبا التطورات الآنية العالمية، هذا لأنه كان على علم تام أن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائما التغير وأن المحيط الطبيعي يتغير.² وعليه صاغ ماكيندر نظريته في بحثه سنة 1919 في الفكرة التالية:

- من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض.
- ومن يحكم قلب الأرض يتحكم في الجزيرة العالمية.
- ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

¹ المرجع نفسه، ص 31.

² -يسرى الجوهرى، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص 11.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

وعلى هذا الأساس أصبحت المناطق الحاجزة بين الجرمان والسلاف من استونيا إلى بلغاريا، في رأي ماكيندر مفتاح السيطرة العالمية، وهي بذلك مناطق مفتوحة النفوذ الألماني الروسي. وفي كل مرة كان ماكيندر يضيف الجديد حسب التغيرات التي يعرفها العالم كما سبق و ذكرناه ففي قراءات أخرى نجده يتحدث عن المحيط الأطلنطي الشمالي على أنه المحيط المتوسط، رابطا بذلك أراضي أوروبا الغربية وشمال غرب إفريقيا بمعظم مناطق العمران في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى والكاريبية وفنزويلا في وحدة عضوية جديدة.¹

ويعطي لهذه المنطقة أهمية مماثلة لقلب الأرض وقوة مواجهة له، ويعطي أقاليم آسيا الموسمية وحوض الأطلنطي الجنوبي أهمية مستقبلية، وأخيرا يصف إقليما خامسا بأنه العبء الخالية، وهو الإقليم الخالي والشبه الخالي من السكان.² وتفصل هذه المنطقة بين مركزي النقل الشمالية لقلب الأراضي المحيط المتوسط من أراضي ذات الأهمية المتناثرة داخل المحيط الكبيرة والواسع أمريكا الجنوبية وإفريقيا الزنجية وآسيا الموسمية وأستراليا المحيطية.³

5- نظرية النطاق الهامشي لنيكولاس سبيكمان: أثارت نظرية ماكيندر حول قلب العالم حماس الجغرافي الأمريكي سبيكمان، فقدم رده لها في كتاب نشره عام 1944 باسم "جغرافية السلام" حيث يرى الأمن والسلام العالميان لا يتحققان إلا بمساهمة كافة العالم بصنعه عن طريق قوة مسلحة عالمية تحافظ على فرضه. وقدم نقدا لنظرية ماكيندر فهو بدوره أعطى تفسيراً مختلفاً للأهمية النسبية لمنطقة قلب العالم والنطاق المحيط بها سواء

¹-المرجع نفسه، ص11.

²-فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة ط1، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص206.

³-المرجع نفسه، ص207.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

كان قاريا أم بحريا، والتي أسماها "النطاق الهامشي".¹ كما أشار سبيكمان إلى القوة البحرية باعتبار القوة البحرية هي التي تتحكم في القوة البرية.

وعليه يمكن القول أن نظرية ماكيندر "قلب العالم" قامت على اعتبارين الأول: أن الميزات الإستراتيجية الهائلة للمساحة التي تشغل منطقة قلب العالم سوف يتم توقيتها بخطوط اتصال و نقل بري قوي، ما يؤدي إلى تدعيم وحداتها وقوتها أما الثاني: اعتقاده أن الأراضي السهول الواسعة الداخلية التي تمثل منطقة إمكانات اقتصادية متواضعة سوف تتحول لمنطقة اقتصادية متقدمة، فمن هذا المنطق دحض سبيكمان الأساس الذي قامت عليه تلك الفرضيات التي وضعها مكيندر وأثبت عدم صحتها، فمن وجهة نظره الحقائق المرتبطة بجغرافية روسيا واقتصادياتها لا تعطي أساس لافتراض بأن منطقة قلب الأرض ستصبح في المستقبل القريب مركز للاتصال والتنقل وأيد طرحه بأدلة من الواقع خاصة فيما يخص روسيا وواقع زراعتها بالعودة إلى مناخها القاسي.

وفي السياق ذاته يذهب بالقول أن القوة الحقيقية تكمن في تلك الأراضي التي تحيط بنطاق قلب العالم الذي أطلق عليه اسم النطاق الهامشي، حيث يظم معظم سكان العالم و تتركز فيه موارد زراعية هائلة و ازدادت قيمته بعد اكتشاف موارد بترولية ضخمة فيه و من هنا فمنطقة قلب العالم أقل أهمية من منطقة النطاق الهامشي، فنأدى بتغيير وجهة نظر ماكيندر وبالتالي من يريد القوة والسيطرة العالمية فيجب أن يضع في الاعتبار ما يلي:²

- من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.
- ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على مصير العالم.

¹ - خليل حسين، الجغرافيا السياسية ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، 2009)، ص72.

² المرجع نفسه، ص73.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

وأضاف أن الصراع بين الدول العظمى سيكون حول المناطق الهامشية، ومع تزامن أرائه مع الحرب الباردة، فتبنتها الولايات المتحدة لمواجهة المد الشيوعي و السيطرة على مناطق النطاق الهامشي، ولعبت دورا في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا بزيادة نفوذها في الفلبين وروسيا وإنشاء عدة تحالفات عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا باعتبارها جزءا من سياستها لاحتواء منطقة الأراضي الهامشية.¹

انطلاقا من ذلك وتأسيسا عليه فإنه ما يهمننا بالنسبة لـ **سبيكمان** أنه ربط الجيوبوليتيكا بالسياسة الخارجية للدول، وهذا في كتابه الجيوبوليتيكا والسياسة الخارجية " أين يحل فيها موقع الدولة إقليميا ودوليا انطلاقا من سياستها الخارجية ومصدر قوة الدولة هو السيطرة الفعالة للحدود.²

6-فيدال دي لابلاش: يعتبر **دي لابلاش** مؤسس المدرسة الجغرافية الفرنسية صاحب نظرية "البوسيبيليزم" وتعني الممكن والتاريخ السياسي، فانطلاقا من هذه النظرية أفقن الأول مكاني (جغرافي) والثاني زمني (تاريخي)، وينعكس العامل الجغرافي في الوسط المحيط والتاريخ في الإنسان نفسه، وقد رأى في ذلك أن خطأ الجغرافيين السياسيين الألمان يعود إلى كونهم يعدون السطح الأرضي عاملا حاسما في تاريخ السياسي للدول، وبهذا ينتقص برأي **دي لابلاش** من عاملين: الحرية الإنسانية وعامل التاريخية، أما هو فيقترح النظر إلى الوضع المكاني الجغرافي على أنه احتمال يمكن أن تفعل لتغدو عاملا سياسيا حقيقيا و يمكن أن لا تفعل، وهذا ما يرتبط إلى حدود بالعمل الذاتي للإنسان ساكن ذلك المكان. فقد استقبلت نظرية البوسيبيليزم من طرف غالبية المدارس الجيوبوليتيكية على أنها تصحيح للحتمية الجغرافية الصارمة لدى من سبق من المؤلفين.³

¹ نفس المرجع، ص 79.

² -Pascal Boniface, op cit, p26 .

³ - ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا ط1، تر: عماد حاتم. طربلس: دار أويا للنشر و التوزيع، 2004، ص 102.

كرس اهتماما خاصا لألمانيا التي كانت الخصم السياسي الأول لفرنسا أن ذاك، وكان يرى فيها الدولة الأوروبية الوحيدة القوية التي يتعرض توسعها الجيوبوليتيكي بشكل مقصود لحصار الدول الأوروبية المتطورة الأخرى. فإذا كان لإنجلترا وفرنسا مستعمراتها الخاصة بها في إفريقيا و العالم كله وإذا كان بمقدور أمريكا أن تتحرك بحريا تقريبا نحو الجنوب و الشمال و إذا كان لدى روسيا أسيا فإن ألمانيا مخنوقة من كافة الجهات و لا تملك متفقا لطاقتها و قد رأى في ذلك أكبر تهديد للسلم في أوروبا و من الضروري العمل بكل الوسائل من أجل إضعاف هذا الجار الخطير. وعليه فإن هذه النظرة لألمانيا جرت وراءها و بطريقة منطقية التحديد الجيوبوليتيكي لفرنسا على أنها تدخل في عداد الجبهة المشتركة للقوة البحرية الموجهة ضد القوة القارية.¹

-ثانيا:المجال البحري: اعتبر الباحثون الجغرافيا السياسية أن نظرية قلب الأرض لماكيندر كانت القاعدة الأساسية للمفهوم الغربي للردع النووي فالأسلحة النووية أصبحت ضرورية لإعادة ميزان القوة للغرب، إذ أن الإتحاد السوفييتي تمتع بالمزايا الإستراتيجية في نظرية ماكيندر، و نظرا لأن الحرب الشاملة لا يمكن أن تكون أداة للسياسة فالتأكيد الزائد على القوة الجوية والأسلحة النووية في الإستراتيجية الغربية شوه ثقلها العسكري، ما أدى إلى عواقب وخيمة على السياسة القومية و الخارجية. وتحت تأثير المصطلح المتكرر "عصر الجو" فإن المفكرين المعاصرين للإستراتيجية أهملوا دور البحر في الإستراتيجية الدولية، وخاصة الحثيات الجديدة للقوة البحرية التي ظهرت مع استخدام الطاقة النووية في تطوير نوع جديد من السفن والغواصات. على عكس راتزل وماكيندر

¹ نفس المرجع، ص103.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

وهاوسهوفر الذين تبنو افتراض سيطرة متعاضمة للقوة الأرضية، نجد مجموعة أخرى من الجيوبولتيكين الذين يرون للقوة البحرية الأفضلية تمكنهم من السيطرة على العالم.¹

اعتبر والتر أن سلاح الغواصات دمرت ركنين أساسيين في نظرية ماكيندر أحدهما الغواصة التقليدية التي كانت تعتبر ذاكرة القوة البحرية قد تراجعت كثيرا و بدلا من أن يشهد العالم نهاية القوة البحرية فإن العالم انتقل إلى فترة تطوير هائل في القوة البحرية،والآخر أن نجاح الغواصة اختراق المحيط المتجمد الشمالي و جعله صالحا للملاحة منظورا جديدا لمستقبل الإستراتيجية.

كما أكد روكسيل أن إحلال وظائف السفن و الطائرات بالغواصات محدد بتكلفة إنتاج الغواصة فقط و في الواقع فإن التحكم في السطح البحري الذي تسعى القوة البحرية من خلال تأمينه طرق نقل الأساطيل التجارية والعسكرية يعتمد على التحكم في الأعماق،وبالتالي فإن من المنطقي الاستنتاج من يتحكم في الأعماق يتحكم في سطح البحر، وفي المستقبل حينما تصبح الغواصة سفينة تجارية فإن المحيط المتجمد الشمالي سوف يصبح بحرا استراتيجيا ذات ميزة إستراتيجية خاصة.²

ألفريد ماهان:أقدم الأدميرال ألفريد ماهان القائد البحري الأمريكي الذي نال الشهرة الواسعة كمؤرخ إستراتيجي بحري ممتاز تعرض في دراسته للموقع الجغرافي وأثره في نمو السيطرة البحرية،وهو حينما يكتب عن القوة البحرية فإنه يعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر للمكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري،ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة في النقل البحري و القواعد البحرية التي تحميها السواحل من جهة،وعمق

¹-خليل حسين،مرجع سابق الذكر،ص81.

²-خليل حسين،مرجع سابق الذكر،ص81.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

خلفيتها الأرضية من جهة أخرى. وعليه تصبح كتابات ماهان عن السيطرة البحرية مهمة ذات طابع جغرافي حينما يتناول العالم كله في نظرة إستراتيجية و قد أعرب عن ذلك الاتجاه الجغرافي الجيوبوليتيكي "مشكلات آسيا" بحيث شعر بان قارات العالم الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية، و أن قناتي السويس بناما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال، بتكاثف الحركة التجارية و السياسية العالمية.

كما يؤكد ماهان أيضا أن أورواسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي وأن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، وبيّن أنها ذات منعة ضد المهاجمين، بل شعر أنه من غير الممكن مهاجمتها، ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي المنيع مساوئ معينة.¹

أهمها أنها كتلة أرضية محبوسة، ويصف ماهان المناطق ما بين 30 و 40 شمالا بأنها نطاق الاحتكاك والصراع بين روسيا وبريطانيا بين القوة الأرضية والبحرية، وبما أنه يرى في القوة البحرية مفتاح السيطرة العالمية فإنه بناء على ذلك يتتبأ بأن تحالفا بين أمريكا و بريطانيا و ألمانيا و اليابان قد يحدث في يوم من الأيام ضد روسيا و الصين معا و على هذا فإن باستطاعتنا القول بأن ماهان كتب عن أهمية الجزيرة العالمية و قلب الأرض بأربع سنوات قبل ماكيندر لكنه توصل لنتائج عكسية تماما لما توصل إليه ماكيندر و لعل ذلك راجع لشخصية ماهان كرجل بحري يؤمن بإستراتيجية البحار قبل كل شيء، ويعود له الفضل في الدعوة لإقامة أسطول بحري أمريكي كبير وشق قناة باناما والحصول على قواعد بحرية أمريكية في الخارج، واحتلال الفلبين بعد الحرب² مع إسبانيا، وكذلك فرض حمايتها على كوبا واحتلال جزر جوام وهاواي في وسط المحيط الهادي، وبذلك فإنه أثبت أن الجيوبوليتيك يمكن أن تعمل لخدمة مصالح الدولة.³

¹ - فايز محمد العيسوي، مرجع سابق الذكر، ص 304.

² - المرجع نفسه، ص 304.

³ - موسى الزعبي، الجيوسياسية و العلاقات الدولية، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004)، ص 66-67.

-ثالثاً:المجال الجوي: مع التطور التكنولوجي أصبح الاهتمام بالقوة الجوية بحيث تنبأ إدوارد وارنر بأهمية الطيران بقوله أن المبدأ الرئيسي في توافق القوة البحرية أن الطائرات تمتلك القدرة على التواجد في كل مكان و لها ميزة السرعة و الارتفاع التي تأهلها لتدمير كل المنشأة السطحية على الشواطئ أو في البحار أو في الأعماق البرية، بحيث تكون أمنة من أي ردود فعل أرضية.¹

يرى سيفرسكي على عكس مشال و دهت أن بناء قواعد جوية بدلا من الهجوم المباشر على العدو مجرد إسراف، فهو حرر القوة الجوية من دائرة الارتباط بالقواعد الأرضية،ولقد أقتنع أن الحروب الجوية سوف تشن من الأوطان بعد أن تصبح الطائرات قادرة على الطيران لمسافات كبيرة دون التزويد بالوقود، لقد ظهرت أفكاره جلية بعد صدور كتابه القوة الجوية مفتاح للبقاء و رأى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية جوية باعتبارها هدفا دافعا وعسكريا رئيسيا أصر على أن القواعد الجوية نوع من أنواع الرفاه الزائد،وليس لها أي نفع هجومي أو دفاعي وأن سياسة الاحتواء أصبحت بالية في مواجهة التغيرات الثورية في فنون الحرب ،ومن ثم نصح سيفرسكي صناع السياسة الأمريكية بعدم دخول في حروب صغيرة على الأطراف الخارجية لروسيا ما يؤدي لإسراف لا فائدة منه في الموارد دون إحداث ضرر فعلي للعدو.²

¹-عدنان صافي،مرجع سابق الذكر،ص77.

²المرجع نفسه،ص80.

رابعاً: بريجنسكي ورقة الشطرنج الكبرى:

يتحدث بريجنسكي¹ في كتابه عن التفوق الجيوبوليتيكي الأمريكي، بحيث يعتبر أن أبعاد نفوذ القوة العالمية الأمريكية فريدة من نوعها فهي لا تسيطر على بحار و محيطات العالم فحسب بل طورت قدراتها العسكرية للسيطرة البرمائية على شواطئ، مما يمكنها من نقل قوتها بطرق و أساليب على الصعيد السياسي، وهكذا فإن حيويتها العسكرية تتموضع بثبات على الحدود الغربية و الشرقية بأوراسيا وهي تسيطر أيضاً على الخليج الفارسي أما الذين يتوقعون للارتباط رسمياً بواشنطن فإنهم موجودون في كل أنحاء القارة الأوراسية حيث تؤمن الدينامكية الاقتصادية الأمريكية الشروط الضرورية لممارسة السيطرة و السيادة العالمية.²

كما أن قلب أو مركز ورقة الشطرنج الكبرى هو تحليل بريجنسكي لأربع مناطق حرجية في آسيا وللمراهنة الأمريكية على كل منها، وهي تشمل أوروبا، آسيا وأسيا الوسطى وشرق آسيا. وعموماً فربما تبدوا خطوط التحدي المحرجة مألوفة، و لكن إنهيار الإتحاد السوفيتي خلق منافسين جدد و علاقات جديدة. ويقول أن الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسة لأمريكا هي أوراسيا، وهكذا فإن أوراسيا هي ورقة الشطرنج الكبرى التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية، ومع أن الجيوستراتيجية والإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية يمكن أن تقارن الشطرنج³، فإن الرقعة الشطرنجية ل

¹ زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي لرئيس جيمي كارتر 1977-1981، وهو مستشار مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وأستاذ للسياسة الخارجية الأمريكية في كلية نبتز للدراسات المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

² زبغنيو بريجنسكي «رقعة الشطرنج الكبرى» ط2. تر: مركز الدراسات العسكرية، 1999. ص32.35.

³ المرجع نفسه، ص37.

أوراسيا ذات الشكل البيضاوي لا يقتصر لاعبوها على اثنين بل يتعدى ذلك لعدة لاعبين يمكن كل منهم حجما مختلفا من القوة، لكن اللاعبين الرئيسيين يتموضعون في غرب وشرق ووسط جنوب هذه الرقعة، وإن كلا من الطرفين الأقيسين الغربي والشرقي من الرقعة الشطرنية يحتويان على مناطق كثيفة السكان.¹

وفي هذا السياق فإن كيفية إدارة أمريكا لأوراسيا أمر حرج، فأوراسيا هي أكبر قارات العالم وهي محور العالم جغرافيا والقوة التي تسيطر اثنين من مناطق العالم الثلاث أكثر تقدما والأكثر إنتاجا على الصعيد الاقتصادي.

المبحث الثالث: العامل الجغرافي و تأثيره في السياسة الخارجية.

تؤثر على السياسة الخارجية عدة متغيرات كما لاحظنا في المبحث الأول، ومن بين هذه المتغيرات نجد المتغير الجغرافي، بحيث أن موقع الدولة و اتساع رقعتها و تضاريسها و غيرها من العوامل الطبيعية يؤثر بشكل و بأخر بصناعة القرار فالدولة طبقا لهذه المعطيات أيضا تفرض نفسها دوليا و تحظى بالاهتمام الدولي، و هذا ينطبق على الدول الغنية بمواردها و بموقعها الإستراتيجي مثل دول الشرق الأوسط و الدول الإفريقية خاصة منها الواقعة في الشمال الإفريقي، كما أن الموقع يمكن أن يعطي دفعة للسلوك الخارجي للدولة كما يمكن أن يعمل على تراجع أدائها دوليا، وهذا يتوقف على سياستها الخارجية و المجال الجغرافي الذي توجه إليه.

¹ المرجع نفسه، ص39.

* بربجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى يعمل على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في أورواسيا ويحدد النقاط الأساسية لإمكانية الفوز في لعبة الشطرنج، وكيفية السيطرة على مناطق نفوذ الأوراسية، مع العلم بوجود لاعبين منافسين ذات ثقل لا يستهان به.

المطلب الأول: العامل الجغرافي والسياسة الخارجية.

لكي تكتسب الروابط بين الدول المفهوم العلمي للعلاقات الدولية يجب توفر شرطين أساسيين¹:

■ الأول سياسي وهو الطبيعة السياسية للعلاقات أي قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية.

■ الثاني جغرافي و هو تخطي هذه الآثار لحدود المنطقة التي تنشأ فيها العلاقة.

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون "أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"، انطلاقاً من هذا يرى المختصون في العلاقات الدولية أن هنالك علاقة وطيدة بين الجغرافيا و السياسة و قد أطلق على هذه العلاقة الجيوبوليتيك، وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على الحياة الدولية السياسية، وعلى علاقتها الخارجية، و لقد ظهر العديد من العلماء في الميدان لإظهار هذه العلاقة و هذا ما فصلنا فيه في المبحث السابق بداية من راتزل الذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي، والتي تقوم على فكرة التوسع، التي تنطلق من المساحة والموقع، سرعان ما تأثر به رواد المدرسة الألمانية و دفعت ألمانيا للغزو أوروبا والتوسع على حساب جيرانها من أجل زيادة قوتها.²

فمجال القوة البرية ظهر ماكيندر بفكرة قلب الأرض المتمثلة في الأوراسيا ومن يتحكم فيها يتحكم في العالم، وتلاه سبيكمان بفكرة النطاق الهامشي، وبالنسبة للقوة البحرية ظهر الأميرال ماهان الذي دعا إلى مبدأ سيادة الأسطول، وقال أن المستقبل سيكون للقوة

¹ محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات للعولمة 2، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر، 2012)، ص 18.

² ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص 107.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

البحرية، وهذا لتأثره ببريطانيا وأسطولها وصرح بأن من يتحكم في الممرات البحرية وقيم قواعد بحرية فيها يتحكم في العالم.¹

وعليه فإن دراسة الموقع الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثيرها في السياسة الخارجية للدول:

1-الموقع:ويقصد به دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع، وكذا دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة. فالموقع من الناحية الفلكية بالنسبة لخطوط الطول والعرض ولعلائتحديد بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول ذلك أن المناخ يتشكل على أساس خطوط العرض، إضافة إلى التواجد البشري، وهي أمور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية، بحيث يذهب البعض إلى أن القوى الكبرى الموجودة الآن ترتبط بالمناطق المعتدلة .

أما بالنسبة لنوع الموقع فهذا يقصد به موقع الدولة بالنسبة للماء و اليابس أي البحر والأرض (منفتحة ومنغلقة)، وفي الواقع أن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية و لكن قيمته السياسية تتغير، وذلك في إطار علاقة الإقليم أو الدولة بجيرانه، إذ أن هذا هو الذي سيحدد أهمية الموقع الجغرافي، وبصفة أخص علاقة الأقاليم بمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم.و بالنسبة لعلاقة الماء بالموقع الجغرافي، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية وأكثر قربا من المواصلات بحرية سهلة و رخيصة مما يشجع النشاط البحري التجاري، وكانت ولا تزال الكثير من الدول تتصارع من أجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة.²

1-المرجع نفسه، ص108.

2-سعد حقي، مرجع سابق الذكر، ص137.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

من هذا المنطلق فإن الموقع له تأثير من ناحية العلاقة مع الدول المجاورة، فموقع الدولة في العلاقة مع الدول الأخرى هو حقيقة جغرافية ذات اعتبار كبير، والدولة التي تمتلك أو لا تمتلك دولة مجاورة له معنى إستراتيجي، وله تأثير على أمن القومي للدولة.

2-المساحة: هي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، ومن الناحية العسكرية فإن سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، خاصة الصناعة على امتداد إقليمها و ما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية و المناطق الحيوية الأخرى الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية إيجابية لصالح الدولة، وتتيح المساحة فرصة الدفاع بعمق وتلعب دور في تحقيق النصر النهائي، إذ يمكن للدولة ذات المساحة الكبيرة أن تتبع سياسة إخلاء الأرض، كما تعمل على تطبيق المبدأ المعروف ببيع الأرض وشراء الزمن أما الدول ذات المساحة الصغيرة ما تلبث أن تنهار بسرعة فائقة أمام جارة قوية لها.¹

3-الحدود: تعتبر الحدود الفاصل بين سيادة دولة و سيادة دولة أخرى، فهي الخط الذي تلتقي فيه سيادتان ، فالحدود لها معاني متداخلة قانونيا و عسكريا و سياسيا، فبالنسبة للمعنى القانوني: الحدود عبارة عن مناطق اتصال بين سيادات الدول وأنظمتها الشرعية، وفي المفهوم العسكري إنها المنطقة والجهة الأولى التي يجب أن تحمي والتي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى. وتشكل الحدود عندئذ خطوطا دفاعية. وإلى وقت قريب كانت الدول تهتم بتحسين حدودها، ومن الناحية الاقتصادية تساعد السلطة المحلية على فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات.² ولقد اهتمت المدرسة الفرنسية بصفة خاصة بدراسة الحدود وتأثيرها في السياسة الدول.³

¹ نفس المرجع، ص 138.

² نفس المرجع، ص 138.

³ Aymeric Chauprade, *Géopolitique*, 3eme édition, (Paris :Ellipses édition, 2007), p72.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

من القراءات السالفة يتبين لنا أهميه الجغرافيا في تحديد السياسات الخارجية للدول فكل واحدة منها تبني سياستها انطلاقا من معطياتها الجغرافية و قدراتها الذاتية، وعلى هذا الأساس يعرف البعض السياسة الخارجية على إنها تعالج مشكلات ما وراء حدود انطلاقا من موقع الدولة ضمن نطاقها الإقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق أهدافها وغايتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها و يحقق أهدافها.¹

ويمكن للمعطيات الجغرافية في أي دولة أن تكون مندرجة في تأثيرها على السياسة الخارجية تحت عوامل داخلية وأخرى خارجية، من العوامل الداخلية ما سبق أن ذكرناه الموقع الجغرافي للدولة وما يتبع ذلك من موارد طبيعية متنوعة، ثم الجانب الكمي والنوعي للسكان بما يعنيه من خصائص قومية ومشكلات اجتماعية ومستويات متنوعة في التطور القومي والتكوين الاجتماعي، ثم العامل الفردي الذي يتعلق في التحليل النهائي بصانع القرار السياسي المتأثر بما سبق كله بالإضافة إلى خصائص الشخصية وتصوراتها الذهنية الخاصة، وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية وهي بطبيعتها تتصل بالمعطيات الجغرافية فيقصد بها النسق الدولي والتفاعلات الدولية والموقف الدولي، كل هذه العوامل الداخلية والخارجية تتفاعل معا لتأثير على صانع القرار الذي يهدف إلى العمل بما يخدم مصلحة الوطن ويجنبه المشكلات، ويحافظ على تماسكه واستقراره وتقدمه.

1-حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص56.

المطلب الثاني: العامل الجغرافي كمحرك للسياسة الخارجية

كان هدف كل من راتزل، ماكيندر، هاوسهوفر و سبيكمان وصولاً إلى كيسنجر وبريجنسكي من خلال تحليلاتهم المختلف للمساحة و التضاريس و مواقع الدول و من يركز على البر و الآخر على البحر هو التوصل لفكرة واحدة ألا و هي تحقيق الدولة للقوة و توسيعها لمركز نفوذها و لمجالها الحيوي، فكل من زاوية تفكيره سعيًا لإيجاد الطرق المثلى لاستغلال الجغرافيا لصالح السياسة الخارجية للدول و كيف للجغرافيا أن تكون ملاذاً و مساعداً للتطبيق الجيد للسياسة الخارجية.¹

هذا وقد تباينت الآراء حول اثر الأوضاع الجغرافية على السياسات الخارجية، فبينما قدم أتباع المدرسة الألمانية فكرة الحتمية الجغرافية، ذهب أنصار المدرسة الفرنسية إلى ضرورة أخذ العوامل الاجتماعية في الاعتبار "فكرة النسبية الجغرافية".

وعلى الرغم مما يقال عن أن التطور التكنولوجي قد قلل من أثر العوامل الجغرافية المتحكمة في القرارات السياسية الخارجية إلا أنها لا تزال تؤثر في تلك السياسات، فامتداد أراضي الدولة أو تحكمها في مواقع مرور دولية هامة لا يزال يمثل عنصراً هاماً في تشكيل قوة الدولة وسلوكها الخارجي ويمكننا إعطاء أمثلة على أثر الاعتبارات الجغرافية على السياسة الخارجية.

¹Gearroid O Tuathail, Simon Dalby, *The geopolitique reader*, London : Taylor and francise library, 2003, p78,79.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

- بالنسبة للموقع: اتخذت أمريكا في فترة معينة سياسة العزلة نظرا لبعدها الجغرافي ومن ثم عدم شعورها بالتهديد الخارجي.¹
 - بالنسبة للمساحة شكلت المساحة الشاسعة لكل من الإتحاد السوفيتي والصين خطوطا دفاعية طبيعية.
 - بالنسبة للمناخ: قضى الجليد والبرودة على محاولات "نابليون" ثم "هتلر" بغزو الإتحاد السوفيتي.
 - بالنسبة للتضاريس: سعت إسرائيل للسيطرة على "الجولان" و "قناة السويس" لأهميتها الإستراتيجية باعتبارهما عائقين طبيعيين أيضا شكلت جبال "البرانس" عائقا طبيعيا أمام محاولات فرنسا لتوسع في إسبانيا.
 - بالنسبة لموقع المرور الدولية: مصر وقناة السويس، إيران والتهديد بغلق مضيق هرمز، إسبانيا وتحكمها في مضيق جبل طارق جعلها تنظم إلى الحلف الأطلسي، تركيا وسيطرتها على مضيقين البوسفور و الدردنيل.²
- وفيما يتعلق بمعظم الشؤون الدولية، فإن السيطرة الإقليمية على الأرض كانت دائما تشكل بؤرة تركيز النزاع السياسي، وهكذا فقد كان الرضا الذاتي القومي عن احتلال مساحة أكبر من الأرضي، الإحساس بالحرمان القومي إزاء فقدان أرض مقدسة يشكلان سببا وجيها لمعظم الحروب الدموية التي تم خوضها منذ نشوء القوميات، ولا نبالغ إذا قلنا أن مسألة الأرض كانت و لا تزال الحافز الرئيسي الذي يدفع السلوك العدواني من قبل الدول، و قد أقيمت الإمبراطوريات أيضا من خلال الاستيلاء على مساحات جغرافية حيوية والاحتفاظ بها، والأمم كانت تبني سياستها الخارجية على أساس المجال الحيوي.

¹ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق الذكر، ص 34، 35.

² -المرجع نفسه، ص 35.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

وعموما فإن الظاهرة الأكثر حدة في الربط بين القومية وامتلاك الأرض تظهر على نحو واضح في ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية، فالجهد لبناء الريخ الذي استمر ألف سنة ذهب إلى أبعد من هدف إعادة توحيد الشعوب الناطقة باللغة الألمانية وركز على الرغبة في السيطرة على زهرة القمح في أوكرانيا و على الأراضي السلافية أيضا. ومهما يكن الأمر فبالنسبة إلى الدول و الأمم، نجد قضية امتلاك الأرض بدأت تتراجع مؤخرا و تفقد أهميتها و بروزها، و في المدى الذي لا تزال فيه النزاعات الإقليمية عاملا مهما في تشكيل السياسة الخارجية لبعض الدول.¹

وما يدفعنا للتأكيد على دور العامل الجغرافي في تحديد وتحريك السياسات الخارجية للدول هو الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الكبرى لمجال الجيوبوليتيك في سياساتها الدولية، واهتمام النخبة الفاعلة في الصناعة القرار بهذا الميدان الحيوي في سياسات الدول أمثال ألكسندر دوغين في روسيا و كيسنجر و بريجنسكي في الولايات المتحدة الأمريكية و قبلهم ماهان و سبيكمان اللذان كان لهما دور كبير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها، بالحديث عن الولايات المتحدة لم يأت الاهتمام الأمريكي بالجيوبوليتيك من عدم فقد كانت الحاجة ملحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لدراسة وضعها الجغرافي حيث أنها في فترات طويلة كانت تنتهج سياسة العزلة الأمر الذي كان يحتم عليها معرفة مزايا و عيوب موقعها الجغرافي لتبني على أساسه سياستها الدولية، وللتأكد من أن سياستها المنعزلة عن العالم ستكون صحيحة وتؤتي بثمار لأنه لا بد و أن تكون الدولة ذات الموقع جغرافي إستراتيجي ينأى بها عن أي دولة قد تقوم بالهجوم عليها، كما أن الموقع بها، وحظي علم الجيوبوليتيك دوما بتأثير بالغ على السياسة الأمريكية، لأنه وجه القادة

¹ - بريجنسكي زيبغنيو، مرجع سابق الذكر، ص 37.

الجغرافي لابد و أن يكون مؤمنا طبيعيا و هذا ما توافر لأمريكا بالفعل، نظرا لأنها تحتل تقريبا قارة بأكملها ويحدها من الشرق والغرب المحيطين الهندي والأطلسي، ومن ثم فإن الحاجة كانت ملحة لإقامة أسطول بحري وعملت أمريكا دوما على تدعيمها والاهتمام السياسيين نحو الاهتمام بالبحرية الأمريكية وتحديد دورها ومهامها وهيكله قوتها وتعظيم كفاءة عملياتها في أي نزاع قد ينشب مع دولة خصم.¹

ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية وتخطيطها الجيوستراتيجي على الجيوبوليتيك، وهذا غني عن التعبير، وهو الأمر الذي نلتزمه في خطابات صناع القرار الأمريكيين وخاصة اهتمامهم بمنطقة الشرق الأوسط التي وضعوها ضمن المصالح الجيوستراتيجية الحيوية ، هذا إن دل على شيء إنما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه الجغرافيا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ما عبر عنه بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، حيث فسر لنا مدى الأهمية الحيوية للمنطقة الأوراسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ومنه فإن كان للمثال الأمريكي هو طريقة للتقوية حجتنا وتقريب الصورة للأذهان لمعرفة كيف أن للجغرافيا دورا فعالا في رسم سياسات الخارجية للدول و توجيهها.

ومنه فإن دور العامل الجغرافي واضح في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم فنجد عند دراسة أي سياسة خارجية لأي دولة كبرى أو صغرى في المساحة، أو السكان أن الموقع الجغرافي يأتي مقدمة خصائص البيئة الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية و تتفاوت درجة التأثير تبعا للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي التي بدورها تتغير قيمتها نتيجة للتغير العوامل و الظروف، فمثلا بعد فتح قناة السويس اكتسبت مواقع في

¹ - جهاد عوادة، السبب الإستراتيجي لتحريك السياسة الخارجية الأمريكية، نقلا عن الموقع في مارس 2014:

<http://new.elfagr.org/Detail.aspx?secid=0&vid=0&nwsid=395422>

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

العالم قيمة أكبر مما كانت عليه وربما كانت منسية من ذاكرة أهل السياسة ونفس الشيء بالنسبة للاكتشافات الطاقوية التي ساعدت على ترقية مكانة دول دون غيرها وبعث الاهتمام بها دولياً.¹

من خلال ما سبق نجد أن الجغرافيا تعد المعين الذي تستمد منه السياسات قدراً من أهدافها ودوافعها وسبل تنفيذها، كما تلعب الدور في التأثير كما بيناه سابقاً تتوقف على إدراك و تفسير هذا المتغير من قبل صانع القرار، من هنا نجد العناية الشديدة و الاهتمام البالغ من قبل القادة و المفكرين السياسيين.

وفي تقدير دور العامل الجغرافي في رسم سياسة الدولة، فقد ذكر نابوليون "أن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تملئها عليه جغرافية بلاده كما أن جمال عبد الناصر أدرك أهمية الموقع في التخطيط السياسة الخارجية إذ قال " لم يبق مفر أمام كل دولة من تجل البصر حولها، حيث تبحث عن وضعها و ظروفها في مكان الذي تعيش فيه، و ترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه، و ما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها و دورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب"²، كما نجد أن جورج بومبيدو رئيس وزراء الفرنسي عقب وفاة الجنرال ديغول "على فرنسا أن تجعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية" وهو ما يعني أن تجعل دول المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط منطقة مصالح فرنسية بحيث تتبع هذه الدول السياسات الفرنسية أو على الأقل لا تتعارض معها.³

1- حسين علي حسن عبد اللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني و أثره في السياسة الخارجية الأردنية مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، صص 69، 70.

² نفس المرجع، ص 71

³ نفس المرجع، ص 72، 73.

خلاصة الفصل:

إن السياسة الخارجية أعطيت لها عدة تعاريف ، وذلك لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات، ولكن بصفة عامة يمكننا أن نقول بأن السياسة الخارجية هي صناعة مجموعة السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي أو خارج حدودها الجغرافية، وهذا حماية لمصالحها، ومن أجل تحقيق أهداف معينة مرسومة مسبقا في أجندتها.

كما أن التصرف الخارجي تحكمه مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، فيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية نبدأ بالمتغير الجغرافي المرتبط بالموقع الجغرافي الذي يعد عاملا حاسما في ضعف أو قوة أي دولة، وكذلك المساحة والتضاريس للدفاع أمام أي غزو أجنبي، بالإضافة للمتغير الجغرافي نجد المتغير الاقتصادي فالدولة ترسم سياستها الخارجية على أساس الربح و الخسارة الاقتصادية خاصة حينما يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية فالتعامل مع غيرها من الدول خاصة الغنية بالموارد يختلف.

أما بالنسبة للمتغير المجتمعي فالتركيبة المجتمعية والنخبة لها دور في تأثير على صناعة القرار، لكن الدور يتفاوت من دولة إلى أخرى حسب نوعية النظام السياسي، وهناك متغيرات خارجية كالمنظمات الدولية التي تلعب دورا مهما في توجيه سياسة الدول خاصة مع التطور الذي عرفته كفاعل من فواعل العلاقات الدولية المنافسة للدولة، بالإضافة للشركات المتعددة الجنسيات التي تأثر بدورها في سياسة الخارجية للدول المضيفة خاصة منها الشركات الطاقوية، بالإضافة إلى هاتين نجد الرأي العام الدولي الذي له دور أيضا في توجيه والتأثير على الدول.

تطرقنا في دراستنا لمصطلح الجيوبولتيكونفس الشيء تعددت التعاريف فهناك من يربطها بعلم الذي يدرس دور التضاريس والمناخ والموقع في تحديد سياسيات الدول الداخلية

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبوليتيك

والخارجية أي أنه العلم الذي يدرس دور العامل الجغرافي في توجيه سياسة الدولة خارج حدودها الإقليمية، حيث تطرق لهذا العلم العديد من المفكرين الذين اجتهدوا بإسهاماتهم من أجل تطوير هذا العلم بداية من مؤسس الجيوبوليتيك راتزل الذي اعتبر الدولة ككائن عضوي يحيا و ينمو و نمو الدولة هنا يكون بالتوسع على حساب الدولة الأقل قوة، و تأثر به كيلين العالم السويدي الذي شبه الدولة بالإنسان الذي تضيق عليه ملابسه في مراحل نموه فيضطر لتوسيعها وشبه الدولة بجسد الإنسان فالعاصمة تكون القلب والرئتان والشريان والأوعية تكون الطرقات والأنهار والأعضاء الأخرى تتمثل في مكونات الدولة الأخرى.

وصولا إلى هاوسهوفر الذي بدأت معه تطبق أفكار الدولة الكائن الحي الذي يحتاج للتوسع للبقاء، وظهر ماكيندر بفكرة قلب الأرض والأوراسيا، ومن يتحكم بقلب الأرض يتحكم بالعالم بأسره و تلاه سبيكمان بفكرة النطاق الهامشي الذي يدحض بها فكر ماكيندر قلب الأرض و يولي هو الأهمية للنطاق المحيط بمنطقة قلب الأرض و أن الدولة التي تتحكم في هذه المناطق الغنية بسهولة ومواردها ستكون لها زعامة العالم، ليأتي ألفريد ماهان و يؤكد على الدور البحري في الريادة، وهذا ما اعتبرت به الولايات المتحدة في سياستها الإستراتيجية، و يليه ديسفرسكي ليتحدث عن دور المجال الجوي في التحكم في العالم وتطويقه، أما بالنسبة لديابلانش فهو الآخر جاء بنظرية البوسيبيليزم الممكن، لنتهي مع بريجنسكي بكتابه رقعة الشطرنج الكبرى الذي يتحدث فيه عن التفوق الأمريكي في جميع الميادين والأهمية الإستراتيجية لأوراسيا في الأجندة الخارجية الأمريكية، ويثير بريجنسكي في كتابه دور اللاعبين في تحريك لعبه الشطرنج ،وكيف لأمريكا أن تتفوق فيها.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والجيوبولتيك

في المبحث الثالث كان لا بد لنا من محاولة الربط المباشر للمفهومين السياسة الخارجية والعامل الجغرافي ومعرفة مدى تأثير كل منهما على الآخر مع أننا التمسنا في دراستنا للمفهومين بتفصيل مدى علاقة وارتباط كل من السياسة الخارجية والجغرافيا بحيث يعتبر للمتغير الجغرافي دورا وهو محدد من محددات السياسة الخارجية للدول، بحيث أن للموقع والمساحة دور في رسم السياسة الخارجية فالتساع أو انكماش الدولة مثلا بالنسبة لهاتين الحالتين، فهنا كل دولة ستتخذ تدابير متطابقة لمعطياتها الجغرافية، وهل الدولة الحبيسة والدولة المنفتحة لها نفس السياسة الخارجية لا، إذن انطلاقا من كل هذا وجدنا العلاقة الوطيدة بينهما.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الوزن الجيوستراتيجي للجزائر.

تمتلك الجزائر من المؤهلات الجيوسياسية والاقتصادية ما يجعلها تلعب دورا مهما ومحركا إقليميا وقاريا ودوليا، فموقعها الجيوستراتيجي المتوسط للعالم قد أكسبها أبعادا متعددة في علاقاتها على المستوى الدولي فهي تنتمي للفضاء المتوسطي والفضاء المغاربي والعربي والفضاء الإفريقي بالإضافة لهذا الثراء الإنتمائي تتميز بالعودة لموقعها بثروات طبيعية متنوعة.

إنّ التعرض لإمكانات الجزائر ومؤهلاتها على عدّة مستويات في هذا الفصل نابع من أهمية هذا العنصر في معرفة حجم الدولة وموقعها الحقيقي بين الدول الأخرى المجاورة، وقد تناولنا من خلاله المعطيات الطبيعية المحددة لمدى أهمية موقع الجزائر الجغرافي وطول الحدود والمميزات المناخية وبالإضافة للموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر وتميّزها عن غيرها، وفي مقام آخر ارتأينا لدراسة الحدود الإقليمية للجزائر من أجل الوصول لتصنيفها على أساس التهديد الصادر عنها لننتهي بالرهانات والتحديات التي تواجه الدولة الجزائرية وفي صناعة سياستها الخارجية.

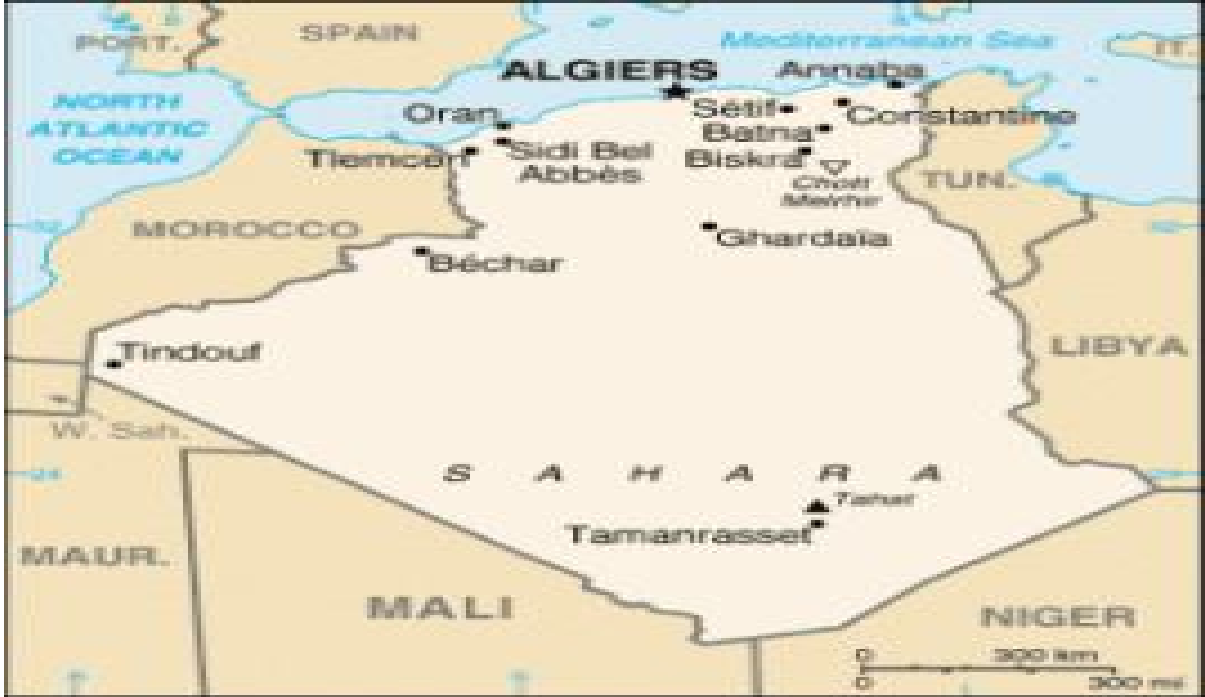
الفصل الثاني: الوزن الجيوستراتيجي للجزائر

المبحث الأول: المؤهلات الجغرافية للجزائر.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر.

تقع الجمهورية الجزائرية شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي طول 12 شرقا و9 غربا، ودائرتي عرض 37 شمالا و19 جنوبا، بحيث تعتبر معبرا للخط "غرينتش" بولاية مستغانم ومدار السرطان بولاية تمنراست، تبلغ مساحتها: 2.381.741 كلم مربع، تمتد أبعادها من أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم.

الخريطة رقم 01: خريطة الجزائر



المصدر:

NationMaster.com

نظرا لامتدادها الجغرافي واتساع رقعتها تتفتح الجزائر على سبع دول وعلى واجهة بحرية ممتدة على طول البحر المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كلم، يحدها

من الغرب كل من المغرب بشريط حدودي يمتد ب1559 كلم، وفي الجنوب الغربي كل من الصحراء الغربية على امتداد 42 كلم وموريتانيا على امتداد 463 كلم، ومن الجنوب يحدّها كل من مالي بحدود 1376 كلم والنيجر على امتداد طوله 956 كلم، ومن الشرق كل من ليبيا على امتداد طوله 982 كلم وتونس بشريط حدودي يمتد على مسافة 965 كلم.¹

إنّ أهم ما يميز الجزائر هو انتمائها إلى مجالات جغرافية مختلفة؛ فهي مركز المغرب العربي، والدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة كافة دول الإتحاد المغاربي كما يمثل وجودها في شمال القارة الإفريقية بعدا استراتيجيا هاما بالإضافة لاحتلالها المرتبة الأولى من حيث المساحة في إفريقيا بعد انقسام السودان، فهي دولة متوسطة تجاور أوروبا عبر ضفتي المتوسط، وجزءا من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط الأطلسي، كما تجاور دول الساحل الصحراوي وتقاسمها جزءا كبيرا من الصحراء الشاسعة والغنية بالموارد الباطنية.

التضاريس و المناخ:

نظرا لاتساع مساحة الجزائر بالإضافة لتموقعها جغرافيا؛ فإنّ مجالها الطبيعي يعرف تنوعا هاما في التضاريس؛ فامتدادها من البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء ينعكس بدوره على تباين المناخ السائد من منطقة إلى أخرى.

ينقسم المناخ في الجزائر بين مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا في المنطقة الممتدة من البحر إلى السلسلة الجبلية التليّة؛ بحيث يتميز بوجود فصلين رئيسيين من حيث التساقط والحرارة، فيما يسود المناخ القاري في المناطق الداخلية البعيدة عن المؤثرات البحرية التي تتميز بصيف حار وشتاء بارد وأمطار قليلة في حين يسود المناخ

1Algerie :geographique ,phisique ,*Larousse*,sur :http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Alg%C3%A9rie_g%C3%A9ographie_physique/185613,mars 2014.

الصحراوي أكبر مساحة في الجزائر تقدر بـ 86 % أي 2 مليون كلم مربع وهو مناخ قاس جدا شديد الحرارة صيفا وشديد البرودة شتاءا.¹

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان المغاربية حظا في ارتفاع مستوى سطح الأرض، حيث يصل معدل ارتفاع الأرض الجزائرية إلى 900 متر، وهو ما يزيد في نسبة تساقط الأمطار بها، ويساهم في الحفاظ على التوازن البيئي.

السكان:

يبلغ عدد سكان الجزائر إلى حد الآن 37 100 000 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 15.5 % في كلم²، وهي حقيقة لا تعكس حقيقة توزيع الجغرافي للسكان الذين يكتظون في الشمال، لأسباب متعددة منها ما هو طبيعي مرتبط بالمناخ الطبيعي وما هو اقتصادي نظرا للتسهيلات في الظروف المعيشية

والاستقرار بالمناطق السهلية والسهبية مقارنة بالمناطق الصحراوية على اتساعها، وإلى هذا تشير بعض المصادر أنّ ما نسبة 94 % من مجموع السكان يقطنون في الشمال التي لا تزيد مساحته عن 20 % من المساحة الإجمالية للبلاد، ومن الأسباب الأخرى لتركز السكان في الشمال هو الأوضاع الأمنية التي عرفت الجزائر في التسعينات ودفعت بالسكان لتجمع في المنطقة الأكثر أمنا والبعيدة عن نطاق الخطر.

وتشير الإحصائيات أنّ نسبة السكان ستزيد في غضون 2020 إلى نحو 45 مليون نسمة،² وفي 2007 سجلت إحصائيات حسب الأعمار مما يثبت أنّ الجزائر بلد شاب:³

¹ - Algeria ebcid : britannica.oec2.identifier.ArticleIdentifier ?tocid=9110708&art.... le 4 mars 2014.

² -KPMG Algerie, **Guide investire en Algerie 2013**,(Alger: Ellips, mars 2013),p 13,15.

³ -Library of congress,**contry profile Algeria**, (Federal research division,May 2008),p 9-10.

-من 0-14 يصل إلى 72.2%، ومن 15-64 تصل إلى 67.9% و من 64 إلى ما فوق 4.8%.

المطلب الثاني:الموارد الطبيعية.

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية يزخر بالمعادن والثروات وهذا ما يعطيه مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنويا.

1-الطاقة:

تحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري ونموه، باستغلال هذه الموارد الحيوية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي؛ ولقد طورت الجزائر هذا القطاع الإستراتيجي بشكل فعال عبر شبكة من المصانع الضخمة وبالسيطرة على هذه الثروة إنتاجا وتسويقا ودخلا.

الغاز.

تعتبر الجزائر من بين أغنى الدول من حيث احتياطي الغاز حيث مع أنه في البداية من 1970 إلى 1987 تميزت هذه المرحلة بانخفاض مستمر لاحتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر فانتقلت من 3944 بليون م³ عام 1970 إلى حوالي 3163 بليون م³ سنة 1987، ويرجع ذلك إلى قرار التأميم الكلي للغاز الطبيعي سنة 1972 على غرار التأميم الجزئي للبترول الذي نص على مشاركة شركة سونطراك بالنسبة لا تقل عن 51% من رأس المال الشركات الأجنبية العاملة في القطاع، بالإضافة إلى تركيز شركة سونطراك

كل نشاطها في الحقول البترولية مما أدى إلى تقليص اكتشافات الغاز الطبيعي لأن الغاز الطبيعي في تلك الحقبة لم يكن يتمتع بالأهمية البالغة التي يتسم بها اليوم.¹

أما المرحلة التالية من 1988 إلى يومنا هذا على خلاف المرحلة السابقة انتمت بالزيادة السريعة المتواصلة في احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر فانتقلت من حوالي 3234 بليون م³ سنة 1988 إلى 4580 بليون م³ سنة 2005 ليعود إلى الانخفاض بحلول سنة 2006 إلى 4504 بليون م³ واستقر هذا المستوى لغاية 2010، ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمادة خام للصناعات التحويلية والإستراتيجية هذا ويرتكز معظم احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر في حاسي الرمل العملاق بنسبة 85% ويليه حوض إليزي والباقي موزع على باقي الحقول، أنتجت الجزائر أكثر من 2,9 ترليون من الغاز في 2011 لتحتل بذلك المرتبة التاسعة عالميا والمرتبة الثانية قاريا بعد نيجيريا، خاصة بعد اكتشاف الغاز الصخري مؤخرا على الرغم من صعوبة استخراجه.²

البترول.

قدرت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام ب 11.3 مليار برميل ما يعادل 1% من الاحتياطات العالمية المؤكدة، وفي سنة 2003 بلغ الإنتاج المتوسط من البترول الخام الجزائري 1.2 مليون برميل يوميا، بإضافة الإنتاج من الغاز الطبيعي فإن إنتاج الجزائر من البترول يقارب 1.8 مليون برميل يوميا، وحسب معدلات الاستخراج الحالية فإن استنزاف ونفاذ البترول في الجزائر سوف يكون في غضون 26 سنة المقبلة، وهذا هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الجزائر في حالة لم يستطع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى خارج المحروقات وقد سمحت عملية البحث

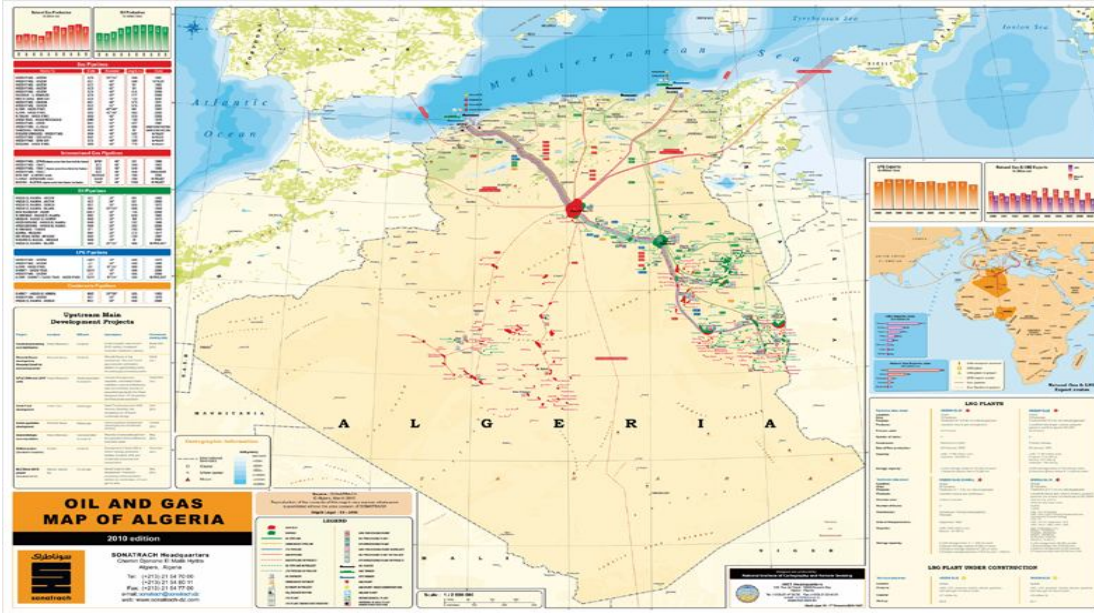
1- كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 2)، (الجزائر: جامعة الشلف)، ص161، 165.

2- U.S. Energy information administration, Algeria, eia, 20may 2013, p10.

الفصل الثاني: الوزن الجيوستراتيجي للجزائر

والتنقيب المتزايدة من اكتشاف كميات هامة من البترول وأكبر هذه الاكتشافات أعلنته صوناطراك في فبراير 2004 وقد قدرت احتياطاته بحوالي 360 مليون برميل وحسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية فإن لاحتياطيات البترول الخام قد تصل في الجزائر إلى 27.7 مليار برميل¹، وفي 2013 قدرت الاحتياطيات حسب BP ب12,2 بليون برميل وهي القوة الثالثة بعد ليبيا و نيجيريا في إفريقيا وتوجد أكثر من 71% من احتياطاتها في حاسي الرمل و باقي الاحتياطيات موزعة على باقي الحقول البترولية .²

الخريطة رقم 02 - توزيع البترول والغاز في الجزائر



<http://www.mem-algeria.org/fr/hydrocarbures/2012/carte> Gisement

المصدر:

Hydrocarbures reseau Transports par canal isation-0.jpg

¹شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي :دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012)، ص.73.

²-US, Energy information administration, op.cite, p 8.

2- المعادن.

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري خصوصا. ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة وأهم مكانه توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الوزن التي تنتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والبالغ 3.4 مليون طن/سنة، كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية في غاز جبيلات قرب تندوف وهو من اكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن ، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة ، لكن موقعه¹ الجغرافي المتطرف وبعده من مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية².

أما بقية المعادن الكبرى فتحتوي على فلزات عديدة منها الفسفات وأهم مناجمه في الشرق الجزائري في جبل العنق والكوف باحتياطي يفوق 1 مليار طن وإنتاج يقدر بـ 1.2 مليون طن / سنة ثم الزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة والزئبق في عزابة بإنتاج قدره 23 ألف طن /سنة والباريت والملح ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن وأهم مناجمه في الوطاية قرب بسكرة بإنتاج قدره 200 ألف طن / سنة وأخيرا الرخام في فلفله قرب سكيكدة وهو من أهم المواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء لا تزال مجهولة لان عمليات الاكتشاف والتنقيب لم تمتد إليها بعد ، وتدل الدراسات والأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهقار خاصة لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والبعء عن مناطق التصدير والصناعة، أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر فتتوزع الطاقة الكهربائية التي ينتج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول

¹ Defense language institute of foreign language center, *Algeria in Perspective An oriental guide*, (Technology Integration Division, February 2011), p 41.

² - *ibid*, 41.

، الغاز، والفحم) و 10% الباقية من السدود ثم الطاقة النووية حيث يوجد مفاعلان نوويان ، الأول في درارية قرب العاصمة والثاني في عين وسارة ويستخدمان في الأغراض السلمية لتطوير الصناعة والفلاحة والخدمات الطبية وفي أغراض التكوين والبحث.

أما الطاقة الشمسية ورغم توفرها بكثرة في الجزائر فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق ويمكنها أن تشكل رافداً مكملاً لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلاً¹.

3-المنتوج الزراعي:

تبلغ مساحة الجزائر 238.17 مليون هكتار وتقسم هذه المساحة إلى أراضي غير صالحة للزراعة و التي تقدر بمساحة 190.7 مليون هكتار ما يعادل 80% من أراضي البلاد، أما بالنسبة للمساحة المتبقية 42.37 مليون هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ما يعادل 17.8%، و المساحة المتبقية مقسمة بين الغابات التي تمثل 4.3 مليون هكتار و 2.8 من المساحة في المناطق الداخلية بالهضاب.

القمح و الشعير أكبر محصول زراعي، 63% من المنتجات. رغم جهود الدولة في زيادة إنتاجية، 91% من الاكتفاء الذاتي سقطت لـ18، خلال 1990 تزايد عدد السكان، التغير المناخي، السياسات الزراعية السابقة، والزحف الريفي كان وراء تدهور الاكتفاء. لازالت الجزائر تستورد حوالي 75% من وارداتها الفلاحية قمحا، وتعتبر السوق الأوروبية (الفرنسية) أول موزع الذرة أيضا تضاعف استيرادها بين 1985 و 1999 الولايات المتحدة وفرت 75% من الحاجة².

¹ -ibid,p41.

² -Institution national de la recherche agronomique d Algerie, *2^{eme} Rapport national sur l etat des ressources phytogenitque*, (INAA juin 2006),p13-15.

منتجات البلد أيضا العنب، الحمضيات، الخضراوات، الزيتون، التبغ، خامس منتج عالمي للتين سادس منتج للتمور، 4/3 مستهلكة محلي بحيث دعمت الجزائر زراعة الزيتون بمخطط 10 سنوات، لتجديد 100 ألف هكتار من الأشجار، و إنشاء 200 ضاغطة زيتون¹.

المبحث الثاني: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.

بحكم موقعها الجغرافي توجد الجزائر في قلب منطقة جيو سياسية ألا وهي المغرب العربي، فهي قريبة من أوروبا يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط أما بالنسبة للجنوب فتشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وعليه يمكن تحديد الفضاءات التي تنتمي إليها الجزائر والمذكورة في دستورها "إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي، والعالم العربي وبلاد متوسطة وإفريقية"² فهي جغرافيا تنتمي للفضاء المغاربي والمتوسطي بالإضافة للفضاء الإفريقي.

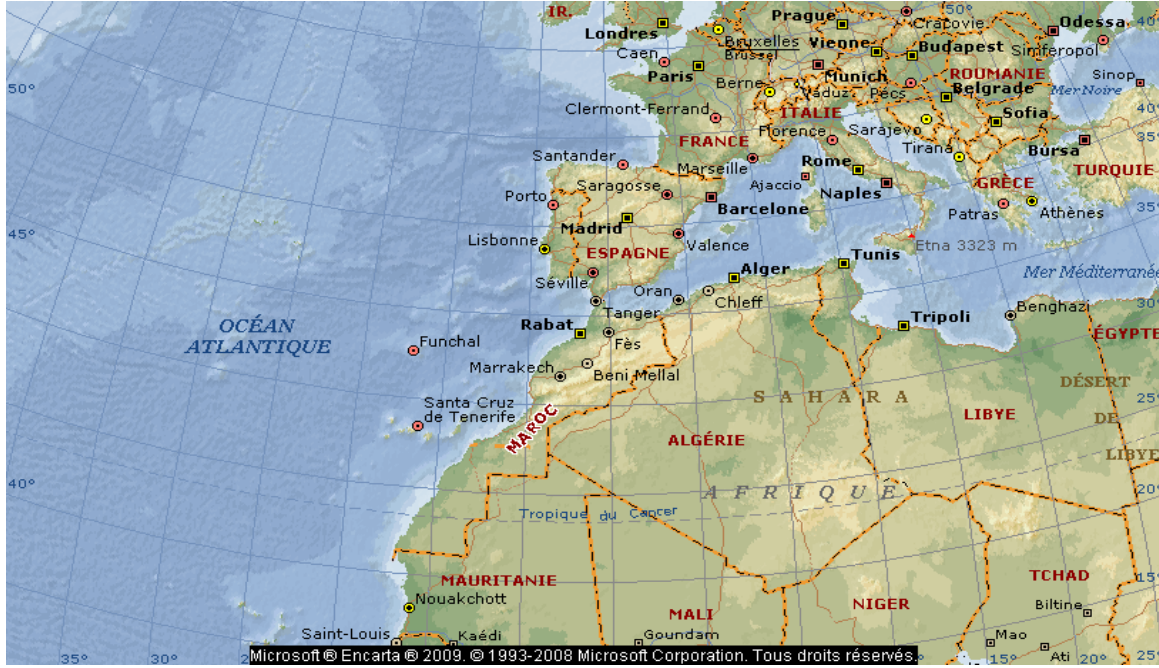
المطلب الأول: الفضاء المغاربي.

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى المغرب حاليا والمغرب الأوسط الجزائر والمغرب الأدنى تونس حاليا، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.³

¹ -Ibid,p17-18.

² -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخ ب1996، جزء من الديباجة.
2-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005)،ص49.

الخريطة رقم 03: موقع المغرب العربي



تتضمن منطقة المغرب العربي دول من بينها الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا، تغطي حوالي 6 مليون كلم² من الصحراء. جغرافيا المغرب العربي يقع في غرب العالم العربي الإسلامي وفي شمال القارة الإفريقية وتقابله القارة الأوروبية، يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط فهو فضاء عربي بالإضافة للأصول الأمازيغية لشعوب المنطقة وتنتشر مجتمعاتها أيضا في الدين الإسلامي والتاريخ المشترك القديم.¹ يشكل المغرب العربي موقعا جيواستراتيجيا وهذا لاعتباره محورا لتلاقي ثلاثة قارات (إفريقيا آسيا، أوروبا) مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظلّ التحولات العالمية الجديدة أين تقلّصت فيها الحدود بين القارات لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات، واقع وجود عدة مجموعات إقليمية.

وتؤكد التحليلات الدولية للموقع أنّ المسرح الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان إستراتيجي واحد وهو المغرب العربي، وهذا الموقع المتميز شمالا على

³ Union du Maghreb arabe, secretaries général, **Programe d action sous- régional de la - lutte contre la désertification du Maghreb**, Aout 1999,p6.

امتداد 4000 كلم من شريط الساحلي المطل على البحر المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية من مضيق جبل طارق إلى خليج سيرتا شرقا، فالمغرب العربي يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط ونفس الشيء فهو بوابة نحو القارة الإفريقية ودرع واقى لأوروبا خاصة الجزائر التي تعتبر وسيط الأساسي بين القارتين نظرا للموقع الذي تتربع عليه، وطول سواحلها التي تقدر ب 1200 فهي تتحكم بالممرات المؤدية إلى مضيق صقلية حيث تسهر تونس على تأدية دور المراقب لحركته الملاحية وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي مجال النظر السواحل الليبية 1900 كلم، جزأ كبيرا للسواحل الشمالية للمتوسط.¹ يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد إستراتيجي اقتصادي حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، فيما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من منطقة الخليج وإفريقيا الشمالية ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا، العمق الإفريقي للمنطقة حيث تعتبر كما قلنا سالفا البوابة نحو القارة بحيث أن كل دول المغرب العربي باستثناء تونس لها بعد إفريقي.

أسست دول المنطقة تجمعا من أجل الحفاظ على مصالحها وتنمية المنطقة وتقادي أي تدخل أجنبي وهذا كان في مؤتمر مراكش 1989 وهذا بتجمع إرادات دول الأعضاء وإيمانهم بأن المنطقة تحتوي على مميزات تجمع بين الأعضاء خاصة تقارب الكبير بين

1-إبراهيم تيقامونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، غير منشورة، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2005)، ص58.

الشعوب الذي يعتبر مفتاح أكيد لنجاح التجربة مع أنه العكس بحيث لم يفد هذا في إنجازها، وقعت أكثر من 30 اتفاقية ومعاهدة في مجالات عديدة.¹

وضعت الدول عند إنشاء الاتحاد كأهداف:

- ❖ تقوية روابط الأخوة بين شعوب المنطقة.
- ❖ الوصول لتوفير ظروف معيشية ملائمة لشعوبها.
- ❖ الاشتراك في الحفاظ على السلام في المنطقة .
- ❖ انتهاج سياسات مشتركة في مجالات متعددة.
- ❖ العمل على تسهيل تنقل الأشخاص بين هذه الدول والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.²

كما قلنا سابقا فإن هذه بقيت وعودا تعهدت بها دول الأعضاء على الورق ولم تتجسد على أرض الواقع بسبب المشاكل البينية، بحيث توقفت اللقاءات في 1994 ليعرف الإتحاد جمودا لحد الساعة.

يعتبر خيار التكتل في زمن العولمة حتمية وليس اختيار، وهذا ما يؤكدته تقرير الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي فلو أنّ الإتحاد تجسد على أرض الواقع لدفع بالتنمية في المنطقة لأكثر من 10 مليار دولار سنويا بين دول المنطقة أي حوالي 5% من الإنتاج الداخلي وأنّ عدم تجسيد هذا التكتل الإقليمي يكلف دول الأعضاء 2% من إجمالي نموها الاقتصادي سنويا، و يصرح البنك الدولي أنّ الاندماج المغاربي المعمق الذي يأخذ بعين الاعتبار حرية تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال سيكسب الدول الجزائر المغرب

¹ - جمعة أحمد سويس، المغرب العربي التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص22.

² - UMA - Union du Maghreb Arabe sur :<http://www.Maghrebe.org.profil> : l union du Maghreb arabe, Mars 2014.

وتونس بالخصوص ما بين 2005 و 2015 من 34%، 27%، 24% من الإنتاج الداخلي الخام إضافي.¹

تتكون منطقة المغرب العربي من دول غير متساوية من حيث المساحة والموارد الطبيعية سواء منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض، فمن ناحية المساحة فإنّ الجزائر مثلا تساوي 19 مرة مساحة تونس و 5 مرات مساحة ليبيا، أما المغرب فيشكل 3 مرات مساحة تونس، أما بالنسبة للموارد الطبيعية فإنّ اجتماع كل من ليبيا وتونس يشكل تكاملا قطاعيا من ناحية البترول والزراعة والذي يوازي دولة كالجزائر أما إذا اجتمع المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، فإنّ هذا التجمع يشكل احتكارا للفسفات والزراعة والذي يؤدي إلى انعدام التوازن بالنسبة للجزائر وليبيا وتونس.²

ظل العمل المغربي رمزيا أكثر منه إجراءات عملية خاصة بعد التعثر الذي مسه منذ آخر قمة 1994 فبينما جاء الإتحاد للتصدي للمخاطر الآتية من الجنوب الإفريقي وضغوطات الشمال الأوروبي و محاولة رفع السياسات الداخلية الضعيفة.

بحيث أنّ هنالك عدة عوامل عملت على إفشال التجربة التكاملية لدول المنطقة من بينها:³

❖ صعوبة تنسيق المواقف كبقية دول العالم الثالث فهي لا تزال تعرف خلافات فيما يخص تنسيق المواقف حيث كان لهذا الأمر دوما تأثير سلبي على مسيرة هذه الدول نحو التكامل والاندماج الاقتصادي مما أدى بها لطريق مسدود.

2-Derection des études des perspectives financières, **Enjeux de l'intégration maghrébine" le cout de non Maghreb"**, Royaume du Maroc, 2008, p11.

²-Luis Martinez, Alegria, **The Maghreb union and régional integration**, Paris : centre d'étude et de recherche international, 2006, p11.

³ -Vincent Chapaux, **Le droit international et la question du Sahara occidental**, IPJET(international Platform of justice for Eastern Timor), Netherland, 2009, p17, 18.

❖ قضية الصحراء الغربية مع أنها في الأساس شبيهة بقضية تيمور الشرقية، إلا أن هذه الأخيرة حظيت بدعم من قبل الرأي العام الدولي ضد أندونيسا على غرار قضية الصحراء الغربية وحق شعبها في تقرير مصيره والحرية وهذا راجع لأطماع الدول الكبرى ولاستمرارية اللعبة بين الأطراف المستفيدة من الأوضاع هناك وفي عدم استقرار المنطقة، فالدول ذات الثقل على المستوى الدولي تؤيد المغرب في حين تعتبر الجزائر المؤيد الأساسي للقضية وهذا نابع من مبادئها التي دافعت عليها غداة استقلالها في حق الشعوب في تقرير مصيرها وليس كما تقول المغرب في أن للجزائر مطامع وراء تأييدها للقضية ألا وهو منع المغرب من توحيد إقليمه بالإضافة للرغبة الجزائر بلوغ المحيط الأطلسي عبرها، فبتعبير آخر فإن الجزائر متهمة بإتباع مصالحها الذاتية و غير مبالية بما يحدث بالصحراء الغربية. المغرب تتهم الجزائر و تنتاسى أنها وقعت معاهدة مع الإتحاد الأوروبي بشأن استغلال الثروة السمكية بسواحل الصحراء الغربية.

إن قضية الصحراء تهم البعد الجيواستراتيجي والأمني للجزائر ولا بد من معرفة أطراف النزاع وما يطالب به في المنطقة . يعتبر إقليم الصحراء الغربية إقليما يزخر بالفوسفات والبتروول وثروة سمكية معتبرة من الناحية الكمية والنوعية، فلهذا كثرت الأطماع حولها، فبداية قضية الصحراء الغربية كانت في مقاومة المستعمر الإسباني منذ احتلاله للإقليم وتوجت بإنشاء جبهة البوليزاريو في 10 ماي 1973 والتي رسمت لها هدفا وهو تحرير الإقليم من الاستعمار، وقد كانت المطالبة بتقرير المصير العامل المسيطر منذ 1965 إلى غاية 1973 عن طريق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، لكن الأطماع المغربية في التوسع نحو الإقليم حالت دون ذلك، إذ استغل المغرب خروج اسبانيا في وأكتوبر 1975 لضمه وتقاسمه في بداية الأمر مع موريتانيا بحكم مزاعم الروابط التاريخية للقبائل الموالية للمغرب (الحق التاريخي في المنطقة)، فكانت ما يسمى بالمسيرة الخضراء لاستعادة المناطق الصحراوية إذ جوبهت بمقاومة من قبل جبهة

البوليزاريو، بحيث خرجت القوات المغربية في 9 نوفمبر 1975 وتوهم أنّ القضية قد انتهت، ولكن طفحت القضية على السطح بعد توقيع الثلاثي المغرب وموريتانيا مع إسبانيا يقضي بتقسيم الإقليم بين المغرب و موريتانيا في 14 نوفمبر 1975 مع ضمان لإسبانيا الحق في الصيد و استخراج الفسفات، من هنا اندلعت الحرب بين جبهة البوليزاريو والمغرب وموريتانيا، وقامت الجزائر باستقبال اللاجئين الصحراويين ولكن جبهة البوليزاريو واصلت المشوار حيث أعلنت في 27 فيفري 1976 عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ولقد تم الاعتراف بها من قبل مدغشقر والبورندي في 1976 والجزائر بدورها وسبعة دول أخرى في أواخر 1976 مما وتر العلاقات بين الجزائر والمغرب حول هذا الموضوع.¹

وقد تراجعت موريتانيا عن حصتها في أوت 1975 وبقي الصراع بين المغرب وجبهة البوليزاريو عسكريا أما دبلوماسيا فلقد حظيت القضية الصحراوية باهتمام المجتمع الدولي خاصة منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984، أين ارتفع عدد المعترفين² بالجمهورية الصحراوية إلى 30 دولة إفريقية، مما اضطر المغرب و الزائير من الانسحاب من المنظمة، وقد حظيت القضية باهتمام أممي منذ سنة 1989 وقد سعت منظمة الأمم المتحدة لإيجاد حل بين الطرفين وإرسال بعثات دبلوماسية، إلا أنّ الجهود لم يكتب لها النجاح، وإلى غاية 1989 أكثر من 73 دولة اعترفت بجمهورية الصحراء الغربية.³

إنّ كل ما قيل سابقا بين لنا أنّ الفضاء المغربي فضاء جيواستراتيجي للجزائر فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا من جميع دول الإتحاد المغربي وأمنها يتوقف على علاقاتها مع جيرانها؛ علما أنّ مبادئ سياستها الخارجية لطالما وجهتها للفضاءات التي

1-أعجال محمد لامين، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الجزائر 3، 2007)، ص127.

2-المرجع نفسه، ص128.

3-المرجع نفسه، ص127.

تتتمي إليها بما فيها الفضاء المغاربي وهذا بمبدأ حسن الجوار، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

فمنه نستنتج أهمية هذا الفضاء بالنسبة للجزائر تكمن في:¹

- ❖ إمكانية بناء تكامل جهوي قوي يستثمر فيه القدرات الذاتية المتوفرة.
- ❖ المكانة الريادية التي سيكتسبها هذا الفضاء على المستوى الإفريقي في إطار التجمعات الخ..
- ❖ هوية الفرعية والذي سيعود بالإيجاب على الجزائر وسياساتها الخارجية.
- ❖ القدرة التفاوضية التي سيكتسبها في حالة الإتحاد تجاه الضفة الشمالية للمتوسط.
- ❖ جاذبية الفضاء المتوسطي اقتصاديا على المستوى العالمي.

إنّ العودة للاهتمام بالتكامل المغاربي بالنسبة للجزائر حتمية يفرضها النظام الدولي (التكتلات الدولية)، فهو يطرح على الجزائر تحديا في إمكانية تنسيق الجهود على هذا المستوى وبالتالي حل القضايا الشائكة التي تمس البعد الإستراتيجي مثل نزاع إقليم الصحراء الغربية والذي يشل حركة الإتحاد، فالتكتل لا بد له أن يطبق على أرض الواقع ليتم كشف النقائص و تصحح

المطلب الثاني: الفضاء المتوسطي.

يعود مصطلح المتوسط إلى أصل لاتيني يدل على معنى الوجود في الوسط وتحديدًا في الوسط الأرض، فباللغة اللاتينية المصطلح مقسم إلى جزئين "medi" والتي تعني المتوسط و "terranee" وتعني الأرض، ما يدل على اعتماد مجموعة من القواعد الجغرافية لتحديد المصطلح الذي قصد به ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة المتشكلة منها قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا).

¹ -آيت عباس خليفة، موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012)، ص31.

الخريطة رقم 04: الموقع الجغرافي للمتوسط.



المصدر: http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/2/2c/Mediterranean_Relief.jpg

يمتد البحر المتوسط الذي ينقسم حسب بعض دارسي الجيوبوليتيك إلى قسمين شرقي وغربي يفصل بينهما مضيق صقلية على مساحة تقارب ب 2.966.000 كلم² يمكن قياس أقصى امتداداته على مسافة 3800 كلم² من السواحل شرقا إلى جبل طارق غربا وعلى 700 كلم من خليج جنوة شمالا إلى السواحل التونسية جنوبا.¹

للفضاء المتوسطي أهمية بالغة لا يستهان بها وتاريخه الحضاري دليل قاطع على ذلك، لكن السبب الرئيسي لقيمته هو مركزية موقعه في الكرة الأرضية هذا ما يجعل الأضواء تسلط عليه وفي دائرة الاهتمام الدولي. مع أنه حوض امتاز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون وحظي بمكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد فتح قناة السويس مما جعل البحارة ينتقلون عبره بدلا من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح، كما كان هذا الحوض مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي حول هذه² المياه الدافئة بشكل يجعل عددا من المفكرين الإستراتيجيين

¹-منصور لخصاري، مرجع سابق الذكر، ص19.

²-مغني زكريا، التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، رسالة ليسانس في العلوم السياسية، غير منشورة، (تلمسان: جامعة أبو بكر، 2011)، ص48.

يعتبرون هذه المنطقة وما جاورها قلب الأرض، من بينهم ألفريد ماهان الذي يقول " جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة السيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا".¹

تركز معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة المتوسط على الجانب الأمني بالدرجة الأولى، ثم على مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وقد ارتبط هذا التوجه خاصة خلال السنوات الأخيرة بالظاهرة التي أصبحت اليوم البوصلة التي توجه معظم السياسات والإستراتيجيات في حقل العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الإرهاب، فالإقليم المتوسطي يعتبر من المناطق والتي تقع تحت تأثير التاريخ والجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد بيئة أمن أي منطقة في العالم.²

وهو ما يطرح مشكلة تحديده كمفهوم أو كمجال جغرافي، أدت هذه الإشكالية إلى طرح العديد من الكتاب لتساؤل جوهري يتمحور حول إمكانية حدوث انفجار لمنطقة المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظرا للعديد من الاعتبارات التي تجعل من المتوسط بحرا غير مستقر مثل النمو الديموغرافي المتسارع، الأصولية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، النزاع العربي-الإسرائيلي التخلف، ونضوب مصادر المياه حيث ينظر للمنطقة كم منطقة تخوم بين الشمال والجنوب، وساهمت نهاية الحرب الباردة في كشف هذه الحقيقة، أين تحول المتوسط إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر السوفييات، فبعدما كان مسرح لتطبيق إستراتيجية الاحتواء(مبدأ ترومان) أصبح مع بداية التسعينيات الموقع الذي تم عبره إطلاق وتجريب ما يسمى بالنظام الدولي الجديد(حرب الخليج والترتيبات التي أعقبتها)، بحيث يرى الأستاذ **ينون مصطفى** بأنّ المتوسط يشهد لعبة متعددة الأطراف ولها سمة اللعبة الصفرية، إلا أنه من الممكن جدا أن تصبح لعبة

3-حميل مصطفى،العلاقات الجزائرية مع الحلف الأطلسي،2000-2010،رسالة ماستر في العلوم السياسية،(الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012)،ص41.
²مرجع نفسه،ص41.

غير صفرية حسبما تتطلبه الظروف والمصالح وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أي طرف والواقع أنّ اللعبة فيها تقاطعات للمصالح بين أهم الفواعل الدولية إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم جغرافيتها.¹

بالنسبة للجزائر؛ فلم تكن يوما بمعزل عن تفاعلات المتوسط فمذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة 814 ق.م إلى غاية الحملة الفرنسية 1930 مرورا بحملات الرومان والوندال، البيزنطيين والعثمانيين فلقد شكّل المتوسط الجهة الوحيدة التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، وهو ما أثر بصورة واضحة على إدراك الجزائر للتهديد الذي ارتبط بالدائرة المتوسطية؛ فمذ بداية الاستقلال حتى خلال الحرب الباردة ظلّت الجزائر في خضم التفاعلات في المتوسط، فرغم حفاظها على توجهاتها الاستقلالية ورفضها إخضاع أمنها القومي لتأثيرات إحدى القوتين وإعراضها عن توقيع اتفاقية دفاعية معها، إلا أنها منحت تسهيلات للإتحاد السوفييتي للرسو في بعض موانئها نظرا لما كان بينها من تقارب إيديولوجي، وهو ما سبب لها بالإضافة لأسباب أخرى برودة في العلاقات مع قوى المتوسط.²

بعد زوال القطبية الثنائية وبداية الأزمة الأمنية في الجزائر اتضح جليا الرابط الجيوسياسي الوطيد بين البيئة الأمنية الجزائرية والبيئة الأمنية المتوسطية، فالانعكاسات الخطيرة لما شهدته الجزائر على أمن والاستقرار الإقليمي بالمتوسط بسبب ما أفرزته من موجات ضخمة من المهاجرين نحو غرب أوروبا الجنوبية، العلاقة المباشرة لشبكات الإرهاب في الجزائر بالاعتداءات الإرهابية التي كانت أوروبا عرضة لها مثل تفجيرات مترو باريس 1994 الذي تبنته الجماعة الإسلامية ألجيا بالإضافة لاستهداف الرعايا الأوروبيين في الجزائر وخطر تأثير الإمدادات الطاقوية الجزائرية نحو أوروبا بتلك

1-بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة باتنة، 2012)، ص52.

2-حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (باتنة: جامعة لحاج لخضر، 2011)، ص111.

الأحداث، أكدت للأوروبيين عدة أشياء من بينها اتصال أمنها بأمن واستقرار الضفة الجنوبية والثقّل الجيوسياسي الكبير للجزائر متوسطيا.¹

في هذا الفضاء الذي يمر عبره خط تجاري ذو أهمية إستراتيجية، يلاحظ أنّ الصراعات الناجمة عن اختلافات وجهات النظر تبقى سيدة الموقف، وأنّ التباين الاقتصادي بين الشمال والجنوب يزيد تفاقما، خاصة مع ظهور تهديدات جديدة متعددة الأشكال وعابرة للحدود تأخذ المعطيات الأمنية بعدا خاصا، صحيح أنّ ثمة مبادرات حميدة قام بها هذا الطرف وذاك في الميدان بغية تجاوز معا الصعوبات التي تواجهها المنطقة إلا أنّ أهداف دول شمال المتوسط لا تخفى عن الأذهان فهي ترى في الجزائر سترة واقية من جميع التهديدات الآتية من القارة الإفريقية.

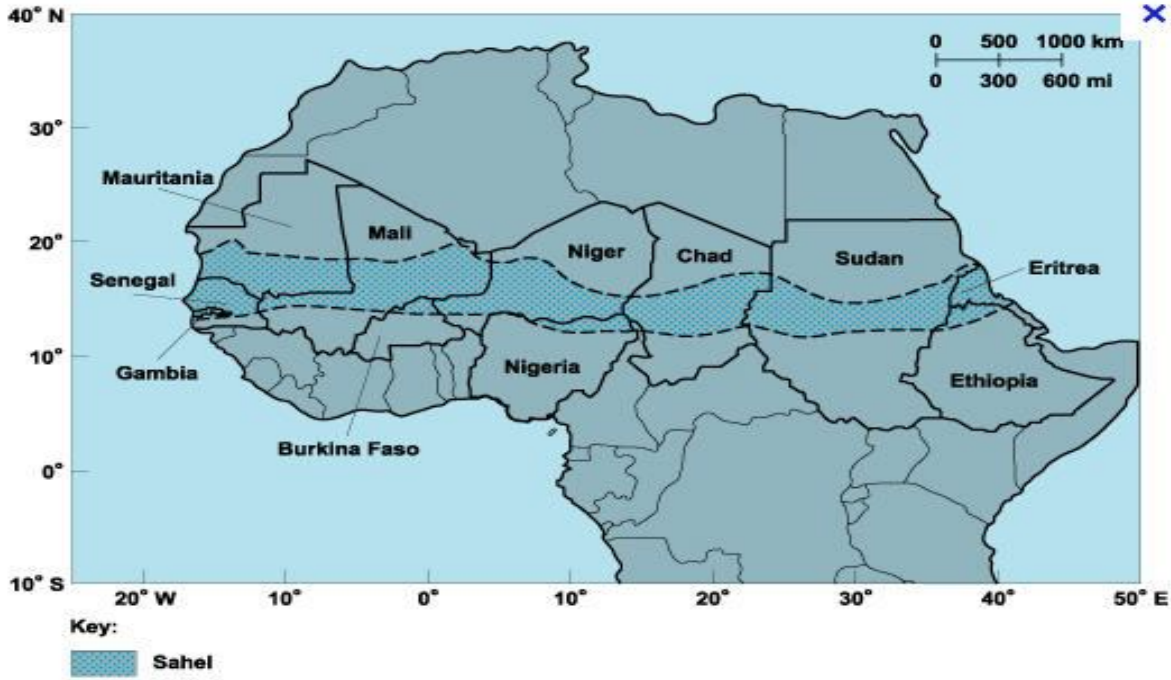
المطلب الثالث: الفضاء الساحل الإفريقي.

يلامس الساحل الإفريقي الحدود الجزائرية عبر المالي و النيجر، بحيث تختلف الدراسات في تحديد الدول المشكلة للساحل الإفريقي وإن اتفقت كلها على أنّ بالمنطقة أكبر صحاري العالم الممتدة على ما يزيد 8.500.000 كلم².

يمتد الساحل جغرافيا ليشمل كل منطقة الصحراوية لإفريقيا سواء امتدت عبر دول كل أراضيها صحراوية مثل: مالي و النيجر و موريتانيا أو مجرد جزء منها مثل ليبيا، يمتد لتحديد دوله من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر :موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، إريتريا، أثيوبيا.

¹-المرجع نفسه، ص112.

الخريطة رقم 05: موقع دول الساحل الإفريقي.



Source : Horizons de la g ostrat gie. (Publication mensuelle du quotidien Horizons consacr e aux questions de g ostrat gie, N  01, mars 2010).

يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والساكنة في الجنوب بحيث يعتبر مناخ المنطقة حارا كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها، مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودراجات الحرارة، تسقط معظم الأمطار في جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميّز المنطقة في هذه الأشهر من السنة، وعموما فإنّ تساقط الأمطار يكون أعلى في الجنوب و يتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى.¹

من المهم التأكيد أنّ العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية لتشمل الصحراء الكبرى ككل، فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة عن شبه بدو، حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي.

¹-ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، ص39.

فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة فالتنوع الإثني العرقي ألقى هو الآخر بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية منطقة متعددة الاثنيات ونقطة التقاء عدة أعراق، تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة.¹

تتقاسم شعوب منطقة الساحل الإفريقي سماء مشتركة نظرا لما تتصف به المنطقة من جفاف، وصعوبة الظروف المعيشية، فجعل بلدانه تتشارك في الفقر والمجاعة والتخلف وانتشار الأمراض والأوبئة والأمية، بالإضافة إلى هشاشة الدولة خاصة الميدان الاقتصادي، والمثير للاهتمام أنّ هذه المجتمعات نلاحظ فيها تماثل في نمط الحياة؛ ما كان له من انعكاس على الميدان السياسي والقائم بالأساس على انتشار مظاهر القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للوطن، مما يخلف أزمة للمشروعية بعدم رضا المحكومين على الحاكم (أزمة ولاء) ولا سيما أنّ من هذه القبائل من لديها الطابع العابر للأوطان ما أثر بصورة مباشرة على تماسك الوحدة الوطنية وتهلّل الدولة الوطنية، فهذا قد يهدد بطريقة مباشرة الدول المجاورة، هذا كله بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى، ما صعب على هذه الدول القيام بدورها في البناء السليم لكياناتها وتجسيد سيادتها على كافة أقاليمها.²

يكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية.

وتوجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياط

¹-مرجع نفسه، ص40.

²-منصور لخضاري، مرجع سابق الذكر، ص168.

خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن .

وكذلك تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة ، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، و كذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه¹.

تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في السودان وتشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل.

خوفا من امتدادها الجغرافي الإفريقي لطالما اهتمت الجزائر منذ الاستقلال على بناء السلام والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومع رفضها التام لأي تدخل أجنبي في القارة والعمل على إيجاد الحلول من الداخل وهذا بتكاثف المجهودات بين الدول المنطقة، فهي ترفع من أجل القارة في كل المحافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم.

أما بالنسبة للساحل الإفريقي فيعتبر الحيز الذي يلامس مصالح الجزائر مباشرة، بحيث أضحت في السنوات الأخيرة مجالا لاستقطاب القوى الأجنبية نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات، لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها

1- مجدي الداغر، أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم. القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص114.

من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا وأمريكا وليبيا خدمة لمصالحها، فبالنسبة لفرنسا¹ فإنها المستعمر السابق للمنطقة وعلى دراية بما تزخر به المنطقة، أما بالنسبة لليبيا فطالما وقفت وراء التوترات التي عرفها الساحل عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مروراً إلى المالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة لاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقاً وغرباً، ناهيك عن رغبتها في إنشاء دولة الطوارق الكبرى، أما بالنسبة لأمريكا التي دخلت على الخط سعياً منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية، المتعاطمة استراتيجياً عند مراكز القرار في الغرب، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي هي مبرر كاف حسبها لنشر قوات هنالك والقيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظاً على مصالح الغرب هنالك.²

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوستراتيجي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات وعلى شريط يفوق 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها:³

- ❖ صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ❖ ضعف الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- ❖ بنى اقتصادية هشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر.
- ❖ ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحدّ الآن ستة انقلابات عسكرية في كل من موريتانيا، مالي، النيجر.
- ❖ انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الجديدة للعنف البنيوي.

¹ -خشودة رضا، إشكالية هندسة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2011)، ص 129.

² -مرجع نفسه، ص 130.

جوحنيبة قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة الدراسات، جويلية 2012 ص 3.

هذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدتها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبة 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أسواق الأسلحة الخفيفة، وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجينيف إلى أنّ هنالك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أنّ 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر المالي والنيجر.¹

¹-المرجع نفسه، ص3.

المبحث الثالث: التهديدات و الرهانات التي تواجه استقرار الجزائر.

يعتبر الأمن شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، حيث لا تستهدف النزاعات المختلفة البني التحتية والاجتماعية فحسب بل ينتج عنها أيضا انتشار الجريمة وكبح تدفق الاستثمارات وإقامة نشاطات اقتصادية أخرى، وهو ما من شأنه أن يدخل عديد البلدان والمناطق في دوامة من الصراعات وانعدام الأمن واتساع دائرة التهديد وبالذات بالنسبة لدولة تمتلك حدود مع سبعة دول، خاصة أن لديها امتداد مع أكثر المناطق توترا في العالم ألا وهي القارة الإفريقية فالمشاكل تحاول في كل مرة اختراق حدودها بشتى السبل كأن تكون محاطة بدول فاشلة وهشة والجريمة المنظمة والإرهاب، والحراك السياسي الذي عرفته الدول المجاورة.

المطلب الأول: خطر الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي.

قبل أن نشرع في نقطة صعوبة بناء الدولة في المنطقة لا بد من معرفة معيار ما هية الدولة وأهم مرتكزاتها لتتعرف ما ينقص هذه الدول لبناء ذاتها وما هو التهديد الذي تواجهه الدول المجاورة لها.

-التعريف بالدولة.

الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج.¹ وتتألف عناصر الدولة من الشعب والأرض (إقليم) و السلطة الحاكمة، ومن الناحية القانونية تعتبر شخصية قانونية موحدة، وكيان جماعيا دائما يتمتع بالسلطة الأمر والنهي

¹ - حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، (دمشق: كلية الحقوق)، 2012، ص3.

على نحو فريد في المجتمع، يضم هيئة من الأشخاص الطبيعيين، يديرون السلطة العليا للدولة التي تمارسها وكالة عنها الحكومة.¹

ليس هنالك تعريف موحد للدولة، وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة احد مواضيعها الأساسية.

يعرف **ماكس فيبر** الدولة "بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار واستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين"، أي أن ما يميز الدولة عنده في كونها مركز العنف الشرعي، أما القانونيين فقد عرفوا الدولة انطلاقا من ثلاثة عناصر هي: وجود السكان والأرض والسلطة العامة المنظمة، وبذلك فقد يتم تعريفها على ذلك على أنها: كيان سياسي قانوني، ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة.²

وهنالك تعريف آخر للدولة ينظر إليها على أنها " هي مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام و تحفظ الاستقرار الاجتماعي".

ويمكن استخلاص عناصر مفتاحيه لتحديد ملامح الدولة:

❖ الدولة سيادة، وهذا يعني أن لديها سلطة مطلقة بلا حدود، حيث تقام على كل المؤسسات والجماعات والجمعيات في المجتمع.

❖ تمتع مؤسسات الدولة بالاعتراف عام، يمكنها من ممارسة الإرغام وصنع القرارات الجماعية الملزمة.

❖ تمارس الدولة عملا مشروعا، حيث أن قرارات الدولة عادة تجد القبول وتمارس على أعضاء المجتمع، لأنها تزعم أنها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والخير العام، فهي بصيغة أخرى تعكس مصالح المجتمع الدائمة.

¹-المرجع نفسه، ص3.

²- عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية. (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004). ص62.

❖ والدولة هي جمعية إقليمية، حيث يتوجب أن يحدد إقليم الدولة جغرافيا، ويشمل كل الذين يعيشون ضمن حدودها، وينبغي أن يعترف بهذه الوحدة كهوية سياسية على المستوى الدولي.¹

-الدولة الفاشلة.

دخل مفهوم الدولة الفاشلة Failed State، النقاشات الإستراتيجية منذ 1990، بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، حينما أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى أنه منذ 1945 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية التي أثرت بشكل كبير على الدول.

بداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي، ليبيريا، رواندا،...) ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفيتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها، حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي.²

الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

إذ هنالك مؤشرات للدولة الفاشلة: إنها دولة ضعيفة، يصعب بناءها، غياب القانون، دولة توتر، نزاعات داخلية، أزمات إنسانية، وهشاشة الاقتصاد، غياب المشروعات السياسية، فقر والأمية، أزمة توزيع، أزمة ولاء.³

3- عبد الرزاق صغور، بناء الدولة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2008)، ص 14.

² - Etat en déliquescence. **Obtenu en parcourant** : http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat_en_déliquescence.

³ David carement, johnny Gaza, **Risk assessment and stat failure**, <http://informaworld.com/smpp/title~content=t713423373,p48,49>.

ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضتها، أي الدولة المتماسكة أي القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تمتلك أيضا بنية تحتية واقتصادا فعالين، وهي قادرة على الحفاظ على القانون والنظام، وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعيا وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر.¹

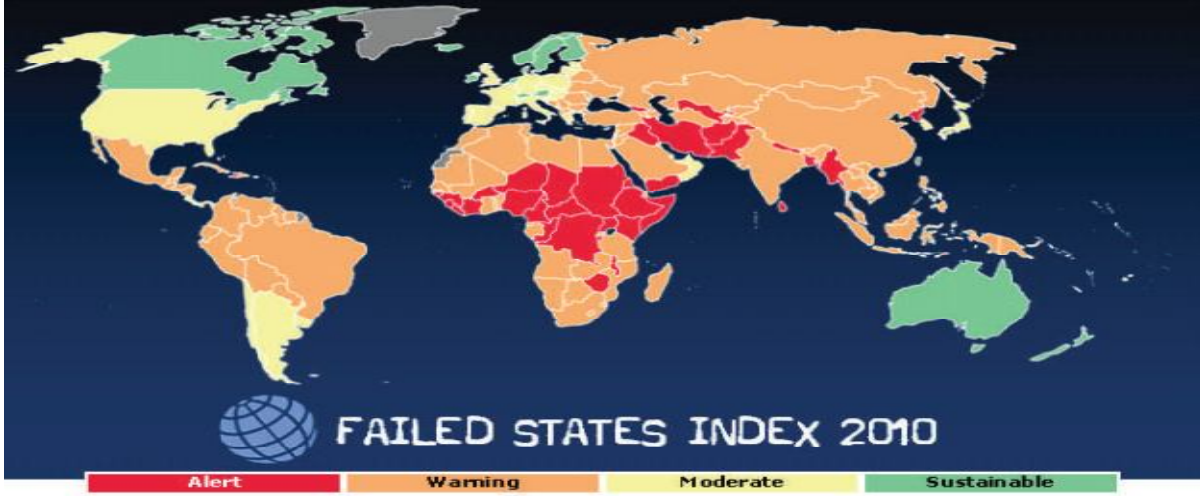
لا تمتلك الدولة الفاشلة أية من الحسنات المذكورة سابقا، هي عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تمتلك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاما ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية، وفي بعض الحالات تقع السلطة في أيدي مجرمين وأمرأء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين .

وقد أحصى التقرير الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي" حوالي ستين دولة من دول العالم تم تصنيفها، تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولة فاشلة اعتمادا على مقياس يتضمن 12 مؤشرا:

- مؤشرين اقتصاديين: غياب التنمية الاقتصادية والدخل الفردي.
- 4 مؤشرات اجتماعية: الضغوط الديموغرافية، اللاجئين، الأقليات، الهجرة.
- 6 مؤشرات سياسية: الشرعية، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الفاعلين السياسيين.

¹ -مارتن غريفتش، مرجع سابق الذكر، ص221.

الخريطة رقم 06: الدول الفاشلة.



المصدر: <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp>

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك الدولة حدث داخلي بالكامل، بل على العكس يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحيانا دولية، فحين تستوطن الفوضى¹، يتدفق الأجئون عبر الحدود هربا من العنف، وغالبا ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة. وقد تصبح الدولة الفاشلة ملاذا للجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية وتجارة المخدرات ومهربي السلاح، وغالبا ما يكون من الضروري إنفاق جهد إنساني كبير وأموال طائلة لمساعدة السكان المدنيين.

إن عدة أسباب توجد وراء تفكك الدولة ومن بينها مخلفات الاستعمار والنزاعات الإثنية وتجمع عدة عرقيات في إقليم واحد بالإضافة إلى تشتت القبائل بين الحدود الاستعمارية مما خلف أزمات عديدة بسبب تهميش الأقليات، وقد أخفت الحرب الباردة هذه المشكلة عن الأنظار إلى درجة ما، بحيث كانت معظم الدول الفاشلة تستفيد من مساعدات من طرف الدول الكبرى و نهاية الحرب الباردة كشفت عن هشاشة هذه الدول.²

الهشاشة مثلا في الدول الإفريقية تشير إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة و إلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها

¹-المرجع نفسه،ص222.

²-مرجع نفسه،ص223.

الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها تجاه تعزيز السيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفير الأمان للسكان، والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعادلة للموارد وإتاحة الفرصة للوصول إلى السلطة.

إذ يؤدي تفكك العقد الاجتماعي الناجم عن عدم قدرة الدولة على تلبية تطلعات سكانها إلى خلق عنصر من عدم الاستقرار الكامن، الأمر قد يشعل فتيل الصراع والذي يمثل بدوره أقصى درجات الهشاشة.

أما بالنسبة لتكاليف الدولة الهشة والفاشلة فتتحمل أعباءه الدول المجاورة، بحيث تشير الدراسات أن نحو 80% من التكاليف التي تحدثها الدول الهشة تأثر سلبا على جيرانها من خلال قنوات أخرى، فلا يبدو أنّ الهشاشة تنتقل بالعدوى ولكن تحدث آثار سلبية عبر الحدود مثل انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي.¹

ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والصراعات العنيفة عبر الحدود انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في إفريقيا، إذ تؤدي سهولة اختراق الحدود الوطنية في إفريقيا إلى تسهيل تنقل الأسلحة والذخائر بين الدول حتى يتناسب العرض من الأسلحة على التوزيع الجغرافي لطلب عليها، بالإضافة للمشاكل العديدة الأخرى من مشكلة اللاجئين والحركات الإرهابية...

فالجريمة المنظمة تزدهر في هذه الدول وتميل إلى الظهور عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة وتدر بعض الأنشطة عائدات كبيرة، مثل سرقة النفط والاتجار بالمخدرات ومن الأنشطة الأخرى التهريب والغش التجاري والاستغلال الجنسي المنظم، وغسيل الأموال.²

¹ التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، المؤسسة الجامعية الأوروبية، 2013، ص17،
² مرجع نفسه، ص18.

لقد تعرفنا على مدى خطورة هذه الدول على استقرار إقليمها والدول المجاورة لها خاصة، ففكرة وجود دول فاشلة لا يمكنها السيطرة على حدودها مثل ما يحدث في معظم دول الساحل يشكل خطرا على الحدود الجزائرية واستقرارها الداخلي

هذا ما دفع المجموعة الدولية بإعادة التفكير حول كيفية فهم أسباب اللأمن في منطقة الساحل الصحراوي ووضع توصيات من أجل الخروج من هذه الوضعية التي تزداد انتشارا عبر الحدود وتعقيدا بعدد الفواعل المساهمة فيها، وهذا ما وقفت عليه لجنة الأمن حول إفريقيا والتي قدرت أسباب تراجع الأمن الإنساني واضطرابه في المنطقة إلى العناصر التالية:

- ❖ مخلفات الاستعمار وسوء تسير الانطلاقة لم تكن مبنية حول قواعد مدرسة مسبقا.
- ❖ منطقة الساحل الإفريقي تعاني من جفاف وظروف طبيعية صعبة ووجود مجتمعات لا تؤمن بالحدود بل الولاء للقبيلة.
- ❖ وجود جماعات مهمشة بسبب سوء توزيع الموارد والخدمات، خاصة البعيدة عن المدن مما يخلق مشاعر الظلم والاحتقان والتي يتم تصعيدها في الغالب بالطرق العنيفة في ظل غلق أبواب الحوار السلمي وحرية التعبير.
- ❖ الحدود رسمت من طرف المستعمر والذي لم يراعي مسألة الأقليات، فالحدود لا تعكس التطور التاريخي للأقليات المكونة لهذه المجتمعات، أين التقسيم الترابي يتناقض في الكثير من الأحيان مع التقسيم الإثني ما ولد في الكثير من الدول تطاحنات عرقية.¹

في الواقع يمكن القول أنّ فشل هذا النموذج للدولة قد ساعد على اتساع دائرة التهديد في المنطقة والتي تلامس أمن الحدود الجزائرية مباشرة لأنه شجّع على صعود فواعل

¹سودة رضا، مرجع سابق الذكر، ص71.

تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود من الجزائر إلى مالي والنيجر في سلسلة تمتد حتى وسط إفريقيا، حيث أصبحت مجالا لتحرك الجماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية وموجات الهجرة السكانية السرية وغيرها من أنواع التجارة غير الشرعية ذات الطبيعة العابرة للحدود وللأوطان، وإمكانية تقاطع هذه التهديدات القديمة من الجديدة ما يعقد المستوى الأمني في منطقة الساحل وإمكانية امتداد لدول تعيش بمنأى نسبي على هذه الظاهرة كدول شمال إفريقيا في ظل النزاعات التي تشترك فيها المنطقة كتمرد الطوارق وتدهور الأمن الإنساني لدرجات واسعة في ظل الضعف الذي تعاني منه هذه الدول في المجالات السياسية والاقتصادية التي تجاور الجزائر على حدودها الجنوبية وانعكس بالضرورة على مستوى التحديات الأمنية التي ينبغي على النخبة السياسية معالجتها قبل أن تتشابك هذه المخاطر وتتعدد و تنعكس بالسلب على الأمن الوطني والوحدة الترابية للبلاد.¹

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري.

غداة انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور بواكر تأثير العولمة على الأمن الدولي توقع العديد من المحللين انتشارا شاملا للقيم الغربية ونموذج الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تتخذ من اقتصاد السوق نموذجا ليتمخض عن ذلك سلم ديمقراطي دائم في العالم في وقت توقيع البعض حصول تصادم بين الدول والحضارات المختلفة أمثال هنتجتون وانتشار حروب أهلية قد يكون لها انعكاسات على المستوى الدولي.

إذا كانت العولمة قد ساهمت في انتشار المعايير الديمقراطية كتعبئة المجتمع الدولي ضد سوء التسيير وهذا عن طريق التدفق الهائل والمتسارع للمعلومات والأفكار فقد أدت بالمقابل إلى تشجيع ظهور حكومات وطنية أو شعبية و كذا إذكاء نيران الصراعات

¹ مرجع نفسه، ص72.

العرقية والدينية، احتواء الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية داخل الإقليم، إذ لا يمكن إحاطة هذه الأماكن التي تشهد فوضى بجدار عازل بغية منع امتداد العنف إلى بقية دول العالم من خلال الانتشار السريع للأفكار والأعمال الإرهابية وحركات اللاجئين، وقد تم الوقوف على مدى خطورة مثل هذه الظواهر عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

توجد العديد من الكيانات العابرة للحدود وغير الحكومية، التي فرضت نفسها على الساحة الدولية، لاسيما المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية كمهربي المخدرات وباعتبار أن التسليح يعدّ صناعة تخضع إلى منطق الاقتصاد المربح والتنافسي، فإنه يتم إنتاج وتبادل الأسلحة على النطاق العالمي، مما يؤدي إلى صعوبة التحكم في حركتها ويسهل عملية الحصول عليها من قبل أطراف ذات نوايا سيئة وعدائية ومشبوهة كالمهربين والإرهابيين.¹

من البديهي القول أن الإرهاب بمختلف أشكاله ينتمي إلى فئة الأفعال الأكثر عداوة للسلام والأمن على الصعيد المحلي والدولي على السواء، أورد بعض الفقهاء وبحق ما معناه، وأنّ تاريخنا أي التاريخ البشري هو تاريخ التناقضات، التضاربات والتعارض والمواجهة، لقد بني ولا يزال يبنى دائما بحسب البعض، على إسمنت من الرعب والرغبة الخوف والمجازر الجماعية التي تستغل حياة أعداد غفيرة.²

يعرف Bassiouni الإرهاب بأنه " إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية أيديولوجية، ترمي إلى إحداث رعب داخل شريحة خاصة من مجتمع

محمد معيوف، "الأمن الدولي: تهديدات و تحديات"، مجلة الجيش (العدد 594)، (الجزائر: المنشورات العسكرية، 1 جانفي 2013)، ص 40.

1-راستي الحاج، الإرهاب في وجه المسائلة الجزئية محليا و دوليا، ط1، (د.ب.ن): مكتبة زين الحقوقية و الأدبية، 2012، ص 14.

معين، من أجل الوصول إلى السلطة أو الداعية لمطلب أو مصلحة، بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون لصالحهم الشخصي أو لمصلحة دولة من الدول"¹

إنّ هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار الحدود الجزائرية تأتي بصفة خاصة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي الذي يعتبران مجالا حيويًا للحركات الإرهابية.

إنّ ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة معقدة لها أبعادها: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الدينية نظرا لخصوصية كل منطقة فبالتالي لا يمكن تفسيرها على أساس عامل واحد، خاصة في إطار تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، ونفس الشيء بالنسبة للإرهاب في الساحل فهو محصلة لمجموعة من الأسباب من بينها:

- ❖ أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في دول الساحل و أهم مظاهرها عدم استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، مما يجعل أجهزتها و مؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة، و بعض القوى الاقتصادية و الاجتماعية.
- ❖ النخب الحديثة التي قادت الدول الوليدة إلى الاستقلال، وجدت نفسها لعوامل تاريخية معينة أسيرة نتيجة انتماءاتها الآنية والأيدلوجية ، والخلافات الحدودية، وتنازع السلطة وقد زاد من معاناتها سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية والإدارية على مقاليد الحكم و جرت عليها ويلات الجوع والمرض والتشرد حتى إنها هددت وجود بعضها.²
- ❖ مظاهر الفساد السياسي وهي سمة معظم دول إفريقيا التي يشكّل الساحل جزءا منها، وتتمثل في إساءة استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، وذلك بمخالفة القانون أو

2-سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام،(الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2008)، ص50.

1-عمار جفال، "خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة أقيمت على طلبه الماجستير علوم سياسية في مقياس: النظم السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، قاعة الماجستير، 2008/01/14.

التحليل عليه، وأدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية. المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم فكان بمثابة الدافع المحوري للعديد من الحركات الإرهابية.

❖ سوء التعددية المجتمعية ومشكلات الأقليات وتعني ظاهرة التعدد و التنوع على أسس أثنية، طائفية دينية لغوية، قبلية وتعدّ قضية الإنابات هي جوهر ظاهرة التعددية المجتمعية في دول الساحل، فهو يشكل مزيجا من التنوع الإثني الكبير الشيء الذي أورث نوعا من وجود أساليب و ظاهر السيطرة الجهوية على الحياة المجتمعية التي أدت إلى الإخفاقات في السياسات العامة وظهور البيروقراطية والرشوة الخ؛ أدى بدوره إلى ظهور صراعات قبلية عديدة.¹

غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعّالة بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة مثل الأحزاب والاتحادات والنقابات القوية والقادرة على نشر مبادئها وأفكارها .

❖ غياب الأمن السياسي في منطقة الساحل إما بغياب المشاركة السياسية بسبب غياب تنشئة سياسية أو عدم فعاليتها فهناك ضعف المشاركة السياسية بسبب كذلك سيطرة الحزب الواحد في أغلب هذه الدول على الحياة السياسية في ظل غياب أحزاب سياسية مجارية له، فجميع دول الساحل كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد ماعدا السنغال الذي كانت توجد به تعددية و التي كانت تعتبر شكلية.²

❖ الفساد السياسي الذي تفشى مع مرور الزمن في ظل غياب حوار ديمقراطي، أفقد الأنظمة شرعيتها من خلال تجمع قنوات التعبير الحر عن الأفكار والآراء مؤديا إلى صدام في أغلب الأحيان عسكري بين فصيلة معارضة لسلطة والسلطة السياسية مثل هجوم المعارضين التشاديين في العاصمة على قوات حكومية.

¹- مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص. 92.

²- المرجع نفسه، ص. 92.

❖ غياب ونقصان فاعلية الضبط لدى الأنظمة: أو قصورها في تقديم الخدمات إلى حالة من ضعف الاستجابة لمتطلبات السكان مؤدية إلى يأس مجتمعي خلق حركات التوجه نحو الإرهاب والأفعال الإجرامية.

❖ لقد استخدمت هذه الأنظمة الحكومية درجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من مواطني الدول، من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض وهو الإرهاب القهري.

❖ أغلب دول الساحل هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة إضافة إلى افتقارها إلى حدود طبيعية تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها مما يسهل عملية التنقل والهجرة مما جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات.

❖ ونظرا لشساعة المساحة أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة (شمال مالي، أطراف عرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة.

❖ بالإضافة للنمو الاقتصادي الضعيف وانتشار الفقر والامية وسوء التغذية.¹

كل هذه العوامل ساهمت وقامت بتدعيم التواجد الإرهابي في المنطقة.

أما بالنسبة للمغرب العربي فتتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي ولاسيما كل من الجزائر المغرب وليبيا وتونس، حيث تشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل أنّ الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول مثل

1- محمد عبد الغاني سعودي، إفريقية : شخصية القارة في شخصية الأقاليم. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004).

الجماعة المقاتل (التونسية،المغربية،الليبية) و إن كانت تلك الجماعات يتباين وزنها وقدراتها.

تبدو الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والأفراد الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب لأنّ البلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة مئات آلاف من الجزائريين منذ 1992، حيث لعب ما يطلق عليه "العائدون من أفغانستان" دورا مهما، إذ هدفت هذه القوات الإطاحة بالنظام، ونشأة الحركة التي تسمى "الحركة السلفية للدعوة والقتال" ب1998. وارتبطت هذه الجماعات الإرهابية لاحقا بالجماعات الإرهابية في المغرب العربي الإسلامي "القاعدة" واندمجت معها تحت اسم "تنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي".

أما المغرب التي تعتبر أول الدول الإفريقية التي شهدت أول عمليات إرهابية منذ 1973، وتطورت هذه الحركات تدريجيا، وبطريقة هادئة داخل النظام المغربي ومن أبرز الجماعات الإرهابية في المغرب، الجماعة المقاتلين المغاربة التي قامت بعمليات¹ إرهابية أهمها تفجيرات الدار البيضاء الواقعة في 2003، والتي أسفرت مقتل 30 شخصا إضافة إلى 10 إرهابيين و إصابة أكثر من 100 شخص أكثرهم مغاربة والتي ضربت 5 أماكن سياحية يتواجد بها الغربيون وإسرائيليون.

وتوالى الأعمال الإرهابية حتى 2007، وهي تعتبر المسؤولة عن انفجار مدريد 2004 وفي ليبيا ظلّت ظاهرة الإرهاب ذات طبيعة محلية إلى حدّ كبير، واشتملت على مواجهات عنيفة منذ بداية التسعينات بين السلطات الليبية وما يعرف "بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" والتي أسسها عبد الله الصادق، وتألّفت في بادئ الأمر من "العائدون من

2- إدريس عطيه، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة و في آليات موجهتها. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2011)، ص169

أفغانستان" ثم حاولت تنفيذ عمليات واسعة، حاولت هذه الجامعات اغتيال الرئيس الراحل **معمر القذافي**، وبدأت بنسج علاقات مع تنظيم القاعدة في المغرب العربي منذ 2007.¹

كما ظهرت جماعات إرهابية في تونس كذلك تحت تسمية الجماعات المقاتلة التونسية في التسعينيات علما أنّ تونس شهدت العنف السياسي والتطرف في سبعينيات والثمانيات بسبب تدمير الشعب من سوء أحوال المعيشية وبالإضافة للبطالة.

أما بالنسبة لموريتانيا الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، فهي تعتبر وكرا ملائما للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من هذه الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية الأخرى في الساحل وباقي دول المغرب العربي كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية أو المالي.

وعليه فقد استفادت التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي من تحولها إلى هيكل كبير يعتمد بقدر أكبر على خلايا صغيرة محلية، الأمر الذي أضفى عليها مرونة وقدرة على تكيف ومن استغلال بقايا الهيكل المتمرد في الدول المجاورة في الحصول على التدريب، كما تمكن أفراد مرتبطون بالجناحين العراقي والأفغاني من القاعدة من العمل في المغرب العربي وهو ما سهل الاتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإسلامية الدولية وتورط معظم هذه العناصر في الجريمة المنظمة بما في ذلك السطو المسلح من أجل تمويل أنشطتهم مما يزيد من صعوبة تحديد ملامح التهديد الإرهابي في منطقة المغرب العربي.²

قامت جماعات "تنظيما لقاعدة في المغرب العربي" بعدة أعمال إرهابية خاصة في السنوات القليلة الماضية و من أهمها:

¹مرجع نفسه، ص169.

²المرجع نفسه، ص170.

الفصل الثاني: الوزن الجيوستراتيجي للجزائر

- ❖ في 2003 قاموا باختطاف 32 سائح أوروبي وألقي صراحهم مقابل دفع الفدية الشيء الذي لا توافق عليه الجزائر فهي رفضت التفاوض مع الجماعات الإرهابية التي اختطفت الدبلوماسيين الجزائريين، لأنّ هذا سيشجع هذه الجماعات ولن يردعها.
- ❖ وفي ديسمبر 2007 قامت الجماعات الإرهابية بقتل 4 سياح فرنسيين في النيجر.
- ❖ وفي ديسمبر 2008 قامت باختطاف دبلوماسيين كنديين و ألقى صراحهم بعد 5 أشهر.
- ❖ في جوان 2009 قتل سائح بريطاني بالحدود بين المالي والنيجر.
- ❖ و في نوفمبر 2009 اختطاف بيير كامت و ألقى صراحه في 23 فيفري 2010.
- ❖ 17 ديسمبر 2009 اختطف زوجين ايطاليين وألقى صراحهما 2010.
- ❖ وفي أبريل 2010 اختطاف ميشال جيرماتوا وإعلان عن وفاته لاحقا.

الجدول رقم 01: الحوادث الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ 11 سبتمبر 2001

Data Table: Terrorism Incidents in Maghreb & Sahel since Sept. 11, 2001													
TIMELINE	YEAR	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
NORTH & WEST/CENTRAL AFRICA NATIONS	Totals: 1,332 attacks	21 attacks	55 attacks	31 attacks	44 attacks	104 attacks	153 attacks	161 attacks	152 attacks	204 attacks	178 attacks	185 attacks	144 attacks
ALGERIA	1,234 attacks	20	54	28	39	93	120	110	121	185	168	164	132
CHAD	58 attacks				3	6	28	14	6		1		
LIBYA	7 attack						1						6
MALI	54 attacks			1	1	2	3	10	11	9	4	8	5
MAURITANIA	27 attacks				1	3		4	4	6	2	7	
MOROCCO	9 attacks			2				5				2	
NIGER	39 attacks						1	18	9	4	3	3	1
TUNISIA	4 attacks	1	1						1			1	

Source :Yonah Alexander , Terrorism in North Africa & the Sahel in 2012: Global Reach & Implications, INTER-UNIVERSITY CENTER FOR TERRORISM STUDIES(ICTS), February 2013,p20

- ❖ في جانفي 2011 استهداف قاعدة عسكرية في موريتانيا وسجل هناك جرحى من طرف العسكريين.
- ❖ القيام بتفجير قنبرة في سفارة فرنسا في باماكو، وهذا بعد أيام من اختطاف موظفين دوليين من مطعم بنيامي نيجر ووجدا ميتان بالحدود المالية.

❖ وفي بداية فيفري 2011 قتل 3 إرهابيين في انفجار في موريتانيا والهدف كان قتل الرئيس.¹

الأمر المربك أنّ كل هذه الأحداث تحيط بالجزائر وباستقرارها، وخاصة بعد استهداف مركب تيفنتورين الواقع على بعد 40 كلم من أميناس بولاية إليزي في 13 جانفي 2013 ولقد اخترقت هذه الجماعة الإرهابية الحدود الجزائرية عبر سلك طول الحدود الجزائرية-المالية والجزائرية-النيجرية، قبل التسلل إلى التراب الوطني عبر ليبيا. بحيث لقي 37 رهينة من 8 جنسيات مختلفة حتفهم، من بينهم جزائري ضمنهم 7 قتلى لم يتم تحديد هوياتهم، بالإضافة 5 أجنب في عداد المفقودين.²

الخريطة رقم 07: الموقع الجغرافي لتيفنتورين.



المصدر: مجلة الجيش العدد 594

هذا يمس أمن الجزائر مباشرة ويشكل رهانا صعبا ما يزيد الأمر صعوبة هو عدم القدرة من التنبؤ بالضربات نظرا لأنّ الخطر يحيط بها من كل مكان، والذي زاد

¹ -Modibo Goita, West Africa's Growing Terrorist Threat: confronting AQIM's sahelien strategy, a publication of the center for strategic studies, February 2011, p2,3.

² محمد معيوف ، مرجع سابق الذكر، ص15.

الطين بلة هو أنّ الجماعات المستهدفة في الغالب جماعات أجنبية مما يفتح المجال أمام أي تدخل أجنبي بدافع حماية رعاياه والقضاء على الإرهاب وهذا الرهان الآخر الذي يواجهه الجزائر.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة.

تعتبر ظاهرة الإجرام واحدة من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيدا، و من أهم التهديدات التي تواجه أمن و سلامة و مصالح الأفراد و الجماعات و المجتمعات بشتى صورها.¹

تعد الجريمة المنظمة من أهم أولويات بالنسبة للعديد من الدول لاسيما تلك المحاطة بدول ضعيفة أو منهارة مثلما هو الأمر بالنسبة للجزائر حاليا، و يتسم هذا التهديد الداخلي الذي يرمي بثقله على الأمن الدولي بقابليته لفتح المجال للملائم لانتشار عدة أفاق كالاتجار بالمخدرات العابرة للحدود و الهجرة غير الشرعية و المتاجرة بالأسلحة، إذ يشكل كل هذا حيزا كبيرا في نشاطات الجماعات الإجرامية، ثم إن الجريمة المنظمة قد يكون لها علاقة بالإرهاب، و تساهم المداخل المحصلة من المتاجرة بالمخدرات في إضعاف الهياكل الحكومية لعديد من البلدان، و في حالات قصوى يمكن للجريمة المنظمة أن تصل حد السيطرة على الدولة.²

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة و كذا تهريب السجائر خاصة في منطقة ديكال المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر، كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا و هي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول

¹- علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ط1، (مصر: إيتراك للنشر و التوزيع، 2000)، ص3.

²- محمد معيوف، مرجع سابق الذكر، ص43.

المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين ، الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية¹

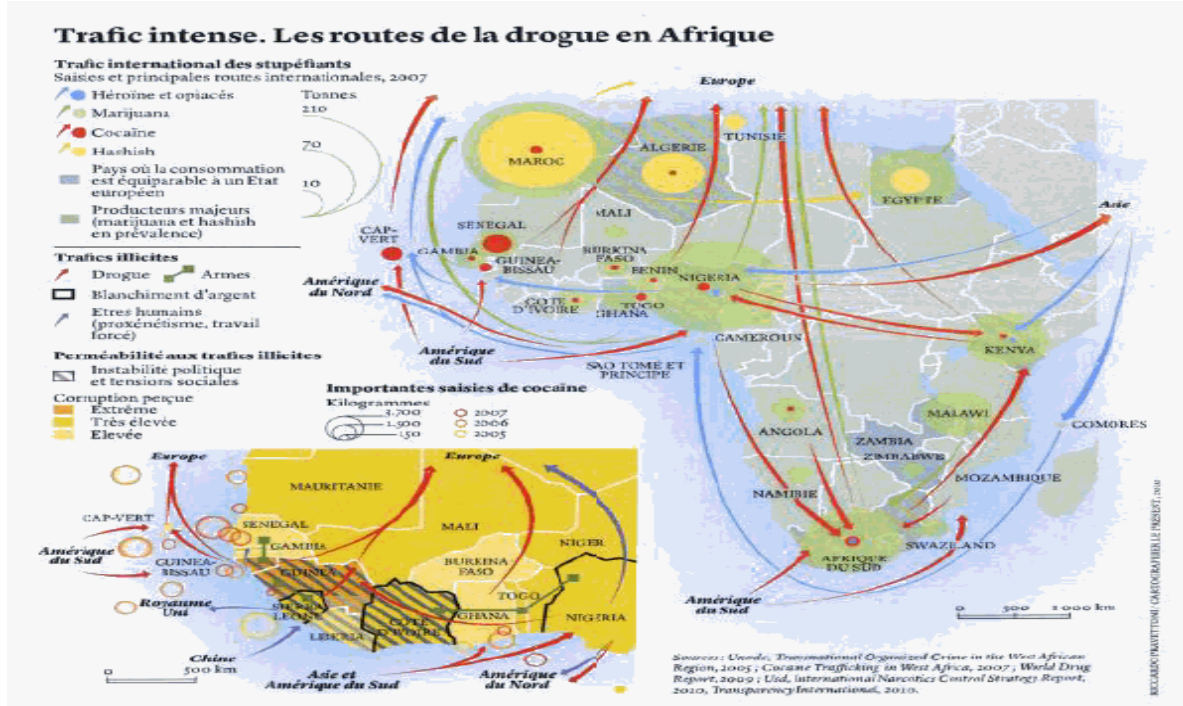
ثم الساحل الإفريقي و عبر المغرب العربي ، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.

حيث جاء على لسان إمنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات عندما قال " إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا " و لاحظ أن ذلك بدأ بتكريس منذ بداية 2005 .²

1- امحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، جريدة الشعب الجزائر ، العدد الأول ، جانفي 2008 ، ص13.

1- امحمد برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة الجيش ، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 534 ، جانفي 2008 (ص 52.

الخريطة رقم 08: طريق المخدرات و التي تلامس الجزائر.



<http://www.cartografareilpresente.org/article571.html>

المصدر:

و تأكد الإحصائيات الأخيرة أن 10 طن من الكوكايين ما يعادل 580 مليون دولار تأتي من أمريكا اللاتينية عبر السنغال، غينيا بيساو و غينيا، قمبريا، باتجاه أوروبا عبر الجزائر و موريتانيا و المغرب و تونس، ما بين 60 إلى 250 طن سنويا ما يعادل 3 إلى 14 بليون دولار، و تعد القاعدة في المغرب العربي مشتركة مع هذه الجماعات الإجرامية من أجل تمويل عملياتها، بالإضافة إلى المخدرات نجد تهريب النفط ب 56 مليون برميل علما أن هذه المنطقة تلعب دورا غير محسوس بالمقارنة بالكميات التي تصل إلى أوروبا و أمريكا الشمالية من البلقان و آسيا الشمالية و الشرق الأوسط.¹

تتأثر الجزائر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظمة على مستويات تبيض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بأشكاله خاصة على الحدود

¹-Davin O'regan,Cocain and instability in africa:lesson from the latin america and the Caribbean,wachington DC:Africa center for trategic studies, july 2010,P1,3,5.

الجزائرية المغربية و الحدود الجزائرية التونسية بحكم ما يوجد من تداخل و ارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلية و الجهوية و الحدود مع ليبيا بتحديد بعد الأزمة و سقوط حكم القذافي، حيث سرقت ما يقارب 10000 سلاح حسب مصادر الفرنسية من ذخائر الدولة و المقرر أن تدعم جماعة القاعدة في المغرب العربي، بالإضافة للمتاجرة بها حيث أحبطت الجزائر عدة عمليات اختراق هذه الأسلحة للحدود.¹

مع كل ما تحدثه هذه الجرائم على النسيج الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر، و هنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد لين يواجهه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغربية إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجارة المخدرات -القنب الهندي- الآتية بالأساس من المغرب الأقصى الذي يعتبر واحدا من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم، هذا فضلا عن تحول موانئ، مطارات و حدود هذه الدول المغربية إلى منفذ لهذه المواد السامة القادمة من أسيا و أمريكا اللاتينية.²

بالإضافة للمخدرات والاتجار بالأسلحة وبالأدوية والأشخاص والهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو وعبر الجزائر، إذ تؤدي حالة اللا أمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، والقمع السياسي و الحروب و الصراعات المسلحة، المجاعات والأوبئة، بالإضافة لصعوبة الحياة في تلك المناطق نظرا للمناخ السائد فيه (جفاف، تصحر و الجراد) يصل الفقر في هذه المناطق إلى 45% من سكان القارة الإفريقية و 30% من فقراء العالم، فهذا كله أدى لنزوح عدد هائل من المدنيين هروبا من كل تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب و تأخذ هذه صورة الهجرة السرية و غير الشرعية، من أهم التهديدات لأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركات

¹ -Henri plagnol et Francois Loncle.Assemble National,La situation securitaire dans la zone sahelienne.Mars 2012. <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp>

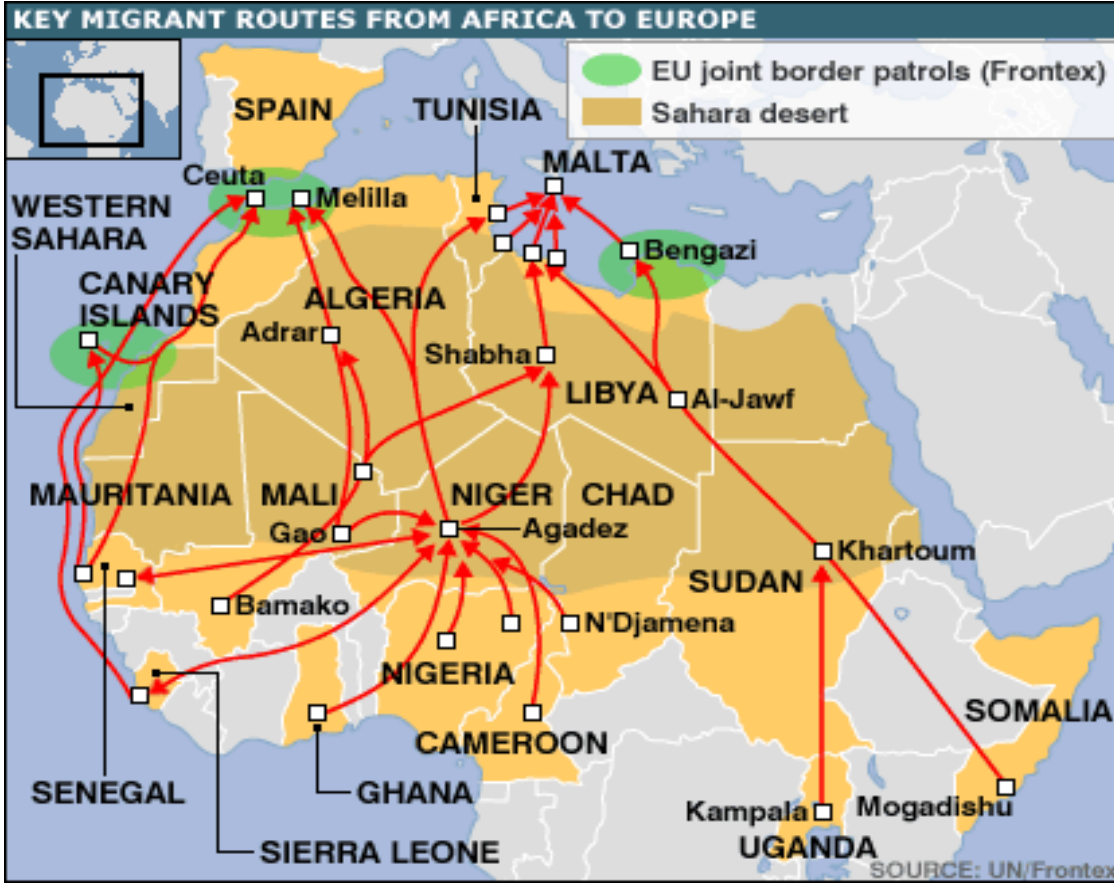
² -حسام حمزة، مرجع سابق الذكر، ص88.

تصعب جدا من مراقبتها و تحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها العبر وطنية.

وأكبر ما يغذي الهجرة غير الشرعية الإفريقية هو العجز عن إنتاج بيئة داخلية قادرة على تطلعات السكان، المادية (الظروف المعيشية) والمعنوية (الأمن و الاستقرار) ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، و هو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوروبا للبحث عن الأفضل حتى لو كلفهم ذلك حياتهم، و تعاظم الخطر بعدما أصبحت شبكات الجريمة المنظمة تستفيد من بأسهم لتحقيق أهدافها ومأربها، و أصبح المهاجرون غير السريون ينتجون حيثما حلوا أو مروا أشكالا مختلفة من الجرائم المنظمة، من دعاية و تهريب، اتجار في المخدرات والسلاح والبشر وتبييض الأموال و الآفات الصحية و هذا كله يهدد الأمن المجتمعي الجزائري وهويته بفعل الهجرة السرية، لأن هذا النوع من التدفقات السرية تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلية لهم، لأن أغلب المهاجرين من أنماط حضارية مختلفة عن النمط الجزائري و عاداته و إن كان بعضهم مسلمون، حتى و إن كان تأثيرهم ضعيفا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهويتي القادم من الشمال.¹

¹-المرجع نفسه، ص98.

الخريطة رقم 09: الهجرة غير الشرعية



المصدر: <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp>

خلاصة الفصل:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة ذو أهمية جيوسياسية، فبناءا عليه تتحرك الدولة في رسم سياستها الخارجية، فالدولة منفتحة جغرافيا مثل الجزائر بموقعها الجغرافي الممتاز المطل على البحر الأبيض المتوسط و باعتبارها بوابة إفريقيا و في قلب المغرب العربي و امتلاكها لمساحة كبيرة بحيث تحتل المرتبة الأولى إفريقيا بعد انقسام السودان، و زد عليه الثروات الطبيعية المتعددة من النفط و المعادن و غيرها، هذا كله يمكنها من أن تكون دولة محورية في المنطقة.

بحكم موقعها تنتمي الجزائر إلى ثلاثة فضاءات، الفضاء المتوسطي الذي كانت على مر التاريخ في خضم تفاعلاته الذي تمتد سواحلها عليه، و مازالت لحد اليوم منخرطة في تناقضات هذا الفضاء السوسيو-ثقافية و السوسيو-اقتصادية بانتمائها إلى الضفة الأضعف مصدر جميع التهديدات.

بالإضافة لانتمائها للفضاء المغاربي، بحيث وضع الثقل الجيوسياسي الجيوستراتيجي و تموقعها في قلب الإقليم الجزائر أمام تحديات أمنية مباشرة مثل العداء مع المغرب بسبب مشكلة الصحراء الغربية و التي لم تتقبل فكرة ريادة الجزائر للإقليم.

الفضاء الإفريقي، الساحل الإفريقي الذي يعتبر امتدادا جغرافيا للجزائر عبر الصحراء، هذه المنطقة التي تتسم بسمات خاصة و الأكثر أهمية أنها منطقة رمادية و امتداد يشكل خطرا حتميا و أكيد للحدود الجزائرية عبر التهديدات المختلفة الصادرة منه.

تواجه الجزائر بحكم امتداداتها الجغرافية مجموعة من التهديدات و الرهانات و التي تأثر بطريقة أو بأخرى على أمن واستقرار مجالها الجغرافي و بنيتها الداخلية، من بين هذه التهديدات صعوبة بناء الدولة في إفريقيا و هذا راجع للمشاكل التي تعاني منها هذه الدول من مخلفات الاستعمار، كالتبعية الاقتصادية و أزمة التوزيع الموارد و أزمة

المشروعية الناجمة عن أزمة الولاء فالشعب يدين بالولاء للقبيلة التي ينتمي إليها ولا يعترف بالحدود و انتشار للجفاف و المجاعة و انتشار الأوبئة و الفقر، هذا كله ساعد على ظهور تهديدات أخرى ألا و هي الإرهاب و الجريمة المنظمة بأنواعها من) مخدرات،اتجار بالأسلحة ،الهجرة غير الشرعية، التهريب بأنواعه،تبييض الأموال..)، هذا ما سيشكل تهديدا لاحقا على استقرار الجزائر فنظرا لطول شريطها الحدودي فهذا يصعب على الجزائر المهمة و يضعها محل خطر متواصل.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية.

انطلاقاً من انتماء الجيوسياسي للجزائر إلى ثلاثة فضاءات الفضاء المغاربي الذي يعتبر فضاءاً يهدد أمن واستقرار الحدود الجغرافية للجزائر خاصة بعد الحراك في كل من تونس وليبيا وتدهور الأوضاع داخل هاتين الدولتين ولا نقول أن الحدود الجزائرية المغربية آمنة فمن خلالها تحجز قوات الدرك الوطني كل مرة كميات من المخدرات ومختلف أنواع التهريب، ونفس الشيء بالنسبة للحدود الموريتانية التي تلامس الساحل الإفريقي وانطلاقاً من هشاشتها فهذا قد يسمح باختراق الجماعات الإرهابية وغيرها من التهديدات فكل الحدود غير آمنة وتشكل رهاناً بالنسبة لاستقرار الجزائر، أما بالنسبة للفضاء المتوسطي الذي يرى في الجزائر الدركي والحزام الأمني الذي يبقى بالتهديدات بعيدة عنها، ولهذا يسارع بتوقيع اتفاقيات في مجالات عدة لمساندتها وفي حين أخرى يتدخل في المنطقة ما لا تحبذه الجزائر، أما بالنسبة للفضاء الثالث فهو الفضاء الساحل الإفريقي الذي يعتبر منطقة ملغمة، (إرهاب، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية).

لذي كان على الجزائر التحرك لمواجهة جل هذه التهديدات التي تهدد أمنها واستقرارها ومن كل الجهات وهذا بتبني سياسات اقتصادية تنموية وأخرى سياسية أمنية وهذا باتجاه فضاءاتها الثلاثة وهذا ما سنراه في هذا الفصل بالتفصيل.

المبحث الأول: تحرك السياسة الخارجية مغاربيا.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي المغربي بين مساعي الإتحاد و الواقع.

لقد رأى القادة المغاربة منذ الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب في مراكش سنة 1989، أنه لابد من إستراتيجية تنموية شاملة قصد تحقيق السوق المغربية المشتركة تمتد على مراحل زمنية قصيرة وقابلة للتكيف مع الواقع الدولي المتجدد، وقد شملت هذه الإستراتيجية المغربية للتنمية المتدرجة والتي تم اعتمادها في الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة الإتحاد المنعقد بمدينة رأس لانوف بليبيا في تاريخ 10 مارس 1991 على المرحلة التالية، وذلك قبل انتهاء العشرية وحلول سنة 2000.

❖ المرحلة الأولى: التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغربيين وإزالة الحواجز والعوائق المختلفة قبل نهائة سنة 1992.

❖ المرحلة الثانية: وضع تعريف جمركية موحدة قبل نهاية سنة 1995.

❖ المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة بين دول الإتحاد قبل نهاية سنة 2000.

❖ المرحلة الرابعة: توحيد السياسات والخطط التنموية بين أقطار المغرب العربي على أسس وأهداف مشتركة واحدة وتقليص الفوارق التنموية داخل البلد نفسه وفيها بين بلدان الإتحاد.¹

قمنا بالتطرق لهذه الأفكار فقط للتنبيه أن مشروع الإتحاد المغربي المجد منذ 1994 قد كان له شق اقتصادي لو طبق لعاد بالأرباح على دول الأعضاء.

¹ -صمار محمد سليم، التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، (جامعة الجزائر، 2002)، ص 229.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

يعتبر خيار التكتل في زمن العولمة حتمية وليس اختيار، وهذا ما يؤكد تقرير الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي فلو أن الإتحاد تجسد على أرض الواقع لدفع بالتنمية في المنطقة لأكثر من 10 مليار دولار سنويا بين دول المنطقة أي حوالي 5% من الإنتاج الداخلي وأن عدم تجسيد هذا التكتل الإقليمي يكلف دول الأعضاء 2% من إجمالي نموها الاقتصادي سنويا، ويصرح البنك الدولي أن الاندماج المغربي المعمق الذي يأخذ بعين الاعتبار حرية تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال سيكسب الدول الجزائر المغرب و تونس بالخصوص ما بين 2005 و 2015 من 24%، 27%، 34% من الإنتاج الداخلي الخام إضافي.¹

يواجه المغرب العربي العديد من التحديات السياسية و الاقتصادية، شهدت المنطقة نموا سنويا في الناتج المحلي الإجمالي مقداره 2,5% فقط في المتوسط ما بين عامي 2001 و 2005، وهو ما يعد نتيجة مخيبة للآمال بالمقارنة بالناتج في المناطق النامية الأخرى، كالجنوب آسيا و شرقها، بل في الواقع يقل هذا عن معدلات النمو في العديد من الاقتصاديات الناضجة، وبعيدا عن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، من المفترض أن يحظى المغرب العربي بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، تبشر بالاقتصاد نابض بالحياة، وسريع النمو.²

1-Derection des etudes des perspectives financieres, *Enjeux de l integration maghrebine" le cout de non maghreb"*, (Royaume du maroc, 2008), p11.

²-ستيوارت إي ينستات، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي، الحاجة إلى بداية جديدة"، *الكتاب السنوي إيماد للبحر الأبيض المتوسط*، 2010، ص18.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

و يوجد أيضا قدر محدود من التجارة و الاستثمار عبر الحدود في المنطقة، في العام 2007 حققت بلدان المغرب العربي 1,3% فقط من إجمالي تجارة السلع على المستوى الإقليمي، و تعد هذه النسبة أقل المعدلات لأي منطقة في العالم، ومع أنه جرى تخفيض تعريفات جمركية عديدة، إلا أنه لا يزال يوجد العديد من العوائق التنظيمية غير المتعلقة بالتعريفات التي من شأنها أن تعوق تدفق التجارة و الإستثمار.

ترتفع معدلات البطالة وتقل الفرص الاقتصادية لأعداد السكان المتزايدة من الشباب من الجنسين في المناطق الحضرية، و يؤدي غياب الوظائف المناسبة إلى الضغوط المتعلقة بالهجرة، وغالبا ما يستشعر ذلك بشدة في البلدان الأخرى من البلدان الأخرى من بلدان البحر الأبيض المتوسط وتخلق معدلات البطالة المرتفعة أيضا حالة من الخواء حيث قد يستسلم الشباب لأفكار متشددة، أو للتطرف أو للجريمة، ويعد هذا وضعاً متقلبا، ولا يمكن السماح له بالاستمرار فقد تقضي ظاهرة الإرهاب و التطرف و تهريب المخدرات و البشر التي تتزايد في المنطقة فقد تأثر على استقرار دول المغرب العربي و تدمير قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات والسياحة.¹

مع أنه توقفت الاجتماعات ابتداءً من 1994، إلا أنه هنالك بوادر لاحت مؤخرا لزيادة التعاون بين أعضاء الإتحاد المغرب العربي، ومنذ 2005 جرى تنظيم العديد من الاجتماعات الوزارية بين بلدان المغرب العربي الخمس، وفي نهاية 2009 أعلن وزراء الخارجية لبلدان الأعضاء أن الإتحاد المغرب العربي تبني إجراءات لإنشاء بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة الخارجية في أسرع وقت ممكن، وأعلن عن إنشاء هذا البنك في البادئ الأمر في عام 2007 كمؤسسة من شأنها تعزيز الاستثمار والتجارة والتعاون الاقتصادي عبر الحدود.²

¹-المرجع نفسه،ص18.

²-المرجع نفسه،ص19.

وفي ماي 2014 الجزائر تحضر الاجتماع 32 لمجلس وزراء خارجية المغرب العربي فالجزائر تهتم بفكرة الإتحاد وتؤكد في هذا الاجتماع أن المغرب العربي ضمن أولويتها ودعت دول الأعضاء لبناء تجمع اقتصادي مغاربي يخدم مصالح الدول.¹

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات المغاربية. (ليبيا، تونس)

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار بالأسلحة، تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد، أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة والتعاون والاعتماد المتبادل أمنيا.

تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6 ملايين كلم² مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسيا ومناخيا جعلت منها قضايا جيوسياسية وثقافيا متجانسا لا تتخلله أية حدود وحواجز إثنية أو حضارية، وهذا ما يستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي، والأجنحة المسلحة المختلفة التي تفوض بناء الدولة وترهن عملية الاستقرار.²

ومنذ سقوط شمالي مالي بيد التنظيمات المسلحة أفريل 2012 ازداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل والصحراء وتعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي نقطة ارتكاز فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق

¹ - الاجتماع 32 لمجلس وزراء خارجية دول المغرب العربي من موقع وزارة الخارجية:

www.MAE.dz

² عمر فرحاتي، التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كتاب المؤتمر المغاربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27-28 فيفبر 2013، ص20.

الإستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية و بين البحر المتوسط وعمق القارة الإفريقية من جهة أخرى، ففي التاريخ السياسي الوسيط كانت تسمى الجزائر لمدة طويلة بالمغرب الأوسط، وقد ساهمت مساحتها الشاسعة 42,39% من مساحة المغرب العربي و طول حدودها البرية 6343 كلم بربطها بجميع الدول المغاربية شرقا وغربا وجنوبا.

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغربي هي ذلك الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتد على مساحة 3862 كلم¹.

ميدانيا يهدد التخوم الساحلي غير مستقر الأمن المغربي من خلال رواقيين جيوسياسيين (شرقي وغربي) في غاية من الانكشاف ورواق أوسط أقلهما انكشاف، الرواق الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في ليبيا وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش.

-التأثيرات الأزمة في الساحل الإفريقي على منطقة المغرب العربي:

- ❖ استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة.
- ❖ إمكانية استفحال التطرف الديني الذي بدا بعضه يرتبط بالتنظيمات، الأهم من ذلك تنظيم الشريعة.
- ❖ التأثيرات الاقتصادية المختلفة من قلة نمو ومخاطر مرتبطة باستفحال الأزمات.
- ❖ صعوبة وعجز على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي.
- ❖ استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية.

¹-المرجع نفسه، ص20.

❖ أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما يؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود

إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقننوريين، اتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد

في تونس.¹

❖ توسع المجالات الاقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول

المغاربية.

❖ تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة بالإتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح

بين الجزائر والمغرب وكذا لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة.

تعتبر الجزائر الدركي والحارس والحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها ولاسيما من

الناحية الجنوبية وأي اختراق للحدود الجزائرية هو اختراق لأمن دول المغرب العربي

وأوروبا في نفس الوقت، والعمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على استقرار

المنطقة بالكامل.²

أكدت الأزمة المالية هدر الإمكانيات والإمكانيات مغاربية للتصدي المشترك

لتهديدات مشتركة، فلم تتضافر الجهود المغاربية لاحتواء الأزمة والعمل على تسويتها

سلميا وإن تعذر فتلعب الدول المغاربية الأدوار الأولى في العملية العسكرية لتحديد أهدافها

والتحكم في مسارها، بيد أن الإيديولوجية الحل السلمي-بينما أصبحت كل المؤشرات

حمرء بسبب استيلاء الجماعات الإرهابية على منطقة من جهة والتنافس الممغربي

الجزائري من جهة أخرى جعل الدول المغاربية تتحرك محتشمة متكيفة بالتحذير من

مخاطر التدخل لا أكثر وكأنها غير معنية بشكل مباشر، فجاءت إستراتيجيتها الوطنية

متشابهة لكنها مختلفة التوجهات.

¹-المرجع نفسه، ص21.

²-المرجع نفسه، ص21.

رغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر، فإن التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا، واتضح أن المغرب العربي المنقسم على نفسه يسير وفق محورين مغاربين: المحور الأول الجزائري المغربي المتنافر أصلا، والمحور التعاوني الثلاثي الجزائر، ليبيا، تونس فضلا عن محور ثالث مغربي-ساحلي (عبر مبادرة دول الميدان) يسمح بتعاون جزائري-موريتاني.¹

ويعود هذا المشهد المفكك في جزئه الكبير إلى إشكالية العلاقة الجزائرية المغربية، حيث يربط المغرب كما فعل خلال الحرب ليبيا بين الأزمة في مالي والإرهاب والصحراء الغربية لإخراج هذه الأخيرة من دائرة تصفية الاستعمار الأممية إلى دائرة الإرهاب، أما الجزائر فتبنت إستراتيجية إقصائية للمغرب تقوم في جملها على تسويق موقفها وعلى تحديد الفاعلين الماليين الواجب التعامل معهم، ومن ثم أصبحت أزمة المالية مثلها مثل الأزمة الليبية مطية للتنافس الجزائري-المغربي ولعبة التوازن القلق التي تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية بين الجزائر والمغرب ولعبة التحالف والانحياز التي تلعبها فرنسا لصالح المغرب على حساب الجزائر، وما لذلك من تداعيات سلبية أبرزها التنافس العكسي، أي الإقدام على تنازلات لصالح المغرب على حساب الجزائر، وما لذلك من تداعيات سلبية أبرزها التنافس العكسي، أي الإقدام على تنازلات لصالح القوى الخارجية مناكفة ونكاية في الجار الأقرب عوض الحصول على مكاسب من هذه القوى الخارجية.²

¹ عبد النور بن عنتر، الإستراتيجية المغربية حيال أزمة مالي، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013، ص2.

² مرجع نفسه، ص2.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

أما المحور الثاني فهو متعاون يتمثل في التنسيق و التعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس وليبيا، والأبرز فيه التقارب المتنامي بين الجزائر وليبيا بعد توتر العلاقات الثنائية خلال الأزمة|الحرب الليبية، مع استيلاء الجماعات الإرهابية على شمالي مالي وبداية زحفها جنوبا، تسارعت وتيرة الاتصالات والتنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس وليبيا لتتوج بعقد لقاء تاريخي بين رؤساء حكومات الدول الثلاث (عقد على هامشه لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية) في جانفي 2013، وقد تم الاتفاق على ضرورة تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، ويعد هذا إقرار بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي وفي الساحل، وقد تم الاتفاق على تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية، عقدت لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية الوطنية، كما تم الاتفاق على التحضير لاتفاقية أمنية مشتركة، طبعاً هذه الآليات التعاونية المتفق عليها ذات الدلالة السياسية والأمنية واضحة إن طبقت على أرض الواقع فإن هذا سيعطي دفعة قوية للاستقرار في المنطقة.¹

رغم كل هذا التنافر و التعاون التقاسم في المغرب العربي حول كيفية مواجهة التهديدات إلا أنه عقد في 21 أبريل 2013 اجتماع بعنوان التعاون الأمني لمواجهة التهديدات في قمة الرباط حيث عقده مجلس الوزراء الداخلية دول الإتحاد المغرب العربي، بمشاركة كافة أعضاء الإتحاد و استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية خاصة في ظل التطورات الإقليمية الراهنة، وأكدوا أن التهديدات الأمنية تؤثر على استقرار المنطقة ودول المجاورة.²

¹- المرجع نفسه، ص3.

²- رضوان البلدي، مجلس الأمن يدعو الدول المغاربية لتنسيق أكبر الجهود لمكافحة الإرهاب. من الموقع في ماي 2014: <http://www.elbeladonline.net/modules.php?namenwes>

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

منذ 2013 و الحدود الجزائرية التونسية التي تهدد أمن الدولتين وقررت الدولتين بتضافر الجهود من أجل الحد من هذا الخطر وتطويره، وهذا بتجسيد مخطط عمل بتبادل المعلومات، إنشاء تجمع للاستخبارات العسكرية وجمع الجانبين منذ 2013 جسد أكثر من 80 مركز للمراقبة على حدود 956 كلم وخلق 20 منطقة عسكرية، و 60000 مجند منذ ماي 2013 خاصة بعد وفاة 8 جنود تونسيين في جويلية على الحدود.¹

أما بالنسبة لليبيا فكانت الترتيبات سابقة فبحلول 2011 جندت الجزائر 7000 جندي حارس للحدود و 20000 جندي في المنطقة 6 و4 (ورقلة،تمنراست) وفي 2012 تجسدت 30 قاعدة عسكرية جديدة في الحدود النجيرية- المالية -الليبية بالإضافة لقاعدة عسكرية جوية لاستفادة منها في التدخلات الدفاعية خصص لها 3000 جندي، وتجسد مركز رسمي لتبادل المعلومات بين الدول الثلاث(النيجر،مالي،ليبيا).²

بالإضافة للدعم اللوجيستيكي المكثف في المنطقة وحدة طبية ميدانية تابعة لمصالح الصحة العسكرية، وتم وضع دوريات للمراقبة المستمرة على مدار 24 ساعة إلى جانب العشرات من المروحيات من نوع أغوستا المتعددة المهام لتدعيم التطلعات الجوية لمراقبة الحدود وعمق التراب الوطني التي تعزز لها مصالح الدرك الوطني مؤخرا إلى جانب الآلاف السيارات رباعية الدفع، كما شكلت لجنة عسكرية عليا من قبل المجلس الأعلى للأمن الجزائري تحت إشراف رئيس الجمهورية تمثلت مهامها:

¹ Laurence Aida Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au sahel, opcite, p5.

² Ibid, p6.

- ❖ متابعة الوضع داخل ليبيا، بناء وتقديم تقارير أمنية و التعامل مع المستجدات في الحدود بالتنسيق المباشر مع رئيس هيئة أركان الجيش.
- ❖ كما صادق المجلس الأعلى للأمن بتوصية من قيادة أركان الجيش على إجراءات الأمن التي تضمنت إغلاق الحدود وفتح منفذ وحيد وهو "الدبداب" وبالتصدي لأي محاولة تسلل داخل حدودها.¹

المبحث الثاني : الفضاء المتوسطي.

يعد البحر المتوسط نقطة تلاقي بين الحضارات، وهذا لتوسطه لثلاثة قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، وهو مجال لالتقاء الضفتين الشمالية الأوروبية المتقدمة والجنوبية الدول النامية، بالنسبة للجزائر لطالما كان هذا الفضاء مصدرا للتهديدات على مر العصور بداية من الاستعمار الوندالي وصولا إلى الاستعمار الفرنسي الحديث. نظرا للأهمية التي يكتسبها المجال المتوسطي دوليا لاحتوائه على الممرات البحرية المركزية وموقعه الجيوستراتيجي يحظى باهتمام دولي خاص، والجزائر بدورها تهتم بهذا الفضاء الحيوي وهذا عبر توقيع اتفاقيات ومعاهدات شراكة في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية الأمنية.

المطلب الأول: التعاون في المجال المجال الاقتصادي.

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة، من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة، فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الأمريكية، ودول الباسفيك، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين

¹ محمد بن أحمد، "الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا"، جريدة الخبر اليومية، العدد 6285، 6 مارس 2011، ص 02.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

دول أوروبا الموحدة، سوف يكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هذه الدول التي تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن بعض الدول النامية تسعى إلى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين و تأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال-جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، فهي تتضمن تعاونا ماليا، اقتصاديا، وتقنيا، محورا اجتماعيا وثقافيا وحوارا سياسيا وأمنيا.

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972.

تأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية⁽¹⁾.

ثانياً: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولاً للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسط، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.²

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها - باعتبارها سياسة شاملة - على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أفقا أوسع من مجرد الاتفاقيات التجارية، وعلى هذا

¹ - عبد المنعم سعيد، *الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة*، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986)، ص 210.

² محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص 19.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976⁽¹⁾.

ثالثا: قمة برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الإسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنى عشر دولة متوسطية^(*)، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر⁽²⁾، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.³

¹ -مرجع نفسه، ص19.

² - وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

³ -المرجع نفسه، ص247.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأوروبية المتوسطية فيما يلي:

1- برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمراقبة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوروبا. يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)⁽¹⁾، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و "ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج

* - الدول المتوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص

¹ - مذكرات إعلامية أوروبية، الشراكة الأوروبية المتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، (المفوضية الأوروبية، 2004)، ص 16.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"⁽¹⁾، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم، والآن يتم التحدث عن برنامج "ميديا" 3 من 2010 إلى 2012 والذي خصص له حوالي 4 ملايين يورو وهذا في ميادين متعددة التالية: الزراعة، الطاقة، الهجرة، الإحصائيات الاجتماعية، النقل، التجارة، وميزان المدفوعات.²

رابعا: سياسة الجوار الأوروبي.

يمثل تقييم عملية برشلونة المدخل الطبيعي للاقترب من سياسة الجوار الأوروبي الجديدة، فقد احتفل الاتحاد الأوروبي ودول المشاركة المتوسطية في 2005 بمرور عشرة أعوام على عملية برشلونة منذ تدشينها 1995 وفي خضم هذه الاحتفالات، كانت هناك تقييمات عديدة لعملية برشلونة بإيجابياتها وسلبياتها وكان التساؤل الرئيسي في هذا الصدد، ما هو حصاد أوروبا من المشاركة الأوروبي - متوسطية، وما هو حصاد الدول المتوسطية من هذه المشاركة؟ وكان الانتقاد الرئيسي هو أن هذه الشراكة لم تحقق الهدف الرئيسي منها، الذي تمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، وذلك رغم وجود تأثيرات إيجابية لها سواء اقتصادية أو سياسية فعلى الرغم من الجهود الدؤب لتطوير المشاركة، فإن النزاعات الإقليمية لم تتم تسويتها، كما أن النمو الاقتصادي بمعظم دول جنوب المتوسط لا يجارى معدل النمو السكاني.

تهتم سياسة الجوار الأوروبي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي ينبع في المقام الأول من اهتمامها بالأمن السياسي، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي

¹ المرجع نفسه، ص 16.

² -Laura Baeza, *Rapport annuelle de la cooperation de UE-Algérie*, declaration de l'union européenne en Algérie, 2014, P7.

*يعتبر الإتحاد من أجل المتوسط مشروعا تنميا للمسار برشلونة الذي لم يحقق الآمال المرجوة، والذي أطلقه نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي في حملته الانتخابية.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

يوظف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق هدف الأمن والاستقرار في دول الجوار، ومن ثم انعكاس هذا الاستقرار على أوروبا الموسعة.

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم التقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية في بروكسل في 23 مارس 2004 حول – المشاركة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع جنوب المتوسط والشرق الأوسط –، حيث تضمن اقتراحا بمشاركة إستراتيجية جديدة مع دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط تأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة بين هذه الدول، وكذلك تطوير آليات التعاون القائمة بالفعل ومنها المشاركة الأورو – متوسطية وقد أكد هذا التقرير بشكل صارم على ما يسمى المشروطة السياسية، بمعنى توظيف كون أوروبا الشريك التجاري والتنموي الأهم لمجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط في وضع تصوراتها حول مستقبل المنطقة موضع التنفيذ وتأكيدا أن التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وعملية الإصلاح في الشرق الأوسط الموسع يمكن أن تسيرا معا في أن واحد وتضع سياسة الجوار الأوروبي، التي تم النص عليها رسميا بواسطة المفوضية الأوروبية في ورقة أوروبا الموسعة في مارس 2004 الأولوية القصوى بأن¹

يقوم الاتحاد الأوروبي بتشكيل مستقبل علاقاته مع جيرانه، وقدمت المفوضية الأوروبية ما يسمى بورقة إستراتيجية وتقارير عن الدول في 12 مايو 2004 وتمثل الورقة الإستراتيجية خطوة مهمة في وضع شروط محددة، لكي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يعمل بطريقة أكثر تفاعلا وقربا مع جيرانه، ومن ثم تطور من قدرة الاتحاد على دعم أهداف سياسته الخارجية والأمنية المشتركة وعلى أساس الورقة الإستراتيجية، قدمت المفوضية الأوروبية في 9 ديسمبر 2004 أول مجموعة من مسودات خطط العمل مع

¹ محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط – من برشلونة إلى سياسة الجوار"، من:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725> Mai 2014.

الدول المشاركة، كما تم تقديم آلية مالية للمساعدة سميت (الجوار الأوروبي وأداة الشراكة)¹.

خامسا: الإتحاد من أجل المتوسط

جاء الإتحاد من أجل المتوسط لتجاوز أوجه القصور التي شابت مسار برشلونة، بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين الآخرين عبر توزيع متوازن للمهام و رئاسة دورية مشتركة وقمم دورية مشتركة بين دول الشمال و الجنوب المتوسطي، ولكن الفكرة كانت تثير مخاوف العديد من الدول الأوروبية من أن يؤثر سلبا على مشروع برشلونة الذي لا يزال قائما وعلى مؤسسات الإتحاد الأوروبي بشكل عام.

أمام هذه المواقف الراضية اضطر القادة الفرنسيون إلى إدخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأولية للمشروع بشكل يجعل من بلدان الإتحاد أطرافا في ما أصبح يسمى رسميا مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط وهو ما يعني أن المبادرة الفرنسية لا تقوم على أنقاض مسار برشلونة و لكن جاءت للدفع به إلى الأمام، ويرمي المشروع إلى تحقيق نفس الأهداف مسار برشلونة في المجالات التالية: السياسية، الاقتصادية، الثقافية لكنه أخفق في تحقيقها كاملة.

شاركت الجزائر في العديد مشاريع الشراكة مع دول الضفة الشمالية للمتوسط و هذا قصد بناء علاقات ثابتة و تأمين الفضاء المتوسطي في إطار سياسة حسن الجوار، بحيث تعتبر الجزائر شريكا جيواستراتيجي للدول الأوروبية و هذا للدور الذي تلعبه إقليميا و قاريا، و تبلغ مجمل الإسهامات الأوروبية و المشاريع 450 مليون يورو، فضلا أن

¹ المرجع نفسه

* يستند المشروع إلى تقرير وضعه أكاديميون و سياسيون و دبلوماسيون تحت اسم تقرير "ابن سينا"

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

الجزائر تستفيد من الخبرة و الدعم التكويني الذي توفره الدول المتوسطة في إطار مشاريع الشراكة في مختلف الميادين خاصة الميدان الاقتصادي والعلمي.¹ والحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هو أن الاتحاد من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق مايلي :

1- مواجهة المنافسة الأمريكية واليانية لاكتساب أسواق دول متوسطة تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية.

2-توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطة واقتصادياتها ضعيفة.

ولكن الجزائر تسعى من خلال هذه المشاريع لجذب الاستثمارات الأوروبية وإلى تطوير من خلالها مستوى صادراتها، و بناء قاعدة صناعية قوية و إرساء جهاز إنتاجي فعال و متنوع قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية و تصدير الفائض إلى الخارج و تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصادرات، و خاصة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وذلك من خلال استغلال الإمكانية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر و الاستفادة من التجربة و الخبرة الأوروبية في هذا المجال.²

و حسب بيانات وزارة المالية فإن صادرات الجزائر خارج المحروقات بلغت سنة 2010 نسبة 2,74% من إجمالي الصادرات، و نسبة 2,76% في 2009، وهي نسبة ضئيلة جدا مما يدفع الجزائر إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتنويع صادراتها، وتخفيف اعتمادها على المحروقات التي تعتبر ثروة زائلة وإيجاد بدائل لها لضمان الأمن الاقتصادي للجزائر، بحيث تساهم الشركات المستثمرة في ترقية و تنمية صادرات الدول المضيفة

¹-laura Beaza,opcit ;p1.

² كمال مرداوي،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،(جامعة منتوري قسنطينة،2004)،ص263.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

بطرق عدة، وذلك من خلال زيادة القدرات الإنتاجية الخاصة بها وتوجيه الفائض للتصدير، أو بتحفيز المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة على زيادة الإنتاج وتوجيهه نحو التصدير اعتمادا على قنوات التوزيع المسخرة من قبل المؤسسات الأجنبية، أو الاستفادة من الأسواق الخارجية والمنافذ المفتوحة من قبلها لتسويق منتجاتها.¹

تسعى الجزائر من وراء إبرام اتفاقيات الشراكة إلى اكتساع مكانة في الساحة الدولية، بحكم كونها شريك لتجمع اقتصادي يعتبر من أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يساهم في إخراجها من العزلة أو تهميش الذي كانت تعاني منه خلال السنوات التسعينيات الماضية، إضافة إلى تطلعها إلى الاستفادة من مساعدات دول الاتحاد الأوروبي في مسارها نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

كما تهدف الجزائر من خلال مشاريع الشراكة إلى مساهمة دول الضفة الشمالية في توسيع الاقتصادي للجزائر، وخاصة خلق و توفير مناصب العمل من خلال توظيف الموارد البشرية المحلية على جميع المستويات، و فتح إمكانية التوظيف و التشغيل على المستوى المسيرين والأعوان التنفيذيين و الاستفادة من مداخل في شكل أجور، وذلك في إطار سعي الجزائر للتخفيف من حدة البطالة و انعكاساتها و الآثار السلبية المترتبة عنها، بالإضافة إلى أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يعمل على تحسين توازن ميزان²

المدفوعات و زيادة المداخل العمومية من خلال تطبيق السياسات الجبائية المفردة وتحصيل الضرائب المستحقة على الأرباح المحققة من قبل الشركات المستثمرة، مما يوفر للدولة المضيفة إيرادات يمكن استغلالها في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، الأمر الذي قد يترتب عنه توفير فرص جديدة للعمل.

¹ مرجع نفسه، ص 263.

² قادي عبد العزيز، *الاستثمارات الأجنبية*، (الجزائر: دار هومة، ط 2، 2006)، ص 55.

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي و الأمني.

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباح الشرعية عليها، بما تعول عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة⁽¹⁾، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألفت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ثانيا المجال الأمني و السياسي

يعتبر البحر الأبيض شريانا حيويا بالنسبة للتجارة والحركة الملاحية الدولية، إلا أنه يبقى أرضية خصبة للأنشطة غير القانونية الماسة بالاستقرار، القادرة على تشكيل خطر حقيقي على

¹ ، تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية في:

<http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html> . 08 مارس 2006

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

الأمن الوطني للبلدان والأمن الدولي منها: (الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات و الاتجار بالأسلحة غير الشرعية، وكذا الهجرة غير القانونية)، هذا ما يجعل ضرورة تأمينه بالغة الأهمية ويلاحظ هذا من خلال شدة الاهتمام بهذا المجال المتوسطي.

إن أمن الجزائر عموما واقتصادها خصوصا مرهون باستقرار المتوسط، لذلك ومن أجل احتواء التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية تم تطوير عدة مبادرات سياسية وأمنية تقيد مستقبل الضفتين الشمالية و الجنوبية وتساعد على تنمية المنطقة.

1- الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي:

شكل حوض المتوسط فضاء إستراتيجيا و لا يزال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، هذا ما يفسر التواجد المستمر لهذا الأخير في المنطقة، فبعد ما كان تواجد الحلف إبان الحرب الباردة في مواجهة حلف وارسوا من أجل حماية وضمان أمن أوروبا الغربية من المد الشيوعي، لا يزال متواجدا رغم زوال هذا الأخير، متكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة فالأمن الأوروبي حسب الحلف لا يزال مهدد ولكن تغير التهديد، حيث أصبح مصدره في جزء كبير من الضفة الجنوبية للمتوسط، ولمجابهة هذه التهديدات لا بد من التعاون مع دول الضفة الجنوبية و الحوار و ليس حشد القوات العسكرية فحسب.

إن التحول الذي طرأ على أدوار ومهام الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية عبر عنه التصور الاستراتيجي الجديد للحلف منذ نوفمبر 1991 وهو تصور المبني على تحديد تهديدات جديدة لأمن أوروبا تقتضي توسيع مفهوم الأمن وزيادة في مهام المنظمة، حيث قرر مجلس الحلف المنعقد ب أسلو في جوان 1992 توسيع مهام الحلف لعمليات حفظ السلام و إدارة الأزمات الدولية والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا "OSCE" ومنظمة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام¹.

¹ « L'élargissement des missions », <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/otan/elargissement-missions.shtml> mars 2014.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

وفي مسعى للانفتاح على دول جنوب البحر المتوسط ضمن إستراتيجيته الأمنية الجديدة بادر الحلف الأطلسي سنة 1994 إلى إطلاق مبادرة "الحوار الأطلسي - المتوسطي" كإطار للحوار والتعاون الأمني مع الدول الجنوبية للمتوسط هدفه التنسيق، تبادل المعلومات والتعاون في مواجهة تهديدات المتعددة التي تهدد الأمن في المتوسط، في إطار رؤية تربط بشكل مباشر أمن أوروبا بأمن المتوسط.

الحوار الذي تشارك فيه سبعة دول متوسطة غير أعضاء في الحلف هي: مصر، المغرب، تونس، إسرائيل، موريتانيا، الأردن (سنة 1995)، والجزائر (سنة 2000) يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف في:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.
 - تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
 - تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو.¹
- يرتكز الحوار على أربعة مبادئ أساسية:

- الحوار عملية اختيارية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه، حيث يتسم المرونة.
- آلية الحوار ثنائية بين الناتو من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى (1+NATO) كما يتضمن الحوار بعد ثاني متعدد الأطراف من خلال الاجتماعات التي تضم الناتو والدول المتوسطة السبعة (7 + NATO).
- يعتمد الحلف مبدأ المساواة بين دول الحوار في ما يخص قدر نشاطات التعاون والمشاركة في الاجتماعات والنقاشات، حيث تتمتع الدول المشاركة في الحوار في إطار سياسية عدم التمييز بالحرية في اختيار مدى مشاركتها فيه وحجم تلك المشاركة، وفق مفهوم التفاضل الذاتي، من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.²

¹ "الأمن الإقليمي: رهان التعاون ضرورة حتمية" مجلة الجيش، (العدد: 57)، م (مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2011)، ص 50.

² Abdenmour Benantar, Nato, Maghreb and Europe, July 2006, p172. in:

<http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713604487>

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

- مبادرة الحلف تأتي في منظور متكامل مع المبادرات الدولية الأخرى التي تدخل في نفس الإطار، مثل مسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE. الحوار المتوسطي يتضمن أساسا أبعاد عسكرية أمنية متعلقة بمهام حفظ السلم والوقاية من النزاعات والتنسيق لمعلوماتي ولاستخباراتي، أبعاد عملية ميدانية تتمثل في التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة مع دول الحوار، وأبعاد سياسية دبلوماسية تعكس طبيعة المهام الجديدة للحلف في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ففي البعد السياسي للحوار تعتبر مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في قمة مدريد 1997 الإطار المؤسسي لعقد الاجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين، من أجل تطوير الحوار وتعزيزه. حيث يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي التي تأخذ طابع الناتو+1 بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي والعملي، وتوفر هذه المناقشات¹ فرصة لتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في المتوسط والمتعلقة كذلك بتطوير أبعاد التعاون السياسية والعملية للحوار.

يعد التعاون الجزائري مع الحلف الأطلسي في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم في حوض المتوسط، فالمكانة الجيو-سياسية التي تحتلها الجزائر تجعل منها شريكا لا غنا عنه في إستراتيجية بناء الأمن المتوسطي إذ انخرطت الجزائر بصفة رسمية في مسار الحوار الأطلسي-المتوسطي سنة 2000 على الرغم من أن الحوار كان قد بدأ ستة سنوات قبل ذلك التاريخ.²

و للحلف كما سبق وقلنا بعد عملياتي يتم فيه التعاون بين دول الأعضاء وفق 4 مجالات أساسية:

¹ 2-Ibid,p173.

² -Ibid,p173.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

✓ تحسين التعاون العملي بين قوات NATO وقوات دول الضفة الجنوبية.

✓ تحديث القوات العسكرية و هياكل الدفاع.

✓ العمل المشترك لمكافحة الإرهاب.

بحيث عقدت قمة "براغ" 2002 أين تم تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار بشكل جوهري وتقوية التعاون العملي لاسيما في مجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب.

و في هذا الإطار رست بميناء الجزائر المجموعة البحرية الدائمة لقوة الردع السريع أربع مرات حتى 2008 وهذا لتنفيذ البرامج السنوية للنشاطات التعاون بين الناتو¹ والجيش الشعبي الوطني، بحيث صرح نائب التشكيلة البحرية للناتو بنابولي "الناتو يولي أهمية بالغة للجزائر، ويعمل على توطيد علاقاته معها خاصة في إطار الحوار المتوسطي مشيرا إلى أن العلاقات بين الناتو و الجزائر ممتازة و توقف وحدتنا البحرية بالجزائر دليل على ذلك".²

إلا أن التعاون الجزائري مع الناتو كرسه زيارته الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الناتو 20 ديسمبر 2000 و 10 أكتوبر 2002، حيث أنه أول رئيس عربي يزور القيادة العامة للحلف و تفقد منشأته و صرح "إننا نواجه نفس الخطر و أن أمن أوروبا من أمن الدول المتوسطية"، كما أن هذه الزيارة تبين إرادة الجزائر لإرساء علاقات مثالية مع الناتو، مؤسسة على مبادئ مشتركة و مصالح متبادلة.³

¹ بوشرية علي، "وحدات من القوة الرد السريع المضاد للألغام ترسوا بالجزائر" مجلة الجيش، (العدد 537)، مؤسسة المنشورات العسكرية، أفريل 2008، ص15.

² مرجع نفسه، ص15.

³ طورشي ليلي، دور حلف شمال الأطلسي في المتوسط، رسالة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة، (جامعة الجزائر، 2012)، ص87. أكد البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع على "الأهمية القصوى التي توليها الدول المشاركة لحوض البحر الأبيض المتوسط واتفقوا الكامل على ضرورة تعميق التعاون بينها وتطويره".

2-الجزائر و المجموعة 5+5.

انطلق الحوار 5 زائد 5 خلال الدّورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهّد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس من نفس السّنة بروما وشاركت فيه كلّ من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وذلك في مستوى مديري وزارات الخارجية .

وقد انعقدت الدّورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة 1991 بالجزائر وتمّ إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتّبادل والتّعاون بين دول عربي المتوسط. وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمّة خلال سنة 1992 بتونس إلّا أنّ هذا الحوار قد تعطلّ بسبب العقوبات الأممية التي تمّ تسليطها على ليبيا في جانفي 1992.

تجمّد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 – 2001) لتتبعث فيه الرّوح من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدّول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة مبادرة برتغالية ، وتتحرك آلياته وفق وتيرة تصاعدية لينتهي إلى برمجة أوّل اجتماع في مستوى القمّة كانت بتونس يومي 5 و 6 ديسمبر 2003.¹

تضمن بيانها الختامي التوجيهات المشتركة في مجال الحوار السياسي والأمني وحوار الثقافات، وتشكل المحاور الخمسة التي تمّ التطرق إليها خلال هذه القمّة البنية القاعدية للشراكة الإستراتيجية بين الأطراف.

¹ Ahmed A. OUNAIES, "Sécurité et partenariat en Méditerranée", Etudes Internationales, no 79, 2001.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

تعد الجزائر طرفا فاعلا في هذه المبادرة، ليس من خلال مقترحاتها البناءة فحسب، بل أيضا من خلال مشاركتها و تنظيمها للعديد من التمارين مثل التمرين البحري "أل ماد" 2008 شهر أكتوبر الذي أشرفت على تنفيذه قيادة القوات البحرية و يندرج في إطار تعزيز ديناميكية التعاون بين بحريات بلدان المبادرة في مجال المراقبة والأمن البحريين، كما نظمت تمرين الأمن الجوي "سيركايت 2010" شهر أكتوبر 2010، والذي أشرفت عليه قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية، إلى جانب¹

احتضانها للعديد من الاجتماعات، وبهذا فإن الشراكة تشمل ثلاثة مجالات الميدان الجوي وأخر عملية كانت في المغرب 2012 و قبلها في إسبانيا 2011 بعنوان التنسيق العملياتي لمحاربة الإرهاب الجوي و هذا بهدف ضمان متابعة التعاون الإقليمي في الميادين الأمن والسلم الجوي، بالإضافة لميدان الحماية المدنية وهذا بالقيام بتدريبات كيفية مجابهة الكوارث، و تبادل الخبر في ميدان الصحة العسكرية وغيرها، و هذا إلى جانب المجال البحري وهذا بتطوير القدرات التكنولوجية المراقبة البحرية و تبادل المعلومات من أجل تسهيل العمل و ضمان الاستقرار في المنطقة، وكذا تكوين إطارات الدفاع، من خلال تطوير المعارف المشتركة المتعلقة بالمسائل الأمنية و تبادل الخبرات.

¹ - ج. إسماعيل، "تمرين سيركايت 2012 مبادرة 5+5"، مجلة الجيش، (العدد 592)، (مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر 2012)، ص 10.

المبحث الثالث: توجه السياسة الخارجية الجزائرية في فضاء الساحل الإفريقي.

تفرض الوضعية الإستراتيجية الجديدة إزاء الجنوب عامة والساحل الصحراوي خاصة إعادة التنظيم الإستراتيجي نحو الجنوب الكبير، و خاصة في الولايات المجاورة لمالي والنيجر مع تجديد الأهداف و استنادها إلى أشكال جيواستراتيجية جديدة. هذه التصورات الإستراتيجية للدبلوماسية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عوامل اللأ أمن المذكورة سابقا والوسائل والقدرات الحقيقية التي تستخدم لمواجهة مشاريع القوى الخارجية لغرض إقامة نظام إقليمي موثوق.

1- المطلب الأول: إعادة التنظيم الاقتصادي في الجنوب.

تبادر الجزائر في إعادة تهيئة إقليمها و تأسيس سياسة حقيقية للتوازن الإقليمي وهذا بتقديم تشجيعات للشباب للعمل والاستقرار في الجنوب، بهدف تخفيف الضغوطات الاجتماعية للتجمعات المتواجدة على الشريط الساحلي 70% من السكان الجزائريين.

في الوقت الذي تساهم فيه إعادة التنظيم الإداري لجزء من الجيل الجديد نحو الجنوب لتحقيق سياسة جديدة متعلقة بإنشاء مدن في الجنوب وأقصاء، يساعد كل من الاستعمال المعقول للموارد لهذه المناطق وتطوير وسائل الاتصال والنقل على تقليل أثار النمو الديموغرافي ورفع عامل الازدهار، ولهذا يبقى الاعتماد على بعض التدابير ضروريا : كالتنازل على أراضي الدولة لفائدة التعاونيات الشباب بالدينار الرمزي و الأراضي الصالحة للزراعة بثمان زهيد.¹

هذه التدابير هي من شأنها تشجيع الشباب على العيش في الجنوب والمستثمرين على إنشاء مؤسسات جديدة خاصة من بين هذه التدابير الإعفاء من الضرائب لمدة عشر

¹ محمد سعيد مكي، "منطقة الساحل و الصحراء، الواقع و الأفق"، أشغال الملتقى الوطني، (المعهد العسكري للوثائق و التقويم، 2012)، ص71.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

سنوات و أثناء فترة الاستثمار في نقل الممتلكات و تخفيض الضريبة المضافة و كذا التسهيلات الواسعة المطبقة للحصول على قروض مفروقة بتخفيض أو إلغاء الفوائد البنكية وهناك تدابير أخرى تساهم في تشجيع التوظيف على مستوى الجنوب و الخاص بالمؤطربين الآتين من الشمال في شتى المجالات كالإدارة، الصحة، التربية والأمن: تشجيع المؤسسات الجديدة و خصوصا المتعلقة بالقطاع الغذائي الزراعي، وذلك بتخفيض فواتير الكهرباء و الغاز بنصف ثمنها، إنشاء بنوك خاصة و فتح فروع لهيئات التمويل العمومي و البلدان المجاورة (مالي، النيجر)، في هذه الظروف ومن وجهة نظر إستراتيجية، سوف ينتج عن إنشاء مدن جديدة و تقسيم الجنوب الكبير إلى عدة ولايات حزام أمني اجتماعي يسمح بحماية المساحات الواسعة الشاغرة من تدفق الشبان المهاجرين غير شرعيين الذين يزداد عددهم من يوم إلى آخر.¹

قامت الجزائر بتوفير سبل العيش المريح لتوارق الجزائر وهذا بإدماجهم في الحياة السياسية، و تقديم مساعدات في تنقلاتهم ببناء مراكز عبور في مدن (جانت، تيميمون، عين غزام) و قامت ببناء طريق عبور عبر الصحراء نحو الدول المجاورة كلفها 64 مليار دولار. و قدمت تسهيلات في ميادين متعددة كبناء مراكز صحية قريبة و توفير مناصب شغل بقيام مؤسسات اقتصادية ببناء فروعها هناك، و قامت بإنشاء محطة توليد كهرباء طاقتها 100 ميغاواط تضمن تزويد 10 آلاف مشترك بكل من دائرتي عين صالح و عين قزام وتخصيص أكثر من 4 ملايين دينار تضاف للميزانية المرصودة في إطار برنامج تنمية الجنوب. بالإضافة إلى مشاريع أخرى كمشروع نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست و هذا عبر 750 كلم و يقدر حجم المياه 100 ألف متر مكعب، تزود 300 ألف

¹ المرجع نفسه، ص72.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

نسمة في المنطقة، كما تم إنجاز محطة لمعالجة المياه و تم توظيف 2533 عامل و كلفها 197 مليار دولار.¹

وعلى المستوى الإقليمي فور سقوط النظام الليبي، فتح المجال للجزائر لأخذ مكانه في المجتمع الإقليمي الساحل الصحراوي "س صاد"، من هذا المنظور تقترب الجزائر من إنشاء هيئة مكلفة بالتنمية المشتركة مع دول الساحل، وتجريب نماذج جديدة لرفع من قدرات التصدير و التعاون الإقليمي، يمكن لهذه الهيئة وضع معايير للتجارة و المقايضة وفي المدى المتوسط الشروع في تعاون حقيقي مع دول جنوب الصحراء و إفريقيا الوسطى.²

و تعمل الدبلوماسية الجزائرية بديناميكية في الفضاء الساحلي، حيث قدمت إعانات للمالي في أزمتها تقدر ب160 طن من المساعدات الإنسانية و 40 طن من المساعدات باتجاه اللاجئين في النيجر، هذا فضلا عن قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2010 بمسح ديون البينية للمالي المقدرة ب1,4 مليون دولار أمريكي.

و في 2010 قدمت لها مساعدات أيضا تقدر ب2500 طن وفي 2011 قدمت 10 مليون دولار لتمويل مشروع تنمية ثلاثة مناطق بشمال المالي، ونفس الشيء بالنسبة للنيجر مسحت الديون البينية التي قدرت ب23,748 مليون دولار.³

تساهم الجزائر بدعم قدرة 10 ملايين دولار كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من 75000 جندي، تعمل هذه الخطوة على توفير 300 نشاط لكل 500

¹ رياض معزوزي، "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة : مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و انتاج الطاقة البديلة"، مجلة الأهرام، (العدد 180، (5 ماي 2011)، ص 01.

² -أشغال الملتقى الوطني، مرجع سابق الذكر، ص71.

³ "Action de solidarité de l'Algérie au profil des refugier maliens", Eldjech, établissement des publication militaire, mars 2012, P20.

فرد من النساء والشباب بدعم بقيمة 1,30 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و 5 مراكز تجارية.¹

المطلب الثاني: الجانب الأمني و السياسي

في المنظور الجزائري "حسن الجوار الإيجابي" هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي يفرض عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الآخرين. يتماشى هذا المنظور مع قوانين الدولية في عدة مستويات: احترام سلامة أراضي الدول المجاورة، الوضعية الراهنة للحدود تعزز سلامة الأراضي المحررة من الاستعمار، كان اهتمام الجزائر بحسن الجوار دائما ثابتا في دبلوماسيتها.

-أزمة المالي.

لطالما رافعت الجزائر على ضرورة ترجيح الحل السلمي و التفاوض في حل النزاعات الداخلية و بين الدول، بحيث ساهمت في حل النزاعات بين دول متعددة كالنزاع الإريتيري-الإثيوبي في 1990 و غيرها، أما بالنسبة للأزمة المالي فتعتبرها أزمة متعددة الأبعاد تشمل جوانب اقتصادية وسياسية، وأمنية،اقتصادية، وأخرى إنسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في المالي وبالتالي مناص من الحل السلمي والتفاوض.

الجزائر تريد أن يكون المالي الفاعل الوحيد في تقرير مصيره و لا يكون هنالك أي تدخل أجنبي و محاولة الحل السلمي للقضية وما صرح به السيد عبد العزيز بوتفليقة لوكالة الأنباء الفرنسية في 16 ديسمبر 2012 والجزائر ستواصل دعمها للمالي و تقديم مساعدات إنسانية وقروض.

¹ جمال عمر ، مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة ، على الرابط : ، تاريخ الدخول 26 فيفري 2014

<http://www.magharebia.com>

-وساطة الجزائر المتتالية في المالي:

❖ اتفاق تمراست 1991:

التقى ممثلو الحكومة المالية 5 و6 جانفي 1991 بتمراست مع وفد ضم الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجهة العربية الإسلامية وأدى إلى توقيع اتفاق يشمل 13 مادة تضمنت.

❖ وضع حد للعمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي ابتداء من 6 جانفي في الساعة الثانية زوالا

❖ تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام واستبعاد عناصر المساعدة من الخارج.

❖ استقرار كل قوات المقاتلين التابعين للحركتين في أماكنها و كل تنقل خارجها يتم دون سلاح.

❖ مطالبة القوات العسكرية بوقف كل العمليات تجنباً لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

❖ انسحاب العناصر المالية المسلحة من تسيير الإدارات المحلية من إلغاء بعض المناصب العسكرية.¹

❖ دعوة القوات العسكرية لتجنب أماكن الرعي والأماكن الأهلة بالسكان.

❖ تفرغ القوات المالية المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

❖ إمكانية التحاق المقاتلين الأزواد بصفوف القوات المالية المسلحة وفق شروط يحددها الطرفين.

❖ إنشاء لجنة مكافحة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيط.

-نزاعات في القارة الإفريقية"مجلة الجيش"،(عدد 597)،(منشورات المؤسسة العسكرية،أفريل 2013)،ص24.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

- ❖ تشكل لجنة إنهاء العمليات من الطرف الجزائري الوسيط وعدد متساو من الطرفين.
- ❖ مقر اللجنة مدنية غاو المالية.
- ❖ إطلاق سراح كل الرهائن المدنيين والأسرى والسجناء في حوزة الطرفين في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ التوقيع.
- ❖ تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع 6 جانفي 1991 .

2. لقاء العاصمة الأول:

نتيجة لعودة العنف في شمال مالي، بدأت أطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات وعلى هذا الأساس التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية في لقاء أولي يومي 29.30 ديسمبر 1991 من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النظام.¹

و تلاه اجتماع لقاء الجزائر العاصمة الثاني 24 جانفي 1992 أين توصلت فيه الأطراف إلى اتفاق.

ولقاء مارس 1992 الذي اعتبر بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على " الميثاق الوطني " بالعاصمة باماكو بتاريخ 11 أبريل 1992 والذي قيم في وقته على انه معلم لانجاز عظيم بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا انطلقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، باختصار فهو يعتبر نتيجة لإجماع ونقاش وطني صادق.²

¹ نبيل بوبية ، آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي و النيجر ، في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية ، جامعة قالمية ، 2011 ، ص 09.

² المرجع نفسه ، ص 09.

لقاء تمناست من 10 إلى 20 أفريل 1994 :

تعلق الأمر في هذا اللقاء بـ:

- ❖ التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.
 - ❖ تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي تعجل في عملية تطبيق الاتفاق.
 - ❖ بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لمباشرة العمليات التي تسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية العسكرية والمؤسسية ، بالإضافة إلى تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد المتبقي من أجل إدماجهم في مختلف أسلاك الدول بهدف الغلق النهائي لها.
 - ❖ عملية الإدماج الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم.
- الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماع الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية ، كما تم تحديد تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق والتي تخص صفوف القوات المسلحة.¹
- لقاء العاصمة من 10 إلى 15 ماي 1994 و لقاء لقاء تمناست من 27 إلى 30 جوان 1994.

اتفاق الجزائر لاسترجاع الأمن والسلم في كيدال في 2006:

في جويلية 2006 وبإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة قاد سفير الجزائر ببامكو السيد عبد الكريم غريب اتفاق سمي اتفاق الجزائر وقد نص على هدنة طويلة الأمد.

نص هذا الاتفاق على:²

- ❖ ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشمال.

¹ المرجع نفسه ، ص 09.

² المرجع نفسه ، ص 10.

❖ ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية.

❖ إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

لكن وبسبب مناوشات حدثت بشأن سوء فهم الطرفان لبعض بنود الاتفاق تم إلحاق هذا الأخير ببروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007 .

❖ الوثيقة الأولى : إجراءات تطبيقية عالقة في اتفاق جويلية 2006 .

❖ الوثيقة الثانية : جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلحهم.

الوثيقة الثالثة : شروط وطريقة تنظيم منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، غاو، تمبوكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد يومي 23-24 مارس 2008.¹

و توسطت في ديسمبر 2012 بين الحكومة المالية و رئيس حركة الأزواد التي انتهت بالتصريح عن امتناع عن كل عمل من شأنه التسبب في إثارة المواجهة وكل شكل من الاقتتال في المنطقة يسيطران عليها.

ضمن نظرتها الشاملة للطريقة التي ينبغي أن تعتمد بها الدبلوماسية الجزائرية لفض النزاع في المالي، تتبنى الجزائر رؤية وقائية و ذلك بتوفير البديل الإقتصادي و الاجتماعي و تشجيع التنمية الشاملة من خلال بناء مرافق عمومية و تشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكفل بانشغالاتهم.²

¹ مجلة الجيش، المرجع سابق الذكر، عدد 597، ص25.

² المرجع نفسه، ص25.

جل المبادرات كانت تأتي من طرف الجزائر في المنطقة، فالجزائر لا تحبذ التدخلات الأجنبية مثل تدخل الفرنسي النيجيري في المالي و الانقلاب العسكري في موريتانيا، الجزائر تتخوف من أي تعاونات إقليمية قد تقصّيها من اللعبة، خاصة بعد تحسن العلاقات بين المغرب و موريتانيا، ولذلك استعجلت لاجتماع طارئ لقادة دول الساحل بتمنراست من أجل استعادة القيادة وإعلان عن تأسيس لجنة مركزية للاستخبارات في الساحل. أكتوبر 2010 اجتماع G8 في بامكو بحضور المغرب ما لم تحبذه الجزائر لأنها تقصي أي تدخل أجنبي في المنطقة.

-موقف الجزائر من الأزمة الليبية:

إن المبررات التي أتى بها الناتو عند تدخله في ليبيا لم توافق عليها الجزائر فهي ترفض الحل العسكري، حيث دعت لحل القضية في إطار الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية انطلاقا من مبدأ احترام سيادة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و حل النزاعات بالطرق السلمية، و تتضمن خطة الجزائر في مجموعة نقاط التي ذكرها عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية :

❖ وقف إطلاق النار

❖ فتح الحوار بين الأطراف الليبية

❖ إرسال لجنة لمتابعة الأزمة

❖ تقديم مساعدات إنسانية للاجئين على الحدود

في زيارة الوفد الأممي الذي يضم خبراء من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الجزائري في أوت 2011 أكدت الجزائر رفضها التدخل بأي صفة في الشؤون الداخلية للبلاد و لقد وافقت بالمشاركة بالزيارة لتدعيم حق احترامها وتطبيقها للقرارات الأممية والشرعية الدولية، على الرغم من رفضها التدخل في ليبيا، إلا أنها بطريقة غير مباشرة

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

وافقت على القرار الأممي باعتبارها قرارات منبثقة من الشرعية الدولية، و نفهم ذلك أن الجزائر ترفض القرارات الأحادية و تتمسك بالقرارات الأممية.¹

عبر الوزير مدلسي أن موقف الجزائر ليس غامض و هو نابع من مبادئها و رغبتها في حل الأزمة الليبية بطريقة سلمية.

الجزائر لم تطالب بتتحي القذافي و لكن طالبت بالحل التفاوضي في إطار الجامعة العربية و الإتحاد الإفريقي بدون تدخل أجنبي.

-الآليات التي تبنتها الجزائر لمواجهة التهديدات

تعتبر مشكلة التوارق من أقدم و أكبر التحديات بالنسبة للجزائر مع أن الجزائر ليس لديها أي مشكل مع التوارق، فالجزائر قد أدمجهم في المجتمع و عملت على تنمية المنطقة مما أدى بمعظم لتغيير نمط معيشتهم إلا أنها تخاف انتقال العدوى لتوارق الجزائر و إن عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة التوارق يمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر من عدة نواحي منها:

- ❖ الخوف من بروز قوة متطرفة في أوساط مجتمع التوارق الجزائري و انتقال المطالب الانفصالية إليها.
- ❖ الخوف من تحالف الحركات المسلحة التوارقية مع الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة.
- ❖ تدريب الجمارك و تأهيلها: و هذا بتدريب الجمارك الجزائرية العاملة بالجنوب على الرمي بالسلاح و استخدام معدات الحراسة على الحدود.
- ❖ إجراء مناورات خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة
- ❖ تجهيز المطارات و الموانئ والمعابر الحدودية بإمكانيات متطورة.

¹ -عبد النور بن عنتر، "الحلف الأطلسي و الدول المغاربية: توازنات جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، أكتوبر 2011، ص5.

- ❖ القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني
- ❖ إنشاء المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام
- ❖ إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي ولقد أنشأت رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي مركز عمليات وطنية لمكافحة الإرهاب.
- ❖ إقامة مراكز للشرطة للمراقبة ليلا للتصدي للهجمات
- ❖ التنسيق و التعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية
- ❖ المصادقة على معاهدات على المستوى القاري بخصوص مكافحة الإرهاب كمعاهدة منظمة للإتحاد الإفريقي 1999 وتم إنشاء مركز دراسات مكافحة الإرهاب يتواجد مقره بالجزائر وهو يساعد دول الأعضاء على تنمية إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب.¹
- ❖ تنظيم دوريات عسكرية على الحدود الجزائرية المالية لتعقب الإرهاب.
- ❖ إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا و استغلالها حيث تترأس الجزائر رسميا السنة الأولى لإطلاق القوة الإفريقية الجاهزة بمنطقة شمال إفريقيا حسب ما أعلنت عنه في اللقاء الذي جمع رؤساء أركان الجيش الدول المشاركة.
- ❖ إدماج جماعات من التوارق داخل خلايا أمنية خاصة لترقب الأوضاع في المنطقة.²

-السياسة الدفاعية الجزائرية.

في 30 جوان 2010 هجوم ضد القوات الجزائرية و وفاة 11 جندي و في 2 فيفري 2011 اختطاف سائح إيطالي في جانت، و من أجل هذا وجهت سياستها نحو الدفاع حيث تحتل المرتبة 9 عالميا والأولى في المغرب العربي من حيث ميزانيتها الدفاعية.¹

¹ مرجع نفسه، ص7.

² - Khadija Mouhsen Finan, "Les defis securitaire au maghreb", ifri: programme maghreb, France, Juin 2008.

Tableau °n02 : Evolution de la part allouée au poste Défense par
Rapport à d'autres postes budgétaires, 2010-2013 (%)

Postes budgétaires	Année fiscale 2010	Année fiscale 2011	Année fiscale 2012	Année fiscale 2013
Défense	14,8	15,04	15,69	19,04
Intérieur	13,6	12,21	13,5	13,06
Affaires étrangères	1	0,8	0,6	0,7
Education	13,7	16,5	11,81	14,49
Santé	6,8	6,63	8,71	7,07
Enseignement supérieur	6,11	6,19	6,01	6,1

Source : publication au centre d'étude strategique l'afrique

ما نستنتج من الجدول هو أن الجزائر بلد تتوقف سياسته على الدفاع و المجال العسكري على غرار الميادين الأخرى، خاصة بعد 2011 و الحراك العربي، فالدولة توجه سياسها نحو تقوية و تطوير قطاعها العسكري و تكوين و إكتساب الخبرة من الدول الأكثر قوة هو هاجسها و هذا بسبب:

- ❖ الدور المركزي بالنسبة لصناعة القرار فيما يخص السياسة الداخلية و الدبلوماسية.
- ❖ العلاقات الباردة مع المغرب التي كرسست السباق نحو التسلح بهدف الريادة.
- ❖ الأزمة المالية و عدم الاستقرار في ليبيا و تونس الذي جعلت الدولة في حالة تأهب تخوفا من العدوى.

¹ - Laurence Aida Ammamour, La coopération de sécurité au maghreb et au sahel ambivalence de l'Algérie, publication au centre d'étude strategique l'afrique, Washington DC, fevrier 2012, p4.

الفصل الثالث: تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية

❖ محاربة الإرهاب في المناطق المجاورة ليبيا ومالي، هو الذي دفع بالدولة لزيادة إمكانياتها العسكرية، خاصة بعد الهجوم الأخير على عين أميئاس بمجمع تيقنتوربيين جانفي 2013 الذي حفز لتكثيف الحراسة على الحدود. الجزائر انتقلت من المرتبة 24 في 2011 إلى المرتبة 7 دوليا للدول المستوردة للأسلحة.¹ و الجدول الموالي يبين الميزانية المخصصة حتى 2013، علما أن في 2014 رفعت الجزائر ميزانيتها إلى 20 مليار دولار.²

الجدول رقم 03: ميزانية قطاع الدفاع في دول الساحل

COMPARAISON DES BUDGETS DE DÉFENSE ET DES FORCES ARMÉES AU SAHEL (2009–2010)		
Pays	Dépenses militaires en millions de dollars	Forces armées
Algérie	5 300	147 000
Burkina Faso	110	11 200
Tchad	436	23 350
Mali	174	7 750
Mauritanie	115	15 870
Niger	53,1	5 300

Source : SIPRI Yearbook 2010: Armaments, Disarmaments and International Security (Stockholm: SIPRI, 2010); The Military Balance 2010 (London: International Institute for Strategic Studies, 2010).

¹ - Laurence Aida Ammour, Evolution de la politique de defense algerienne, N°7, centre francais de la recherche et du renseignement, Aout 2013. p9.

² -قوي بوحنية، "الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الخليج للدراسات، 29 جانفي 2014، ص4.

خلاصة الفصل:

تواجه الجزائر الكثير من التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة بأنواعها (الاتجار بالأسلحة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات..) وهذا يصدر خاصة من الفضائيين الساحلي الذي يعتبر بؤرة من الأزمات خاصة بعد أزمة في المالي والفضاء المغربي مع الأزمة في ليبيا وألا استقرار في تونس، كل هذه تصدر التهديدات للحدود الجزائرية.

يعتبر الفضاء المغربي و إن تعددت مساعي التعاونية بين الدول مليئا بالمفارقات خاصة مع برودة العلاقات بين المغرب والجزائر بسبب مسألة الصحراء الغربية، فمن الصعب تكثيف الجهود في إطار الوحدة المغربية، فلماذا تعمل الجزائر مع محور ثنائي تونس وليبيا وهذا في إطار الاعتماد المتبادل و التعاون في المجال الأمني.

أما بالنسبة للفضاء المتوسطي فالجزائر تتواصل مع هذا الفضاء في إطار اتفاقيات شراكة اقتصادية و هذا من أجل تنمية قدراتها المحلية ودول الاقتصاد الدولي، وفي المجال الأمني فالجزائر وقعت على عدة اتفاقيات شراكة و أهمها مع الناتو في إطار الحوار المتوسطي ومجموعة 5+5 ومن خلالهما تتم التطرق للقضايا الأمنية الشائكة على رأسها الإرهاب هاجس الجميع.

والفضاء الثالث الساحل الإفريقي الذي يعتبر مصدر للتوتر وتخوف قاريا ودوليا وهذا للمخاطر الذي يمكن أن يصدرها، فلماذا تتعامل الجزائر مع هذا الفضاء بحذر شديد وتأهب خاصة بعد الأزمة المالية، فالجزائر تعمل على تطوير التهديدات الصادرة من هذه المنطقة الأزمانية عبر إستراتيجيات أمنية على المستوى الإقليمي و الدولي بالإضافة لاحتياطات داخلية عبر تجنيد قواتها وزيادة من قدراتها الدفاعية و العسكرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ-المراجع باللغة العربية.

النصوص الرسمية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخ ب1996.

الكتب:

- - البحري حسن مصطفى ،النظم السياسية،(دمشق: كليه الحقوق)،2012
- أبو عيانة فتحي محمد ،دراسات في الجغرافيا السياسية،(بيروت: دار النهضة العربية،1983).
- الأقداحي هشام محمود ،السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2012).
- الجوهري يسرى ،الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،1993).
- الحاج راستي ،الإرهاب في وجه المسائلة الجزئية محليا و دوليا،ط1،(د.ب.ن): مكتبة زين الحقوقية والأدبية،2012.
- الخزرجي ثامر كامل ،العلاقات السياسية الدولية،ط1،(الأردن: دار المجدلاوي للنشر،2005).
- الزعبي موسى ،الجيو سياسة و العلاقات الدولية،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة،2004).
- السماك محمد ، الجغرافيا السياسية منظور الواحد و العشرين ط1،(عمان: دار اليازوري،2011).
- الصافي عدنان ، الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية منذ النشأة إلى الحداثة،ط1،(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2010).

- العيسوي فايز محمد ، *الجغرافيا السياسية المعاصرة* ط1، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2008).
- بن عنتر عبد النور ، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005.
- خليل حسين، *الجغرافيا السياسية* ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، 2009).
- دبله عبد العالي ، *الدولة رؤية سوسيولوجية*. (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004).
- دودز كلاوس وديفيد أتكينسون، *الجغرافيا السياسية في مائة عام* ط1، تر: عاطف معتمد، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2010).
- دوغين ألكسندر ، *أسس الجيوبوليتيكا* ط1، تر: عماد حاتم. (طربلس: دار أويا للنشر و التوزيع، 2004).
- ريجنسكي زبنغيو ب ، *رقعة الشطرنج الكبرى* ط2. تر: مركز الدراسات العسكرية، 1999.
- سامي جاد عبد الرحمن واصل، *إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام*، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2008).
- سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية* ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012).
- سعودي محمد عبد الغاني ، *إفريقية : شخصية القارة في شخصية الأقاليم*. (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2004).
- سييليرييه بيير ، *الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية* ط1، تر: أحمد عبد الكريم، (دمشق: دار الأهالي للنشر والتوزيع، 1988).
- غريفيثش مارتن و تيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* ط1، (الإمارة العربية المتحدة: مركز الخليج لأبحاث، 2008)، ص161.
- محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
- منذر محمد ، *مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات للعولمة* ط2، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر، 2012).

تقارير:

- التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، المؤسسة الجامعية الأوروبية، 2013.
- مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001.
- مذكرات إعلامية أوروبية ومتوسطة، الشراكة الأوروبية ومتوسطة والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميلا 2004، (المفوضية الأوروبية، 2004).

الدوريات:

- - _امحمد برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" ، مجلة الجيش ، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 534 ، جانفي 2008 .
- - بن عنتر عبد النور، "الحلف الأطلسي و الدول المغاربية: توازنات جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، أكتوبر 2011.
- إسماعيل ، "تمرين سيركايت 2012 مبادرة 5+5"، مجلة الجيش، العدد 592، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر 2012
- الداغر مجدي ، أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم. القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 2006،
- المهداوي مثنى علي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، (العدد 38-39. العراق).
- بن عنتر عبد النور ، الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، موكز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.

- بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة الدراسات، جويلية 2012
- بوشرية علي، "وحدات من القوة الرد السريع المضاد للألغام ترسوا بالجزائر"، مجلة الجيش، (العدد 537 مؤسسة المنشورات العسكرية، أفريل 2008)،
- ستيوارت إي ينستات، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي، الحاجة إلى بداية جديدة"، الكتاب السنوي إيماد للبحر الأبيض المتوسط، 2010
- سعيد عبد المنعم ، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،) 1986.
- فرحاتي عمر ، التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كتاب المؤتمر المغاربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27-28 فيفبر 2013.
- قوي بوحنية، "الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الخليج للدراسات، 29 جانفي 2014
- كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 2)، الجزائر: جامعة الشلف).
- لخضاري منصور ، "الامتدادات الجيوسياسية لأمن الوطني الجزائري"، مجلة شؤون الأوسط، (العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012).
- محمد بن أحمد، "الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا"، جريدة الخبر اليومية، العدد 6285، 6 مارس 2011.
- محمد صالح العجيلي، "دولة الإمارات العربية دراسة قبي الجغرافيا السياسية"، (العدد 45، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2000)
- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.
- مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001.

- معزوزي رياض ، "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة : مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و انتاج الطاقة البديلة" ، مجلة الأهرام ، العدد 180 ، 5 ماي.
- معيوف محمد ، "الأمن الدولي: تهديدات و تحديات"، مجلة الجيش العدد 594، الجزائر: المنشورات العسكرية، جانفي 2013.
- مكي محمد سعيد ، "منطقة الساحل و الصحراء، الواقع و الأفق"، أشغال الملتقى الوطني، (المعهد العسكري للوثائق و التقويم، 2012)،

المذكرات:

- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (جامعة منتوري-قسنطينة، 2004).
- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012).
- -حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة لحاج لخضر، 2011.
- أعجال محمد لامين، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 127.
- العطري ميلود ،الإطار المفاهيمي في تحليل السياسة الخارجية رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة (جامعة الجزائر. 2006).
- أيت عباس خليفة، موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012
- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة، 2012.

- بنبو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي المالي والنيجر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012.
- تيقامونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة،
- حسين علي حسن عبد اللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني و أثره في السياسة الخارجية الأردنية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
- حمود بن عبد الله بن حمود الوهبي، أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
- حميل مصطفى، العلاقات الجزائرية مع الحلف الأطلسي، 2000-2010، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012، ص41.
- سويسبي جمعة أحمد ، المغرب العربي التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعية الجزائر3، 2005، ص22.
- صمار محمد سليم، التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،
- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010
- مغني زكريا، التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، تلمسان: جامعة أبو بكر، 2011.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Ahmed A. OUNAIES, "**Sécurité et partenariat en Méditerranée** ," Etudes Internationales, no 79,2001
- Aymeric Chauprade, **Géopolitique**,3eme édition,(Paris :Ellipses édition,2007.)
- Gearroid O Tuathail,SimonDalby,The geopolitique reader,London :Taylor and francise library, 2003
- Pascal Boniface, **la geopolitique les relations internationales**, (paris :edition eyrolles,2011

الدوريات

- "Action de solidarité de l'Algérie au profil des refugier maliens",Eldjech,etablissement des publication militaire,mars 2012.
- Davin O'regan,**Cocain and instability in africa:lesson frome the latin america and the Caribbean**,wachington DC:Africa center for trategic studies, july 2010
- Derection des etudes des perspectives financieres, **Enjeux de l integration maghrebine'' le cout de non maghreb''**, (Royaume du maroc,2008.
- Derection des études des perspectives financières, **Enjeux de l intégration maghrébine'' le cout de non Maghreb''**, Royaume du Maroc, 2008

- Institution national de la recherche agronomique d Algerie, **2^{eme} Rapport national sur l etat des ressources phytogenitique**, (INAA juin 2006
- Khadija Mouhsen Finan, "Les defissecuritaire au maghrb", **ifri:programme maghreb**, France, Juin 2008.
- Lacoste Yves, « La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique », Hérodote, 2012/3n° 146-147.
- Laura Baeza, **Rapport annuelle de la cooperation de UE-Algérie**, declaration de l'union européenne en Algérie, 2014.
- Laurence Aida Ammamour, La coopération de sécurité au maghreb et au sahel ambivalence de l'Algérie, **publication au centre d'étude strategique l'afrique**, Washington DC, fevrier 2012, p4.
- Laurence Aida Ammour, Evolution de la politique de defense algerienne, N°7, centre francais de la recherche et du renseingement, Aout 2013
- Library of congress, **contry profile Algeria**, (Federal research division, May 2008.
- Luis Martinez, Alegria, **The Maghreb union and régional integration**, Paris : centre d étude et de recherche international, 2006
- Modibo Goita, **West Africa`s Growing Terrorist Threat: confronting AQIM`s sahelien strategy**, a publication of the center for strategic studies, February 2011.
- U.S. Energy information administration, **Algeria**, eia, 20may 2013
- Union du Maghreb arabe, secretaries général, **Programe d action sous- régional de la lutte contre la désertification du Maghreb**, Aout 1999

- -Vincent Chapaux, **Le droit international et la question du Sahara occidental**, IPJET(international Platform of justice for Eastern Timor), Netherland,2009.

المصادر الإلكترونية:

- Algeria ebcid : britannica.oec2.identifier.ArticleIdentifier ?tocid=9110708&art.... le 4 mars 2014.
- Algerie :geographique ,phisique ,**Larousse**,sur :http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Alg%C3%A9rie_g%C3%A9ographie_physique/185613,mars 2014.
- David carement,johny Gaza,**Risk assessment and stat failure**,<http://informaworld.com/smpp/title~content=t713423373>,p48,49.
- Etat en déliquescence_ **Obtenu en parcourant** : [http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat en déliquescence](http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat_en_déliquescence).
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725> Mai 2014
- **تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية في:**
<http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713604487>
- جمال عمر ، مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة ، على الرابط : ، تاريخ الدخول 26 فيفري 2014
<http://www.magharebia.com>
- لإجتماع 32 لمجلس وزراء خارجية دول المغرب العربي من موقع وزارة الخارجية:www.MAE.dz
- محمد مطاوع،"أوروبا والمتوسط - من برشلونة إلى سياسة الجوار"، من:

قائمة الأشكال و الجداول:

- الخريطة رقم 01:خريطة الجزائر.....43
- الخريطة رقم 02 - توزيع البترول والغاز في الجزائر.....48
- الخريطة رقم 03:موقع المغرب العربي.....52
- الخريطة رقم 04: الموقع الجغرافي للمتوسط.....59
- الخريطة رقم 05:موقع دول الساحل الإفريقي.....63
- الخريطة رقم 06: الدول الفاشلة.....71
- الجدول رقم 01:الحوادث الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ 11 سبتمبر 2001.....82
- الخريطة رقم 07: الموقع الجغرافي لتيفنتورين.....83
- الخريطة رقم 08: طريق المخدرات و التي تلامس الجزائر.....85
- الخريطة رقم 09: الهجرة غير الشرعية.....88
- الجدول رقم 02 يمثل نسبة الميزانية الجزائرية لقطاع الدفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.....130
- الجدول رقم 03: ميزانية قطاع الدفاع في دول الساحل.....131

فهرس المحتويات

أ.....	مقدمة
1.....	الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية و الجيوبوليتيك
2.....	المبحث الأول: مفهوم و متغيرات السياسة الخارجية
3..	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
6.....	المطلب الثاني: متغيرات السياسة الخارجية
12.....	المبحث الثاني: مفهوم الجيوبوليتيك
1.....	المطلب الأول: تعريف الجيوبوليتيك
15.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للجيوبوليتيك
28.....	المبحث الثالث: العامل الجغرافي و تأثيره في السياسة الخارجية
29.....	المطلب الأول: العامل الجغرافي والسياسة الخارجية
33.....	المطلب الثاني: العامل الجغرافي كمحرك للسياسة الخارجية
41.....	الفصل الثاني: الوزن الجيوسراتيجي للجزائر
42.....	المبحث الأول: المؤهلات الجغرافية للجزائر
42.....	المطلب الأول الموقع الجغرافي للجزائر
46.....	المطلب الثاني: الموارد الطبيعية
51.....	المبحث الثاني: الفضاءات الجيوسياسية للجزائر

المطلب الأول الفضاء المغربي.....	51
المطلب الثاني:الفضاء المتوسطي.....	58
المطلب الثالث:الفضاء الإفريقي.....	62
المبحث الثالث: التهديدات و الرهانات التي تواجه استقرار الجزائر.....	67
المطلب الأول: خطر الدولة الفاشلة.....	78
المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري.....	75
المطلب الثالث:الجريمة المنظمة.....	83
الفصل الثالث:تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءاتها الجيوسياسية.....	91
المبحث الأول: تحرك السياسة الخارجية مغاربيا.....	93
المطلب الأول:التعاون الاقتصادي المغربي بين مساعي الإتحاد و الواقع.....	93
المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات المغاربية.(ليبيا،تونس)	96
المبحث الثاني : الفضاء المتوسطي.....	102
المطلب الأول: التعاون في المجال المجال الاقتصادي.....	102
المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي و الأمني.....	112
المبحث الثالث: توجه السياسة الخارجية الجزائرية في فضاء الساحل الإفريقي.....	119
المطلب الأول: إعادة التنظيم الاقتصادي في الجنوب.....	119
المطلب الثاني: السياسة الأمنية و السياسية للجزائر باتجاه الفضاء الساحل الإفريقي..	122
الخاتمة.....	133

138.....	قائمة المراجع
150.....	فهرس المحتويات